جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي

العراق أنموذجا

رسالة تقدم بها

إيهاب علي داود الموسوي

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي

الأستاذ الدكتور

كاظم أحمد البطاط

1431هـ

2010م

سورة
الفاتحة
بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١
ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٢
ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥ ٱهْدِنَا
ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧

الإهداء

إلى العلي العظيم . . . . . الله فاطر السموات والأرض

إلى الملك الفقير . . . . والدي العزيز

إلى من حملتني وهنا على وهن . . . . أُمي الغالية

إلى من كادوا أن يكونوا رسلاً . . . . أساتذتي الأفاضل

إلى من أُحب . . . . بقية أهلي وصحبي

حفظهم الله جميعا

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له الذي وفقني لهذا ولولاه ماكان شيئا، الذي حفظني ورعاني ومدني بالعون أنه نَعم المولى ونَعم النصير.

وبعد .....

يشرفني وبكل فخر أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى الأستاذ الدكتور كاظم أحمد البطاط لقبوله الإشراف على البحث والمتابعة المستمرة طوال مدة الدراسة، إذ أمدَني بفيضا من علمه وجوده، فكان مثالا للعالم المرشد والساعي في تقديم كل ما من شأنه أغناء هذه الدراسة وتسديد خطى الباحث فحفظه الله ووفقه.

وكذلك يشرفني ويسعدني أن أتقدم بشكري الجزيل الأستاذ المساعد الدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي، إذ كان لتوجيهاته القيمة وملاحظاته العلمية الدقيقة بالغ الأثر في إنجاح عمل هذا البحث ولاسيما في الجانب التطبيقي فكان مثالا للحرص والتفاني في إسداء النصح فجزاءه الله خير الجزاء.

ويقتضي وأجب الوفاء والعرفان أن أتقدم أيضا بوافر الشكر والتقدير للسيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ حاكم محسن الربيعي ورئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور هاشم مرزوك ألشمري وكذلك أساتذة قسم الاقتصاد الذين كان لي شرف الاستفادة من رعايتهم العلمية المخلصة أثناء مدة الدراسة

كما أتقدم بالشكر الى العاملين في البنك المركزي العراقي وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور أحمد ابريهي العلي لما قدمه من توجيهات علمية أفادت الباحث كثيرا وأتقدم بالشكر أيضا الى كل العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء لما أبدوه لي من يد المساعدة في الحصول على البيانات اللازمة.كما أشكر أيضا إخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا وهم كل من(فهد مغيمش حزيران وضياء سالم بيده) على تعاونهم الدائم معي ووقوفهم بجانبي في أحلك الظروف فكانوا نعم الإخوة لي.ووفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه إنه

سميع مُجيب....

وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة .

المستخلص

تعتبر محافظة كربلاء من المحافظات الرئيسية في البلاد ، لأنها تحتضن مقامات الإمام الحسين وأخيه العباس (عليهم السلام) والشهداء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل الدين الإسلامي ورفعوا كلمة الله وجوههم. المنافقون ، هذا الجانب من الأماكن الإسلامية في كربلاء في مقدمة مدن العراق بشكل ملحوظ بعد مدينة الإمام علي (عليه السلام) في النجف ، من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار محافظة كربلاء هي المنطقة التي تناسب أي عمل اقتصادي و أن تعدد الموارد الاقتصادية فيها ، حيث حافظت على الكثير من الموارد على جميع المستويات (السياحة ، الصناعية ، الزراعية ، الخدمية وغيرها) مع تنوع تلك القطاعات من حيث الأهمية وتلك الجوانب التي تم ذكرها بشكل كافٍ لجعل المحافظة منطقة أو مركز نمو ، إما أن مفهوم الإقليم قد تطور بشكل كبير ، لا سيما بعد عام **2003** عندما زاد تغيير النظام بحيث أصبح الاقتصاد الكلي اللامركزية في التخطيط وأصبحت الأساس في رسم الخطط الخمسية ، لكنها بقيت بعض الأمور الأخرى كآلية تحدد التخصيصات السنوية التي ظلت دون تغيير على مستوى الخطط الخاصة التي تم تطويرها في السنوات التي أعقبت تغيير النظام الاقتصادي. وفي خطة (**2010-2014**) تم اعتماد نسبة الحرمان والفقر في تحديد التخصيصات السنوية والسؤال المطروح لماذا لا تصبح محافظة كربلاء مركزا ديناميا او نموا؟ يمكن أن تصبح فرصاً للاستثمار المستقبلي مضمونة **100**٪ ، لذا فإن البحث يعطي صورة عن واقع التنمية الإقليمية في المحافظة وأهميتها في جذب فرص الاستثمار المستقبلية.

لذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة أبواب ، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتنمية والتخطيط الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر وتبين أهميتها والعلاقة بينهما من خلال دراسة معظم الجوانب النظرية حول الموضوع.

أما الفصل الثاني فكان حول الواقع (الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري) لمدينة كربلاء ، وقد شمل جميع القطاعات الحيوية في المحافظة.

اما الفصل الثالث فقد افرز بدراسة التنمية الاقليمية لمحافظة كربلاء ابتداء من الخطط وتحديد آلية التخصيصات السنوية لبيان حجم التنمية الجهوية في المحافظة وتطورها خلال السنوات الماضية. بعد كربلاء من خلال النموذج الرياضي

SWOT الفصل الرابع عبارة عن خطة متوسطة المدى مقترحة لمدينة كربلاء تم الاعتماد على تحليل لإظهار الأهداف العامة والفرص والتهديدات ونقاط القوة.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
الفهرست	ث-ج
فهرس الجداول	ح-خ
فهرس الاشكال البيانية	د
فهرس الملاحق الاحصائية	د
المقدمة	1 - 3
الدراسات السابقة	5 -7
الفصل الاول : الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي	8 - 27
تمهيد	8
المبحث الاول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي	9
اولا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي	9 - 11
ثانيا: اسباب نشوء وتزايد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	11- 14
ثالثا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي	15 - 17
المبحث الثاني: أنشطة الاقتصاد غير الرسمي	18
اولا:- الأنشطة القانونية المشروعة غير المحظورة والغير مسجلة	18
ثانيا:- الأنشطة غير القانونية غير المشروعة المحظورة والغير مسجلة	19 - 20
المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي	21 - 27
الفصل الثاني : الاقتصاد غير الرسمي ، مظاهره ، حجمه	28- 71
المبحث الاول :مظاهر الاقتصاد غير الرسمي	28-31
اولا: ظاهرة غسل الاموال وسبل معالجتها	31- 32
1- تعريف ظاهرة غسل الاموال	28- 31
2- مراحل غسل الاموال	31- 32
3- الطرق المستخدمة في عمليات غسل الاموال	32
4- منابع ومصادر غسل الاموال	33- 35
5- الجهود الدولية لمعالجة غسل الاموال	35- 39
ثانيا : ظاهرة المشروعات الصغير والمتناهية الصغر غير الرسمية ودمجها في الاقتصاد الرسمي	40
1- تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية	40- 43

2- خصائص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية	43
3- سبل دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي	46 -43
المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي	46
أولا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسل الأموال	46
1- الآثار الاقتصادية لظاهرة غسل الاموال	47- 48
2- الآثار الاجتماعية لظاهرة غسل الاموال	49- 51
ثانيا : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية	62
1- الآثار الاقتصادية الايجابية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية	51- 52
2- الآثار الاقتصادية السلبية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية	52
3- الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية	52- 53
المبحث الثالث : حجم الاقتصاد غير الرسمي	53
اولا : حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم	53
1- حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة	54- 55
2- حجم الاقتصاد غير الرسمي في آسيا	56- 57
3- حجم الاقتصاد غير الرسمي في أوربا الشرقية	58- 59
4- حجم الاقتصاد غير الرسمي في أفريقيا	60- 61
5- حجم الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا اللاتينية	62- 63
ثانيا : أسباب اختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم	64- 66
ثالثا : طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	66- 71
الفصل الثالث : الاقتصاد غير الرسمي في العراق	72
المبحث الاول : تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2005)	72- 93
المبحث الثاني : حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق	94
اولا : طبيعة الاقتصاد غير الرسمي في العراق	94- 96

ثانيا : قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق	96 - 106
ثالثا الاستنتاجات والتوصيات	107- 111
الملاحق الاحصائية	112-115
المصادر	116- 122
المستخلص باللغة الانكليزية	123

فهرست الاشكال البيانية

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	الاقتصاد غير الرسمي	20
2	تزايد الجريمة بتزايد عمليات غسل الأموال	50
3	حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي	69

فهرست الملاحق

الرقم	الجدول	الصفحة
1	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (1970 – 2005)	112
2	حجم الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (1970 – 2005)	113
3	حجم الايرادات والنفقات الحكومية والفائض والعجز في الموازنة العامة للمدة (1970 – 2005)	114
4	صافي العملة في التداول والودائع الجارية وعرض النقد بالمعنى الضيق في العراق للمدة (1970 – 2005)	115

فهرست الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي	17
2	أمثلة لتعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول	41
3	الفرق بين المشروعات الرسمية الصغيرة وغير الرسمية	42
4	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في الدول المتقدمة للمدة (99-2000/2004-2005)	55
5	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في اسيا للمدة (99-2000/2004-2005)	57
6	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في اوربا الشرقية للمدة (99-2000/2004-2005)	59
7	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في افريقيا للمدة (99-2000/2004-2005)	62 -61
8	الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في امريكا اللاتينية للمدة (99-2000/2004-2005)	63
9	متطلبات البدء بنشاط تجاري قانوني مشروع	65
10	الناتج المحلي بالاسعار الثابته للمدة من (1970- 2005)	75
11	معدلات النمو السنوية المركبة للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (1970 – 2005)	76
12	حجم الصادرات والاستيرادات بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1970- 2005)	80 -79
13	معدلات النمو السنوية المركبة للصادرات والاستيرادات العامة للمدة (1970 – 2005)	80

فهرست الجداول

14	الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في العراق للمدة من (1975 – 1986)	81
15	الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في العراق للمدة(1993 – 2005)	83
16	عرض النقد بالمعنى الضيق في العراق للمدة (1970- 2005)	88
17	معدلات النمو السنوية المركبة لعرض النقد بالمعنى الضيق للمدة (1970 – 2005)	89
18	أجمالي الايرادات والنفقات الحكومية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1970-2005)	92
19	معدلات النمو السنوية المركبة للايرادات العامة والنفقات العامة للمدة (1970–2005)	93
20	حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبتة الى الناتج المحلي الاجمالي بالآسعار الجارية للمدة (1976-2005)	99
21	معدلات النمو المركبة للاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في العراق للمدة (1976 – 2005)	100

المقدمة

يعد البحث في الاقتصاد غير الرسمي حديثاً نسبيا كما أنه يغطي مجالا واسعاً فهو يحتوي على مفاهيم وتعاريف وتصورات لوقائع مختلفة ، وعليه يقدم كل إحصائي وخبير اقتصادي ومختص في الإحصائيات وخبير مالي او اجتماعي تعريفه الخاص للاقتصاد غير الرسمي ، مفضلا زاوية خاصة به مرتبا معايير التعريف حسب ميدان اختصاصه مركزا أهدافه على متطلباته الحالية والمسبقة وانطلاقا من هذه الاعتبارات يظهر التعقد الشديد للمسألة في مقاربتها ومميزاتها وتقديراتها التي تشكل رهانا أساسيا للاقتصاد الوطني والمجتمع.. ولقد أظهرت الدراسات إن الاقتصاديات غير الرسمية بلغت نسبا لايمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي، بل وأنها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية.ولقد أدى ذلك الى تصاعد الاهتمام في الكثير من الدول لاسيما المتقدمة منها بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة قياسه والتحكم فيه ومعرفة التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجوده وغير ذلك.

مشكلة البحث :-

تحتل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي جزءاً كبيراً وهاماً من الناتج المحلي الإجمالي وخصوصاً في الدول النامية وفي العراق تزايد حجم هذه الظاهرة وبشكل مستمر بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها البلد .

فرضية البحث :-

إن معرفة حجم وقياس ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي سيساهم في دقة بيانات الحسابات القومية للبلد إضافة الى أمكانية تحليل تلك الظاهرة وضع الحلول الكفيلة بمعالجتها والحد من تزايدها.

أهمية البحث :-

تتجلى أهمية البحث في معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المحلي وقياس حجمه في الاقتصاد العراقي ، إن مايميز هذا البحث، أنه يعدَ من أوائل البحوث التي تحاول دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وأسبابه وأثاره وكيفية معالجته ومحاولة قياس حجمه في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث :-

يسعى البحث الى بيان :-

1- محاولة وضع تصور عن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وأسباب نشؤه وخصائصه وأثاره الاقتصادية ومحاولة وضع تصور واضح لتعريف هذه الظاهرة .

2- الكشف عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي.

3- قياس وتحليل هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي وللمدة من (1976-2005) .

أسلوب البحث :-

بغية الوصول الى استنتاجات منطقية، أعتمد البحث الأسلوب الوصفي والتحليلي في عرضه للحقائق. فضلا عن اعتماده على الأسلوب الكمي الرياضي لتفسير وتحليل الظاهرة لغرض أثبات الفرضية. وقد واجهت الباحث صعوبات منها عدم توفر البيانات والإحصاءات وقلة المصادر لحداثة الموضوع.

منهجية البحث :-

من اجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة فصول، تناول الاول الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي، إذ تضمن المبحث الأول ماهية الاقتصاد غير الرسمي من حيث المفهوم وأسباب نشؤه وخصائصه ، اما المبحث الثاني فتناول أنشطة الاقتصاد غير الرسمي غير القانونية وغير المشروعة والأنشطة القانونية المشروعة وتناول المبحث الثالث الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي. وجاء الفصل الثاني مركزا على مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وآلية التعامل معها وحجمه، إذ تضمن المبحث الأول مظاهر الاقتصاد غير الرسمي غير القانونية وغير المشروعة والمتمثلة بظاهرة غسل الأموال و القانونية والمشروعة والمتمثلة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية.

في حين تناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما على حدة.بينما تناول المبحث الثالث حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم وأسباب اختلاف حجمه بين دول العالم وطرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.اما الفصل الثالث فلقد كان محاولة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق،إذ تضمن المبحث الأول مقدمة عن الاقتصاد العراقي وتحليل لبعض مؤشراته الاقتصادية ، اما المبحث الثاني فلقد كان محاولة لقياس وتحليل حجم الاقتصاد غير الرسمي وللمدة(1976-2005).وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول

الإطار ألمفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي

المبحث الأول : ماهية الاقتصاد غير الرسمي

أولا : مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

ثانيا : أسباب نشوء وتزايد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

ثالثا : خصائص الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثاني : أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

أولا : الأنشطة القانونية المشروعة غير المحظورة والغير مسجلة

ثانيا : الأنشطة غير القانونية غير المشروعة المحظورة والغير مسجلة

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي

الدراسات السابقة

على الرغم من حداثة موضوع الاقتصاد غير الرسمي ، فقد تم دراسته من قبل العديد من الباحثين ، وسنشير إلى أهم تلك الدراسات السابقة وهي كالآتي : -

الدراسات الاجنبية

أولا: دراسة:- (Vito Tanzi: The underground Economy in The United,1983)

تناولت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه التدخل الحكومي بمختلف صوره في النشاط الاقتصادي في ظهور ونمو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. وانتهت الى أن وجود كل من الضرائب واللوائح والفساد الإداري بأجهزة الدولة يؤدي الى نشوء ونمو الاقتصاد غير الرسمي[1].

ثانيا: دراسة :- (J.J. Graafland: Tax policies and interaction between Hidden and Official Economy,1990)

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه الضرائب في نشوء ونمو الاقتصاد غير الرسمي في هولندا وقد انتهت الى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي مرن تجاه التغيرات في أسعار الضرائب، بيد انه أكثر حساسية للتغيرات في الضرائب غير المباشرة عنه بالنسبة للتغيرات في الضرائب المباشرة. إذ أثبتت الدراسة أن تخفيض الضرائب غير المباشرة أكثر فاعلية في تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي عنه بالنسبة لتخفيض الضرائب المباشرة [2].

---

(1) Vito Tanzi: The underground Economy in The United States , New York, 1983

(2) J.J. Graafland: Tax policies and interaction between Hidden and Official Economy, Wash ton ,1990.

ثالثاً : دراسة :- (Tedds & Others:The informal Economy in The Canada & Newzland,1999)

تناولت هذه الدراسة المقارنة بين آخر النتائج التي توصل إليها الاقتصاد غير الرسمي في كل من كندا ونيوزلندا إذ تناولت هذه النتائج مقاييس سلسلة زمنية للاقتصاديات غير الرسمية (القائمة على أساس قانوني مع غير القائمة على أساس قانوني) في كندا ونيوزلندا وعلى مدى مدد زمنية متشابهة والذي تم الحصول عليه عن طريق منهجية تقدير نماذج (MIMIC)* الهيكلية او بواسطة تقدير نماذج الطلب غير الخطي على النقود ، وتوصلت الى تقديم مقاييس الاقتصاد غير الرسمي ، والمقارنة بين الاتجاهات متوسطة الأجل والخواص الدورية للإنتاج غير الرسمي في هذين البلدين ، وتحديد مدى استجابتهم للتغيرات في سياسات فرض الضرائب ، كما وأولت الدراسة اهتماما خاصا للتأثيرات على اقتصاديات نيوزلندا وكندا غير الرسمية لضرائب السلع والخدمات في عامي (1986-1991) على التوالي ، وتكون هذه الضرائب متماثلة الى حد التطابق من الناحية الفعلية من حيث تصميمها غير انه في محتوى تنفيذها قادت الى آثار مختلفة على الأقتصادات غير الرسمية المرتبطة بها [1].

---

* انظر تفاصيل النموذج في ص 62.

(1) أنظر : -

- Fridrich Schneider , Paul Tanzi : The Shadow Economy in the world , international encyclopedia of social and Behavioral science, New York, 2000, P.23-30.

- ميادة صلاح الدين تاج الدين : عمليات غسيل الاموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 ،ص30- 35.

رابعا : دراسة:- (Schneider, Size and Measurement of the informal Economy, 2000)

ركزت الدراسات على آخر النتائج التطبيقية عن الاقتصاد غير الرسمي في (18) بلداً من بلدان (OECD) باستخدام طريقة طلب العملة لحساب الاقتصاد غير الرسمي بمرور الزمن وتوضح النتائج زيادة قوية في حجم الاقتصاد غير الرسمي على مدى بين (1960 -1998) ولـ (15) بلداً من أصل (18) بلداً تم بحثها من بلدان (OECD) بان حجم الاقتصاد غير الرسمي يشكل أكثر من 13% من الناتج القومي الإجمالي (GNP) للعام (1998) كما تم أيضا إعطاء تحليل حول حجم تأثيرات الأسباب الرئيسة وعن الضريبة المباشرة وغير المباشرة والتنظيمات والتشريعات الحكومية على الاقتصاد غير الرسمي [1] .

خامسا:- دراسة (Schneider & Others, Shadow Economy,2001)

تناولت هذه الدراسة توضيح السلوك الذي يدفع الأفراد للاشتراك والدخول في الاقتصاد غير الرسمي كما أوضحت إن الأشخاص الذين يخشون القبض عليهم من قبل السلطات الضريبية يكون اقل احتمالا عملهم في الاقتصاد غير الرسمي كما وأن أولئك الذين يربحون اكثر في الاقتصاد الرسمي احتمال عملهم في الاقتصاد غير الرسمي ضعيفاً ، كما وأظهرت النتائج بأن الذين يدخلون ويعملون في الاقتصاد الغير الرسمي يؤدي فيما بعد الى زيادة الطلب على مثل هذه النشاطات ومن خلال استخدام البيانات الجزئية لحساب الرقم الإجمالي الشامل للحجم المقدر للاقتصاد غير الرسمي في استراليا خلال العام (2000) بين (4.8% و 8.8%) من إجمالي الدخل القومي (GNI) الذي تم الحصول عليه [2].

---

(1) Fridrich Schneider: Size and Measurement of the informal Economy, international encyclopedia of social and Behavioral science, New York, 2000,pp.10-12.

(2) Schneider & Others, Shadow Economy, international encyclopedia of social and Behavioral science, New York 2001,pp.21-25.

الدراسات العربية

اولا:- دراسة (عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد الظلي، 2005)

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد الظلي ومكوناته والأسباب التي أدت الى ظهوره وتزايده في جمهورية مصر العربية وقياسه للمدة من (1980- 1990) والذي كان 34% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الآثار التي يتركها على الموازنة العامة للدولة واشتملت هذه الدراسة على الاقتصاد الظلي بجانبيه الشرعي وغير الشرعي[1].

ثانيا:- دراسة (أسامة الجيلاني علي ، الاقتصاد الخفي في ليبيا ، 2007)

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي في ليبيا ومحاولة تقدير حجمه ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالية للأنشطة غير النفطية وللمدة من (1980-2006) وذلك باستخدام أسلوب معدل النقود السائلة الى الودائع تحت الطلب في التقدير[2].

ثالثا:- دراسة (مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القطاع غير الرسمي في العراق ،2008)

تهدف هذه الدراسة الى معرفة حجم القطاع غير الرسمي في العراق وذلك من خلال توزيع استمارات الاستبيان على رجال الاعمال في عدد من محافظات البلد وفي مختلف التخصصات وكذلك الى معرفة الأسباب التي أدت الى تزايد حجم القطاع غير الرسمي في العراق ووضع التوصيات اللازمة للحد من هذه الظاهرة[3] .

ويهدف هذا البحث دراسة تحليلية للاقتصاد غير الرسمي ، العراق أنموذجاً ، الى وضع تصور بسيط حول ماهية هذه الظاهرة بنوعيها وهو ما يختلف عن العديد من البحوث التي أخذت على عاتقها دراسة نشاط معين من هذا الاقتصاد إضافة الى محاولة لقياس حجمه في العراق .

---

(1) عاطف وليم اندراوس:الاقتصاد الظلي ،مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،الاسكندرية،2005،ص 3.

(2) أسامة الجيلاني علي : الاقتصاد الخفي في ليبيا ، دائرة البحوث والإحصاء ، مصرف ليبيا المركزي ، 2007.

(3) منظمة التعاون والدراسات الإستراتيجية (INI): القطاع غير الرسمي في العراق ، دراسة استكشافية مطبعة ماردين ، بغداد ، العراق ، 2008 .

المبحث الأول

ماهية الاقتصاد غير الرسمي

اولا - مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

قبل الشروع في بيان تعريف الاقتصاد غير الرسمي، أو محاولة وضع تصور له لابد من الإشارة هنا الى أن الاقتصاد غير الرسمي ظهر ومازال كمفهوم وليس كمصطلح وذلك لأن المفهوم هو تعبير أو نسق او مجموعة أفكار مختلف عليها ولم تتبلور بشكل واضح أما المصطلح فهو تعبير متكامل وواضح متفق عليه،أي محدد بشكل دقيق وواضح ومن هنا تأتي صعوبة تحديد جوهر الاقتصاد غير الرسمي[1] .

ومن جملة التعاريف التي ظهرت لتوضيح هذا المفهوم من يعرفه على أساس انه ((كافة الأنشطة المولدة التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي اما لتعمد إخفاءها تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة وأما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد))[2].

ويعرفه (جوتمان) (Guttman) الذي يعد أول من لفت الانتباه الى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الأقتصاد السفلي عام (1977) والذي نبه من خلاله الى خطورة المعاملات التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي على انه ((ذلك الجزء من الناتج القومي الأجمالي الذي كان يجب ان يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن تلك الحسابات))[3].

ويعرف البنك الدولي الاقتصاد غير الرسمي على أنه ((ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يكون جميعه تحت نطاق او حدود الأنشطة الاقتصادية المنظمة))[4] .

ويرى المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) بأنه ((الأقتصاد الذي يتضمن أنشطة اقتصادية تخرج عن الأنشطة التي تشكل الأقتصاد الرسمي للدولة ، وبالتالي لا تدخل القيمة المضافة لها أو الدخول المتولدة عنها ضمن الحسابات القومية للدخل والناتج في الدولة))[5] .

---

(1) حيان سلمان : اقتصاد الظل ، أو الاقتصاد الخفي ، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي السوري ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، سوريا ، 2006م ،ص1.

(2) بودلال علي : مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر ، الأسباب والحلول ، مجلة علوم إنسانية ، الجزائر ، 2008،374،ص4.

(3) أسامة الجيلاني علي:مصدر سابق ،ص4.

(4) www.worldbank.org\eapsocial\sector\poverty\povcwp3.html,2005,P 74 .

(5)المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) : دراسات حول موضوعات مختارة من الاقتصاد العالمي والعربي،مصر،2004،ص5.

ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه[1]:-

1- انه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتشريعات القانونية والتنظيمية .

2- انه يتهرب من الاستحقاقات المترتبة عليه كافة تجاه الدولة سواء كانت رسوم أم ضرائب أم تقديم بيانات ... الخ ، ويستفيد من اغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها .

يظهر من التعاريف السابقة أن الاقتصاد غير الرسمي يعبر عن حقيقتين هما :-

(1) شموله لنشاطات متنوعة ذات طابع خدمي ومادي.

(2) يعبر عن نشاطات غير مسجلة في الحسابات الرسمية لاحتساب الناتج المحلي الاجمالي.

ويعرف (الاقتصاد الأسود) أو (اقتصاد الجريمة) على أنه ((ذلك الاقتصاد الذي يضم أنشطة اقتصادية غير قانونية ومحظورة وغير مسجلة لدى الدولة في حسابات الدخل القومي وذلك بسبب طبيعة تلك الأنشطة التي لا تسمح بالتسجيل الرسمي والتي تترك آثاراً ضارة بالاقتصاد الوطني))[2] .أما مايخص (الاقتصاد غير المنظم) والذي يحضى بجانب كبير من الأهمية إذ جاء في تقرير بعثة العمالة الشاملة التي أرسلتها منظمة العمل الدولية الى (كينيا) عام (1972) ، إذ تبين وجود أعداداً كبيرة من العاملين الذين يمارسون أنشطة وأعمالا شاقة دون أن يلقى عملهم الاعتراف أو التسجيل أو الحماية أو التنظيم من قبل الدولة[3] .ويعرفه مكتب العمل الدولي في التقرير المقدم الى مؤتمر العمل الدولي سنة (1991) ، بعنوان (مأزق القطاع غير المنظم) والذي أشار فيه على انه ((تلك الوحدات الصغيرة جدا ، التي تنتج وتوزع السلع والخدمات ، و تتألف أساسا من منتجين صغار مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضهم يستخدمون كذلك عمل الأسرة أو عدداً قليلاً من العمال باجر أو التلاميذ الصناعيين))[4] ومن جهتها تعرفه منظمة العمل الدولية

---

(1)حيان سلمان : مصدر سابق ، ص2.

(2) محمد كنفوش : الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة ، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ،2005، ص4.

(3) عبد القادر النيال : القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ع 33/32 ، سوريا ، 2004 ، ص130.

(4) محمد مطيع مؤيد : ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمل في إطار الاقتصاد غير المنظم ، دمشق ،2006 ،ص3.

بأنه ((هي تلك الوحدات الأقتصادية التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات المتعارفة لتوليد الدخل والعمالة للأشخاص المعنيين ، والتي تعمل بدرجة متدنية من التنظيم ، مع عدم فصل الملكية عن العمل والإدارة كعوامل أساسية للإنتاج ويغيب عنها التسجيل لدى الدوائر الرسمية))[1] . وتجدر الإشارة الى انه قد طرحت مسميات كثيرة لهذا الاقتصاد منها الاقتصاد التحتي (underground Economy) والاقتصاد غير المرئي (Vinob served economy) والاقتصاد الثاني (Second Economy) واقتصاد الظل (Shadow Economy) والاقتصاد المقابل (counterpart Economy) والأقتصاد الموازي (paralleled Economy) والأقتصاد غير النظامي(unofficial Economy) والأقتصاد الخفي (Hidden Economy) وغيرها من المسميات[2] . وتجدر الإشارة الى أنه كان في الماضي يتم استخدام مفهوم (القطاع) بدلا من تسمية (الأقتصاد) إلا أن مفهوم (القطاع) قد انتقد كثيرا ، إذ يوحي بوجود قطاعين منفصلين تماما ولا يوجد أي علاقة بينهما على العكس تماما مما موجود في الواقع [3]. وقد بدأت منظمة العمل الدولية باستعمال مفهوم (الاقتصاد) بدلا من تسمية (القطاع) منذ عام (2002) ، إذ أدرج تحت البند الخاص بالعمل اللائق والاقتصاد غير المنظم الذي تمت مناقشته في الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي[4] .

ثانيا :- أسباب نشوء وتزايد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

بداية هناك قناعة أن ظهور الاقتصاد غير الرسمي سبق نشأة الدولة والاقتصاد الرسمي المرتبط بها فمن الناحية التاريخية عندما كان الأفراد يعيشون في مجموعات صغيرة لا ترقى لمرتبة الدولة كان على الأفراد أن يقوموا بأنشطة اقتصادية وتجارية من زراعة ورعي ومقايضة ، ولم تكن هناك حاجة للحصول على إجازة من أي جهة للقيام بمثل هذه الأنشطة والى اليوم تنشأ مشروعات وصناعات وحرف متناهية في الصغر تكاد تكفي بالكاد لتوفير القوت لأصحابها وأسرهم ولا يمكن معها تصور أن يلجا صاحب المشروع او الحرفة الى الدولة للحصول على إجازة او بناء هيكل إداري ومحاسبي يتفاعل مع القوانين واللوائح الرسمية وجهات تحصيل الضرائب . وعند نجاح المشروع ونموه الى حد معين يصبح من الصعب معه العمل بمعزل عن السلطات الإدارية ،عندئذ تضطر المنشأة بتكييف أوضاعها ولو بصورة جزئية مع القوانين المنظمة لنشاطها

---

(1) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية : دراسة حول القطاع غير المنظم ، صنعاء ، اليمن ، 2004 ، ص4.

(2) ميادة صلاح الدين تاج الدين: مصدر سابق، ص5.

(3) محمد كنفوش : مصدر سابق ، ص6.

(4) محمد مطبع مؤيد : مصدر سابق ، ص8.

ولا يعني هذا ان المشروعات التي تعمل بمعزل عن الدولة تعمل بصورة غير رسمية تضيع معها حقوق المتعاملين معها سواء كانوا مستهلكين أم موردين أم عاملين أم ممولين لان أعراف المنافسة والسمعة التجارية تحتم على المنشأة ان تتقيد بتلك الأعراف من اجل أن تستمر بالعمل.إلا أن الدراسات المتتابعة أثبتت ان معدلات نمو الاقتصاد غير الرسمي قد تزايدت في الآونة الأخيرة بشكل كبير وهي أعلى في الدول النامية منها في الدول المتقدمة ، ويمكن إجمالا إرجاع عوامل نمو وتطور نشوء الاقتصاد غير الرسمي في أي مجتمع الى مجموعة متداخلة من العوامل سواء تلك الخاصة بتعقيدات النظم الإدارية التي تحكم الأنشطة الاقتصادية أم تلك المتعلقة بطبيعة القوانين والاقتصاد[1].وكما يأتي :

1- عجز الاقتصاد الوطني عن خلق فرص عمل تستدعي القوى العاملة التي تدخل سوق العمل للمرة الأولى مما اضطر النسبة الأكبر من هذه القوى الى ان تبحث عن فرص عمل خارج الاقتصاد الرسمي.
2- انخفاض مستوى الدخل ، إذ يعد انخفاض مستوى الدخل احد أهم الأسباب التي أدت الى نشأة ونمو الأقتصاد غير الرسمي خصوصا اذا ما اتسمت دخول الأفراد بالجمود لمدة طويلة مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار مما أدى الى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد إذ وجد الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي ، حتى يتمكنوا من الحفاظ على مستوى معيشتهم وقد يدفعهم ذلك الى تخفيض معدل استهلاكهم بنسب اقل من معدل انخفاض دخلهم الحقيقي[2].
3- أعباء الاشتراك في النظام الضريبي والضمان الاجتماعي ، إذ تبين في جميع الدراسات النظرية والتطبيقية تقريبا ان أعباء الاشتراك في النظام الضريبي وفي الضمان الاجتماعي تعد أحد الأسباب الرئيسة لوجود الاقتصاد غير الرسمي ولأن الضرائب تؤثر في خيارات (العمل – الفراغ) وتحفز أيضا جانب العرف في الاقتصاد غير الرسمي ، فان تشويه العبء الضريبي الكلي يعد مبعث قلق رئيسي للاقتصاديين . فكلما كان الفرق بين الكلفة الإجمالية للعمل في الاقتصاد الرسمي وبين الإيرادات من العمل (المتبقية بعد خصم الضريبة) اكبر كان الحافز أعظم لتجنب هذا الفرق وللعمل في الاقتصاد غير الرسمي ، ولان هذا الفرق يعتمد على نطاق واسع على عبء مدفوعات الضمان الاجتماعي والعبء الضريبي الكلي فإنها تعد سمات أساسية لوجود الاقتصاد غير الرسمي وزيادة حجمه [3].

---

(1) وائل نورة : الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الخاصة ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، القاهرة، مصر،ع 14 ، 2006 ،ص2.

(2)محمد مطيع مؤيد : مصدر سابق ص9.

(3) أسامة الجيلاني علي: مصدر سابق ، ص6.

4- الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية ، إذ تعد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية المفروضة من قبل المؤسسات الحكومية على ممارسة النشاط الاقتصادي احد العوامل المصدرة لنشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، وقد بينت بعض الدراسات التي اجريت في هذا الشأن ان المغالاة في فرض القيود الحكومية على الإنتاج او على الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، سواء كان ذلك من اجل تحقيق أهداف اقتصادية أم اجتماعية أمر من شأنه ان يشجع الأفراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلالها تحقيق دخول غير اعتيادية[1] .

إن ازدياد التعقيدات الإدارية يؤدي الى لجوء المتعاملين الى الأبواب الخلفية ، او ما يسمى بالسوق السوداء فالحكومات تضع التعقيدات الإدارية مثلا في سبيل الحصول على الإجازات او التصريحات التي تؤدي الى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون بإعطاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على إكراميات او عمولات او رشاوى ، وبشكل عام كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت الضغوط الداخلية لمحاولة الالتفاف على اللوائح ومن خلال ذلك تنشا أنشطة مختلفة لايمكن مراقبتها وهي تبطل الى حد ما أهداف تلك اللوائح.

5- قلة درجة المهارات والكفاءات الفنية المكتسبة والمستوى التعليمي لدى شريحة واسعة من السكان يرغم هذه الأخيرة الى الانخراط في أعمال لا تستدعي خبرة واسعة ودرجة عالية من التعليم والتأهيل[2].

6- ارتفاع ظاهرة البطالة المقنعة والبطالة الناقصة والتي يقصد بها (معدل عمالة الإفراد الذين يؤدون عملا مدفوع الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص سواء كانوا موجودين في العمل أم متغيبين عنه، والذين يشتغلون ساعات عمل يومي تقل عن معدلات الاشتغال العادية (35) ساعة أسبوعيا،أو الإفراد الذين يعملون ولكنهم يستلمون دخول قليله مقارنة بمستوى العمل المبذول،او الإفراد الذين يعملون بأعمال لاتتناسب مع مؤهلاتهم العلمية والتقنية)[3]. مما يضطرهم الأمر الى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي ، كما أن وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وإنتاجياتهم فيدفعهم ذلك الى البحث عن فرص عمل أخرى للعمل الإضافي[4] .

---

(1) أسامة الجيلاني علي، مصدر سابق، ص7.

(2)المكتب الاستشاري في كلية دهوك : واقع الاقتصاد العراقي مع الإشارة إلى القطاع الموازي ، مطبعة هاوار ، دهوك ، العراق ، ط1 ، 2008 ، ص77.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي: مسح الأحوال المعيشية في العراق،التقرير التحليلي،الجزء الثاني،العراق،2004، ص 118.

(4) سالم محمد عبود : ظاهر غسيل الأموال مع إشارة خاصة للعراق ، دار المرتضى للطباعة ، جامعة بغداد ، العراق ،2005 ،ص57.

7- الفساد المالي والإداري واستخدام الوظائف العامة كوسيلة للاستغلال والحصول على المنح والقروض او من خلال إرساء العطاءات على جهات معينة مقابل الاستفادة بنسب معينة[1] . ويظهر الفساد بأوجه عدة منها (العمولات ، الرشاوى ، التهرب الضريبي ، التهريب للأموال ، الغش الكمركي ، والغذائي والتجاري والصناعي ، الوساطة أو المحسوبية) وهذه كلها تفتح الباب أمام الأفراد للدخول في الاقتصاد غير الرسمي[2] .

8- دور المشروعات الصغيرة :- تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد غير الرسمي ، بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل الى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة مما يساعد في تسهيل عملية التهريب الضريبي ، ولذلك فأن أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة لان العديد من هذه المشروعات تعمل في الاقتصاد غير الرسمي[3].

9- العولمة : إن تحرير أسواق رأس المال وحركة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ، ونواحي التقدم في تكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكلفة النقل هي كلها أحوال تجعل التدفقات أسهل وأسرع واقل تعقيدا ليس بالنسبة للمعرفة فقط ، بل كذلك الى تطور الأساليب والأدوات من اجل ممارسة أنشطة غير مشروعة كغسل الأموال وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والبشر وغيرها ، الامر الذي يؤدي الى خلق تفاوت طبقي بين فئات المجتمع من شانه ان يدفع الى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي

10- ندرة السلع : تعاني الدول الفقيرة من انتشار الاقتصاد غير الرسمي إذ تعاني من نقص في عرض بعض السلع الاستهلاكية والرأسمالية والتي تمتاز بكونها أساسية للمجتمع والذي يفترض ان تكون في متناول الجميع ، والتي قد تتعرض للتلاعب بها وإعادة بيعها بصورة غير قانونية ، مما يتولد عنها الحصول على أموال غير مشروعة [4]. كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد عامل من شأنه أن يودي الي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي فالاضطرابات السياسية والاقتصادية تشكل حافزا قويا في تزايد الأنشطة الإجرامية كالتهريب والسرقات والفساد وغيرها من أنشطة الاقتصاد الاسود ، كما أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والمتمثلة بجانب الاقتصاد غير المنظم تنشط في حالات الركود الاقتصادي بسبب قلة فرص العمل الرسمية .

---

(1) إسماعيل ياسين : أثر الفساد الإداري : السلوك المعني والنمو الاقتصادي ، مجلة القادسية ، تصدر عن جامعة القادسية ، م1 ،ع8 ، 2005 ، ص98.

(2) أسامة الجيلاني علي: مصدر سابق ، ص8.

(3) ميادة صلاح الدين تاج الدين : مصدر سابق ، ص12.

(4) المصدر نفسه ، ص13.

ثالثا:- خصائص الاقتصاد غير الرسمي

وفقا لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي يمكن ان نستنتج ان وحدات التشغيل في هذا الاقتصاد تنتشر في جميع أنحاء العالم وجميع المناطق وتشمل جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية من صناعة وتجارة وخدمات وغير ذلك و تتشعب الى فروع كثيرة ومتنوعة على ان تكون الغلبة في تكوينها النوعي للتجارة والخدمات ، وذلك نتيجة مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد غير الرسمي ومنها[1] :-

1- عدم التنظيم : يتضح من خلال التسمية ان هذا الاقتصاد غالبا ما يتسم بعدم الالتزام بالقيود القانونية (الرسمية) والتنظيمية من حيث تنظيم العمل ونمط الإنتاج والتسويق وتشغيل مختلف القوى العاملة بما فيها الأطفال دون الحصول على تراخيص لمزاولة النشاط .

2- المرونة : يتسم الاقتصاد غير الرسمي بالمرونة وسرعة الانتشار في مختلف المناطق الحضرية والريفية في البلد الواحد نتيجة عدم خضوعه لأية ضوابط بما فيها علامات و أوقات العمل والأجور والتسويق فبالنسبة لعلاقات العمل فهي غالبا ما تكون غير ثابتة او منتظمة او غير محررة نظرا لطبيعة العمل ونوع العمالة التي تكون في الغالب ضمن الأسرة او ا لجيران او الأصدقاء .

3- سهولة الدخول الى سوق العمل : يتسم الاقتصاد غير الرسمي بسهولة الدخول في نشاطاته المختلفة ، مثال تجارة المفرد والتجارة المتنقلة وبالتالي يتيح الفرصة أمام العمال في بداية حياتهم المهنية او عند التقاعد او التسريح فالدخول في هذا الاقتصاد لا يتطلب الكثير من الإمكانات المادية والمهنية .

4- صغر حجم الوحدات وقلة عدد العمال :- غالبا ما يكون العمل في الاقتصاد غير الرسمي ضمن وحدات صغيرة الحجم أو متناهية الصغر أو غير موجود أصلا مثل حالة الباعة المتجولين وماسحي الأحذية ، مع وجود أو عدم وجود مكان محدد لممارسة النشاط ، وفيما يتعلق بعدد العمال في وحدات الاقتصاد غير الرسمي ، فقد حددت دراسة لمنظمة العمل الدولية في عام (2003)أن(62%) من وحدات الاقتصاد غير الرسمي تستخدم اقل من (5) أشخاص و (33%) تستخدم ما بين(5 – 10) أشخاص ، وفقط (5%) منها تستخدم أكثر من (10) أشخاص .

---

(1) انظر :-

- محمد مطيع مؤيد : مصدر سابق ، ص12-15.

- www.worldbank.org\eapsocial\sector\poverty\povcwp3.html,2002,P. 75 .

- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية : مصدر سابق ، ص13.

5- تشغيل النساء والأطفال : يشكل الاقتصاد غير الرسمي ملاذا خصبا لتشغيل النساء والأحداث ولاسيما في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والأعمال في المنازل .. الخ .

6- انخفاض كلفة فرص العمل :-تختلف فرص العمل الواحدة في الاقتصاد غير الرسمي من بلد لآخر ، ولكنها كثير ما تكون أقل من الكلف المماثلة في الاقتصاد الرسمي .

7- انخفاض مستوى التمويل :- تتسم الوحدات في الاقتصاد غير الرسمي في الغالب بقدرات مالية ضعيفة ، فهي تعتمد على رأس مال صغير أو عدم القدرة على الاقتراض والاعتماد على الإمكانات الذاتية والجهد البشري .

8- استخدام التكنولوجيا : - تختلف نوع التكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي بحسب طبيعة النشاط المستخدم لهذه التكنولوجيا ، فبعض الأنشطة كالورش الصغيرة والوحدات المتناهية في الصغر تتسم باستخدام متدني للتكنولوجيا أو تكون معدومة ، على الرغم من ظهور بعض الأنشطة التي تستخدم شبكات الاتصال الحديثة واستخدام الحاسوب والبرمجة إلا إنها ما تزال محدودة الأثر ، في حين تظهر بعض الأنشطة خصوصا غير القانونية(المحظورة) منها كغسل الأموال والمخدرات والتهريب والسرقات الالكترونية ، باستخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة لتبقيها خارج المراقبة من قبل الحكومة .

9- مستوى المهارة : قد نجد وحدات ضمن الاقتصاد غير الرسمي يعمل فيها من ذوي المهارات والتعليم الرفيع كما في بعض الأنشطة غير القانونية(المحظورة) في حين ان الغالبية تسودها الأمية وتدني المهارة والكفاءة والتي يمكن اكتسابها أثناء العمل .

10- الدخول المتحصل عليها : - تعتمد الدخول التي يحصل عليها العاملون في الأقتصاد غير الرسمي على نوع النشاط الذي يمارسونه ، فالأجور تكون قليلة ومتدنية فيما يخص الأنشطة غير الرسمية القانونية(غير المحظورة) الصغيرة كالورش البسيطة والحرف المنزلية الصغيرة والباعة المتجولين ، في حين إنها تكون مرتفعة في بعض الأنشطة كما في حالة محترفي غسل الأموال ومحترفي السرقات والمهربين بسبب اختلاف درجة الخطورة في هذه الأنشطة[1] .

(1) International Labour Office (ILO): woman and men in the informal economy , employment sector , Geneva , 2004, P.12.

ومن اجل توضيح الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي نورد الجدول التالي :

جدول (1)

الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي .

نوع النشاط	الأهداف الرئيسية	تنظيم السوق	التكنولوجيا
الاقتصاد غير الرسمي	تحقيق مداخل في السوق بسهولة الدخول ، وعدم احترام القواعد ، انعدام تشريعات العمل ،التحويل الذاتي ، عدم دفع أي ضرائب ورسوم التشغيل الذاتي .	غياب الحواجز عند الدخول، منتجات مقلدة وأحيانا تكون محرمة (محظورة) كالمخدرات ،أسواق غير محمية .	تقليدية، مكيفة، محلية،الاستخدام المكثف للعمل، وحدات إنتاجية صغيرة متنوعة
الأقتصاد الرسمي	تحقيق أقصى ربح، ضمان . دخول متقن ، وجود نقابات، تطبيق تشريعات العمل، الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية ، دفع الضرائب والرسوم وأجور العمل وعقود العمل .	حواجز عند الدخول ، علامات مسجلة ومحمية ، رخص حصص الرسوم .	حصرية ومستوردة ، استخدام مكثف لرأس المال ، إنتاج واسع النطاق .

المصدر : فوزي أحمد ، اثر السوق الموازية في الاقتصاد ، بحث منشور على الانترنت – كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، الجزائر ، 2000 ، ص3 .

المبحث الثاني

أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

بينا سابقا إن الاقتصاد غير الرسمي يضم نوعين من الأنشطة ، أحدهما قانوني أي غير محظور ولكنه غير مسجل ، والأخر غير قانوني محظور وغير مسجل في سجلات الحسابات القومية ، وسنبين بالتفصيل كل نوع من هذه الأنشطة وكالآتي :-

أولا:- الأنشطة القانونية المشروعة غير المحظورة والغير مسجلة وهي[1]:-

1- أنشطة الأسر المنتجة في الريف ، كتربية الطيور والدواجن والمزارع السمكية وتربية الحيوانات ولا يخبرون بها أجهزة الضرائب او الأجهزة الرسمية في الدولة.
2- الخدمات التي يتبادلها الأفراد فيما بينهم دون أن يصاحبها مقابل نقدي وفق إسلوب المقايضة .
3- الباعة المتجولون وهم أوسع النشاطات في الأقتصاد غير الرسمي في دول العالم المتقدمة كافة منها والنامية .
4- المشروعات التجارية والصناعية والحرفية الصغيرة التي تعمل دون ترخيص قانوني من الدولة ، وتدل بعض الإحصاءات على انه في مصر مثلا ارتفعت المشروعات غير الرسمية من (83.9%) عام (1988)إلى (89.6%) عام (1998) .
5- الأعمال والخدمات التي يقوم بها أصحابها ويتقاضون عنها أجرا ولا يخطرون بها الأجهزة الرسمية للدولة مثل الدروس الخصوصية والأعمال الإضافية التي يقوم بها بعض العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو الخاص غير أوقات العمل الرسمية.
6- الأرباح المتحققة عن أنشطة مسجلة في الدولة ولا يخطر أصحابها عن أرباحهم الحقيقية ويصعب على الأجهزة الحكومية ولاسيما جهاز الضرائب تحديد دخولهم الحقيقية مثل أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم ، والعاملين في المجالات الفنية والإعلامية .
7- إيرادات مُلاك العقارات المبنية في الاراضي الزراعية غير المسجلة رسميا ، والمملوكة بالميراث أو بموجب عقود عرفية .

---

(1) انظر :-

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES): مصدر سابق ، ص60.

ثانيا :- الأنشطة غير القانونية غير المشروعة المحظورة والغير مسجلة وهي كالآتي[1]:-

1- غسل الأموال : إذ تدل التقارير الواردة على سبيل المثال من الولايات المتحدة وايطاليا على انتشار هذه الظاهرة التي تمثل جزءاً كبيراً من أنشطة الأقتصاد الأسود وكما تشير التقارير على ظهور محترفين في غسل الأموال و يستخدمون في ذلك تقنية عالية ومتقدمة .

2- الاتجار بالمخدرات : تشكل عملية التعامل بالمخدرات جانبا مهما في الدخول غير القانونية في اكثر الدول المتقدمة والنامية ، وتنتشر ظاهرة تسويق وبيع وترويج المخدرات في العالم تقريبا وتأخذ شكلا تنظيميا قويا وذو كفاءة في عملية السيطرة.

3- عمليات تهريب السلع والمنتجات المستوردة دون الرسوم الكمركية واستخدام المناطق الحرة كمدخل في التهرب وكذلك تزوير وثائق الشحن .

4- الرشوة والفساد الإداري والمالي والسمسرة التي تعطى للمواطنين والعاملين في الوحدات والمصالح الحكومية نظير تسهيل أعمال ومعاملات غير قانونية .

5- تجارة السلاح : إذ تمثل مدخلا يدر الأرباح الكثيرة والعمل على تغذية الحروب الأهلية والإقليمية خصوصا عندما بدأت ظهور اتفاقيات تحضر الاستخدام والتعامل ببعض أنواع الأسلحة أو المواد .

6- الأموال الناجمة عن التجسس الاقتصادي والصناعي وهو المهمة الأولى لأجهزة المخابرات في المستقبل التي من أهم مسؤولياتها حماية الجبهة الداخلية .

7- الدخول الناتجة عن النصب والاحتيال وتزوير الوثائق والمستندات والتلاعب بالمال وتزوير الكتب ومنتجات الإبداع الفكري وكذلك التزييف .

8- الدخول الناتجة عن الغش التجاري والصناعي والغذائي والاتجار في السلع الفاسدة ، وتقليد الماركات العالمية ذات الجودة العالمية.

9- الدخول الناتجة عن التهرب الضريبي والتهرب من التأمين ، من خلال القيام بأعمال وأنشطة تجارية وصناعية وخدمية غير مسجلة لدى الضرائب .

10- تجارة البشر : ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة احتجاز وخطف الأشخاص كرهائن مقابل الحصول على امتيازات معينة سواء كانت مادية أم سياسية أم اقتصادية ، فضلاً عن التجارة بالنساء والأطفال لأغراض الدعارة وكذلك تجارة الأعضاء البشرية .

---

(1) سالم محمد عبود : مصدر سابق ، ص 56-62.

11- استخدام المال العام بشكل خاص أو لأغراض شخصية كاستخدام السيارات والعقارات و وسائل الاتصال العامة لأغراض خاصة وبدون مقابل .

12- مصادر الدخول الناجمة عن جرائم البيئة وأهمها جرائم النفايات السامة وتهريب المواد النووية وجرائم تصدير التلوث .

13- الإرهاب (الجريمة المنظمة) : ويراد به نشاط العصابات الإجرامية الهادفة الى تحقيق جرائم معينة عن طريق استخدام العنف وسيلة لذلك النشاط المافيات وعصابات الشوارع .

فضلاً عن العديد من الأنشطة الأخرى كأنشطة السوق السوداء والسرقات بأنواعها وغيرها .

ولمزيد من التوضيح نورد الشكل التالي ، والذي يبين الأقتصاد غير الرسمي و تقسيماته وأنشطته .

شكل (1)

الاقتصاد غير الرسمي

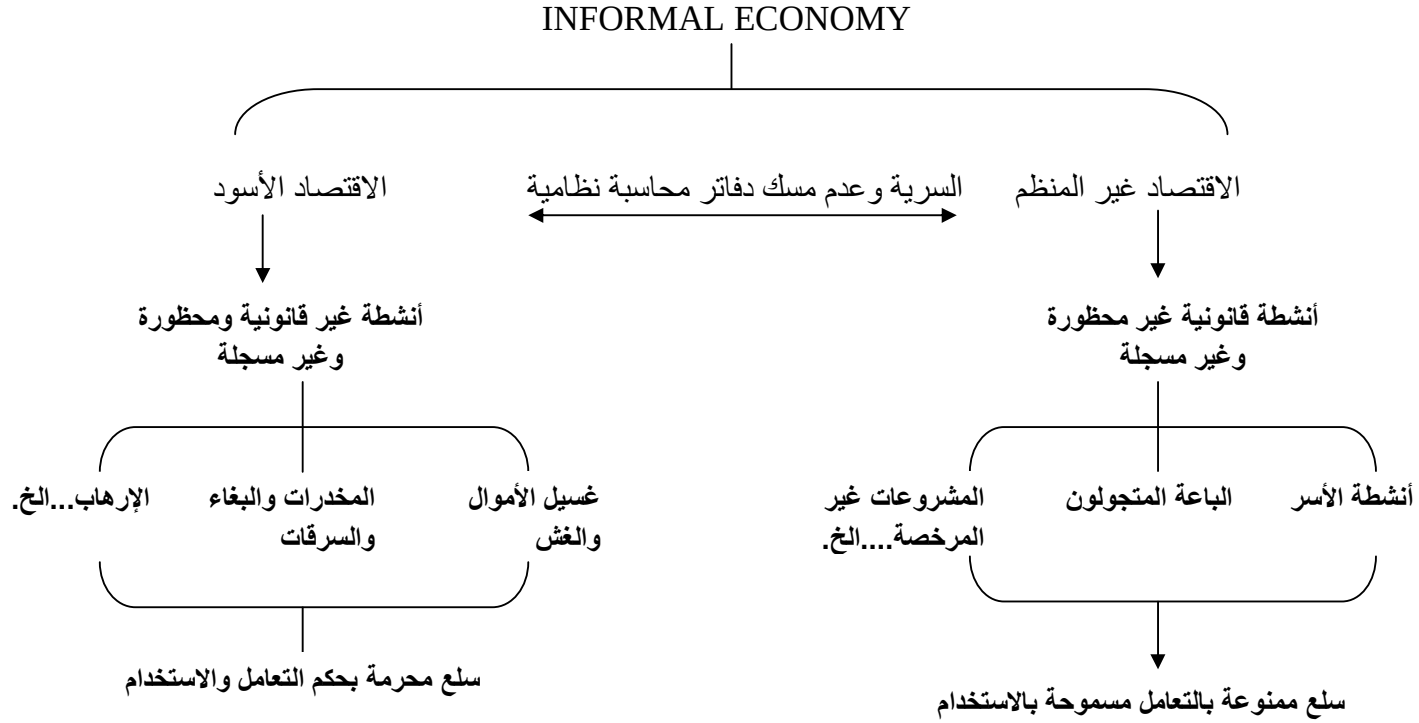

المصدر:- بالاعتماد على ميادة صلاح الدين تاج الدين :عمليات غسيل الاموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص17.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصاديةللاقتصاد غير الرسمي

على الرغم مما ذكر من تأثيرات للاقتصاد غير الرسمي وذلك بحسب طبيعة النشاط ، إذا كان غير محظور (شرعي) أو محظور (غير شرعي) فأن ذلك لا يمنع من أن نذكر بالأخير جملة من الآثار التي يتركها الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي ، والتي تمثل حالة مشتركة بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أيإنها ستترك الآثار نفسها سواء كانت هذه الأنشطة محظورة (غير شرعية) أم غير محظورة (شرعية) ولمزيد من التوضيح هناك جملة من الآثار السلبية التي يتركها الأقتصاد غير الرسمي نذكر منها :

1- فقدان حصيلة الضرائب : إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الأقتصاد غير الرسمي ، هي أن هناك جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الأقتصاد لايدفع عنه ضرائب ، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم للسلطات الضريبية ، وبذلك ستضعف الحصيلة الضريبية التي كان من الممكن الحصول عليها فيما لو كانت هذه الأنشطة أو الدخول مسجلة ، وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي[1].فمثلا ، قدرت إدارة الضرائب الأميركية (IRS)مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي بما يقارب (40 – 42) مليار دولار عام (1976) ، أما في عام (1981) ، فقد قدرت الخسارة ما بين (86 – 90) مليار دولار ، وهذا يعني أن خسارة الضريبةالى الدخل الناتج عن وجود الاقتصاد غير الرسمي تمثل (30 %) تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل[2].

2- الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي : إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي الى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي ، إذ يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد الى تشويه المؤشرات الخاصة بطرق علاج المشكلة بسبب التشخيص غير السليم لها ، فنمو الاقتصاد غير الرسمي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج،وبالتالي فأن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية[3].

---

(1) International labour office: op.cit , P.22.

(2) Maurizio Bovi :The nature of the underground economy , (ESAS) , institute for studies and economic analyses , Rome , 2003 , P.7.

(3) International labouroffice :op.cit ,P.25

وفيما يلي جملة من الآثار التي يتركها الأقتصاد غير الرسمي على عملية صناعة وأداء السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرارالاقتصادي :-

(أ)تشوه المعلومات : عندما يكون حجم الأقتصاد غير الرسمي كبيرا فأن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستضعف وتكون المؤشرات الأقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية ، وعندما تكون المؤشرات غير مناسبة لعملية صنع السياسة الاقتصادية[1]. و الإحصائيات الاقتصادية متميزة ، فأن الاقتصاديين يقومون بأجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة ، والذين بدورهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة ، وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة فأن النتائج تأتي على عكس المتوقع لها[2] .فعلى سبيل المثال ، أن إحصاءات الناتج المحلي الأجمالي ومستوى التشغيل قد تشير الى أن الاقتصاد الرسمي في انحسار ، وأن الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل ، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي أكثر بكثير من المستوى المسجل ، وأن مستوى البطالة الحقيقي أقل من ذلك المستوى المسجل ، ويترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم . لأن جانبا من العمال المسجلين على أنهم في حالة البطالة يعملون فعلا في الاقتصاد غير الرسمي[3]، ولا شك أن أثر السياسات التوسعية الأكثر من اللازم سوف يتمثل في تغذية الضغوط التضخمية ، فإذا ما كانت الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة فيها وإذا كانت توقعات التضخم تقوم على أساس الأرقام القياسية (الغير حقيقية) للأسعار فأن الآثار التضخمية سوف تتضاعف وفي مثل هذه الحالة قد تكون السلطات النقدية مدفوعة الى استيعاب معدل أعلى للتضخم وذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى من تلك التي يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقي [4].

---

(1) منظمة العمل العربية : دراسة حول تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس ، تونس ، 2005 ، ص3.

(2) منظمة العمل العربية : المصدر نفسه ،ص25.

(3) Elaine L.edgcomb , Tamara Thetford : Theinformal economy , The Aspan institute , Washington , 2004 , P.65.

(4) Roderickhill : The underground economy in Canda , university of new brunswick,Canda,2002,p.33

ومن شأن هذه السياسات في هكذا ظروف الأ تؤدي الى رفع مستوى الناتج المحلي الأجمالي أو مستوى التشغيل ولكن تؤدي الى رفع مستوى الأسعار كذلك فأن عدم وجود نمو اقتصادي مقاس في الاقتصاد الرسمي قد يكون راجعا الى تركيز النمو من الناحية الواقعية في الاقتصاد غير الرسمي ، ولقد دفع هذا الأمر البعض الى افتراض أن هناك علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي[1]، أي بمعنى أن نمو الاقتصاد غير الرسمي قد لايكون موازيا لنمو الاقتصاد الرسمي ، وإنما قد يكون معاكسا له في طبيعة الدورة الاقتصادية فالاقتصاد غير الرسمي ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمي في حالة كساد وبالعكس ، على سبيل المثال أدعى (Fiege) (فيجي) أن الكساد الذي ساد في منتصف السبعينات مع الارتفاع في مستويات الأسعار ليس إلا نوعاً من الوهم الإحصائي المترتب على نمو الأقتصاد غير الرسمي[2].

(ب)معدلات البطالة : يعد معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية ومن هنا قد تبدو أهمية الأقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص العمل لمنلم يستطع الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي . وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فأن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح فعاله فيها ، فمثلا يشير (Gutman) (جوتمان) الى أن مايقارب ربع قوة العمل في أميركا في عام (1985) تعمل أولها صلة بالاقتصاد غير الرسمي ، مثلاً أفراد يعملون وظائف إضافية زيادة الى عملهم الرسمي في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي (80%) من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي كحصيلة أساسية [3]. ويأتي هذا التميز في البيانات الرسمية عن البطالة ، من أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية ، ذلك أن الأفراد الذين يسجلون ضمن من يحصلون على إعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التمويلية عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن عمل ، وإذا فرض أنهم لا يبحثون عن عمل فان حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف ، ومن ناحية أخرى فأن البعض الآخر قد يمارس الأنشطة الإجرامية مثل السرقة والاحتيال وتوزيع المخدرات ... الخ ،

---

(1) Maurizio Bovi:op.cit , P.13.

(2) Enrique Ghersi: Theinformal economy in latinAmrica , cato instate , lima , Peru , 2000 , P.103.

(3) ميادة صلاح الدين تاج الدين : مصدر سابق ، ص113.

أو قد يكون عرضة لأحكام جنائية ، فمثل هؤلاء عادة ما لا يدعون أنهم يمارسون أعمالا تخرق القانون وعادة ما تكون إجاباتهم في مسوحات العمالة بأنهم يبحثون عن عمل ومن ثم يصبحون ضمن إحصائيات البطالة الرسمية[1].

(ج) معدلات النمو الاقتصادي : عندما يتواجد الأقتصاد غير الرسمي فأن معدلات النمو الحقيقي في الأقتصاد سوف تختلف عن معدلات النمو المسجل ، فإذا كان كل من الأقتصاد الرسمي وغير الرسمي ينموان بصورة متوازية فأن التميز في المؤشرات عن النمو الخاص يصبح صفراً[2]، أما إذا تعدى معدل نمو الأقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي ، فأن معدل النمو الاقتصادي العام في الأقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع ، ومن ثم يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات اقل من الواقع ، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي ، وعلى ذلك فأن قياسات الناتج القومي التي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الحسبان تصبح غير مناسبة[3]. فالدراسات توضح إن تقديرات معدلات نمو الناتج في الاقتصاد غير الرسمي في الكثير من الدول تفوق تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمي ، فعلى سبيل المثال بلغت معدلات النمو الأسمى للناتج في الأقتصاد غير الرسمي وفقا لـ (جوتمان) مابين (8.1 % - 8.3 %) بالمقارنة بـ (7.9%) للاقتصاد الأميركي وذلك خلال المدة من (1939 – 1976) لذلك يشير (فيجي) الى أن معدلاتالنمو للاقتصاد غير الرسمي في أميركا بلغت خلال المدة من (1976 – 1978)مايقارب(11.8%) بينما إذا تم أخذ الاقتصاد غير الرسمي في الاعتبار فأن المعدلات ترتفع الى (16.9%) و يشير (ديوسبرغ) الى أنه في حالة أميركا كان النمو في المدى الطويل لكل من الاقتصاديين على نحو غير متماثل ، ففي بعض الأحيان كان الاقتصاد غير الرسمي ينمو على نمط مخالف لنمط الاقتصاد الرسمي ، ففي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الرسمي في حالة كساد كان الاقتصاد غير الرسمي في حالة رواج . وأخيرا فأن زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرسمي يمكن أن يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي إلا أنها تدفع بالأفراد نحو شرائح ضريبية أعلى بسبب زيادة الدخل وهو ما يدفع الأفراد نحو التحويل الى الاقتصاد غير الرسمي إذ لا توجد ضرائب[4] .

---

(1) محمد كنفوش : مصدر سابق ، ص95.
(2) منظمة العمل العربية : مصدر سابق ، ص24
(3) حيان سلمان : مصدر سابق ، ص55 .
(4) Bruno sifrey , Friedrich Schneider : informal and underground economy , in ternationalEncylopedia of social and behavioral science , newyork , 2000 , P.32.

(د)معدلات التضخم : في ظل وجود الأقتصاد غير الرسمي فأن معدل التضخم سيكون مغالياً فيه ، إذ ستميل الأسعار في الأقتصاد غير الرسمي الى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الأقتصاد الرسمي وبصفة خاصة عندما يكون الأقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم السلع والخدمات نفسها ، فأحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الأقتصاد غير الرسمي ، إذ أنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الأقتصاد غير الرسمي أقل من الأسعار في الأقتصاد الرسمي بأعبائه الضريبة والإجرائية[1] . وعلى العكس من ذلك فأنه من المتوقع في حالة الدول النامية حينما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري أو أن تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات ، ففي مثل هذه الحالات يحدث تميز في بيانات التضخم ،ان السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشه لا تتعامل مع الأقتصاد غير الرسمي كحقيقة واقعة ، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات ،وهكذا يمكننا أن نواجه حالة من اثنتين إما المغالاة في معدلات التضخم ، أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع[2].

3- السياسة النقدية :إن وجود ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يعني أن الطلب على النقود بدافع المعاملات لابد وأن يضاف الى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود ، إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة ، لأن الحاجة الى تجنب دفع الضريبة والرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة خفية تكون قوية للغاية ، ولذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل[3]. كذلك فأن وجود الاقتصاد غير الرسمي يؤثر على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي (احتياطات البنوك والنقود السائلة) والتي يفترض أنها تحت تحكم وسيطرة البنك المركزي ، وبما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي تعد مرتفعة ، فأن سياسة البنك المركزي سيكون لها تأثير اقل على ذلك الجزء من الأساس النقدي ، فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة فأن ذلك يؤدي الى تقليل احتياطات البنوك وكذلك الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة في الاقتصاد الرسمي ، إلا أن ذلك لا يقلل من الكميات المحتفظ بها من النقود

---

(1) RoderickHill : op.cit , P.35.

(2) Jakobstouman : moving out the shadow economy , Knowledge center for Ethnic Enter preneurship , Copenhagen , Denmark , 2006 , P.22.

(3) RelfHussmanns ,farhadMahran: statistical definition of the informal Sector , international lobour office , Geneva ,2004 , P.54.

السائلة لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي إلا إذا ترتب على السياسة الحكومية تخفيض في حجم الاقتصاد غير الرسمي نفسه[1].

4- **الأثر على توزيع الموارد** :- يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد بطرق عدة ، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل ، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي فأن الحاجة الى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا ، وبما أن الضريبة تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي ،تؤدي هذه الزيادة في الضرائب الى دفع المزيد من الأنشطة الى التحول نحو الاقتصاد غير الرسمي إذ تزداد العوائد من التهرب الضريبي ، وفي ظل هذا الوضع تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بالشكل الذي يمكن الأخير من اجتذاب قدر أكبر من الموارد ، وسوف يستمر هذا التدفق من الموارد المعولة من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي طالما أن معدلات العائد الصافي (بدون ضريبة) أعلى في الاقتصاد غير الرسمي منها في الاقتصاد الرسمي . أن التوازن الذي سيصل اليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي سوف يكون أقل من المستوى الأمثل ، إذ سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع ، فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد غير الرسمي الى تعديل أسلوب العمل وعناصر الإنتاج الأخرى ، فمثلا يؤدي انخفاض حجم القاعدة الضريبية الى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخضع للضريبة والقطاعات غير الخاضعة للضريبة وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة غير الرسمية بأن النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والتي تخضع للضريبة والأنشطة الأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة ، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الكفاءة في الاقتصاد ، فقد قدر (آلن) مقدار الخسارة في الرفاهية الناتج عن هذه الفروق في التحصيل الضريبي في أميركا بما يقارب (28%) من إجمالي الضرائب عام (1980) أو مايقارب(9%) من الناتج المحلي الإجمالي. كذلك فأن الاقتصاد غير الرسمي عادة ما يستخدم أنواعا معينه من التكنولوجيا بصفة خاصة تكنولوجيا المشروعات ذات الحجم الصغير[2].

(1) Ralf Hussmunyisferhadmehran: op.cit , P.23.

(2) Mathew H.fleming , Johan Roman :The shadow economy , Journal of international Affairs ,Columbia university , new York , 2000 , P.77.

كذلك فأنه يقوم على أساس نظام محدد للإدارة يعتمد بصفة أساسية على نظام الاتصال المباشر والتي يترتب عليها تكلفة أكبر للعمليات ، اما الاقتصاد الرسمي فيستخدم نظم تكنولوجيا واسعة المجال ونظم للاتصال اقل كلفة وعلى ذلك فأنه على المدى الطويل ستكون الإنتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد غير الرسمي أقل من الإنتاجية الحدية للعامل في الاقتصاد الرسمي ، إلا أن خيار المستهلك بين السلع المنتجة في الاقتصاد غير الرسمي ، بالرغم من سيادة نظم الإنتاج الأقل كفاءة نتيجة وجود القيود الضريبية ، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع المنتجة في هذا الاقتصاد[1].

(1) EliaKacapr : economy , First edition , Washington , 2003 , P.116 .

الفصل الثاني

الاقتصاد غير الرسمي ، مظاهره ، حجمه

المبحث الأول:- مظاهر الاقتصاد غير الرسمي

اولا :- ظاهرة غسل الأموال وسبل معالجتها

1- ماهية ظاهرة غسل الاموال

2- مراحل غسل الاموال

3- الطرق المستخدمة في عمليات غسل الاموال

4- منابع ومصادر غسل الاموال

5- الجهود الدولية لمعالجة غسل الاموال

ثانيا :- ظاهرة المشروعات الصغيرة غير الرسمية ودمجها في الاقتصاد الرسمي

1- ماهية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية

2- خصائص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية

3- جهود دمج المشروعات الصغيرة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي

المبحث الثاني :- الاثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي

اولا :- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسل الأموال.

ثانيا :- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة المشروعات الصغيرة غير الرسمية .

المبحث الثالث :- حجم الاقتصاد غير الرسمي

اولا :- حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم

ثانيا :- اسباب اختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي

ثالثا :- طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الاول

مظاهر الاقتصاد غير الرسمي

سنتطرق في هذه الدراسة الى دراسة جانبين من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أحدهما غير قانوني محظور والمتمثل بظاهرة غسل الأموال ، ذلك لكونها تمثل النشاط الأكبر من الاقتصاد غير الرسمي جانب الاقتصاد الأسود أو (الجريمة) ، إذا ما عرفنا ان كل أنشطة الاقتصاد الأسود تصب في غسل الأموال ، فتجارة المخدرات والبشر والبغاء والفساد والغش بأنواعه وغيرها كلها يجري لها عملية غسل الأموال وذلك لإخفاء الشرعية عليها . أما الجانب الآخر من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فهو الجانب القانوني والمتمثل بالمشروعات الصغيرة غير الرسمية (الاقتصاد غير المنظم) ، وذلك لها الدور الكبير في جلب التنمية فيما اذا تحولت الى مشاريع صغيرة رسمية . فضلاً عن أنه لا يمكن فهم آثار الاقتصاد غير الرسمي بشكل كامل ، لأنه يحمل في طياته نوعين من الأنشطة المحظورة (غير الشرعية) وغير المحظورة (الشرعية).

اولا: ظاهرة غسل الأموال وسبل معالجتها

قبل الشروع في بيان ماهية هذه الظاهرة ، لابد من الإشارة الى كيفية تكَون هذه الظاهرة وبدايتها . لقد ظهر هذا المفهوم في الولايات المتحدة الاميركية مع عصابات المافيا.وبالذات لدى (آل كابون) زعيم العصابات الذي قبض عليه في العام (1931) والذي لم تستطع السلطات التعرف على التهرب الضريبي الذي كان يقوم به[1].ثم عاد مصطلح غسل الاموال للظهور في وقت فضيحة (ووتر جيت) في عام (1973) في الولايات المتحدة الاميركية، اما اول استخدام لتعبير غسل الاموال في سياق قانوني وقضائي فقد كان في قضية تم النظر بها امام القضاء الامريكي عام (1982)، وانتهت بالحكم بمصادرة اموال غير شرعية متحصلة من الاتجار غير المشروع (بالكوكايين الكولومبي)[2].

(1) فاديه قاسم بيضون: من جرائم أصحاب الياقات البيضاء الرشوة وتبييض الأموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2008 ، ص95 .

(2) عادل عبد العزيز السن: غسل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ،2008 ، ص1.

ومنذ ذلك الوقت شاع اصطلاح غسل الأموال للتعبير عن محاولات إضفاء صفة المشروعية على الأموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة ، إذ تبين أن رجال المخدرات وتجارها كان يتبقى لهم آخر النهار قطع نقدية صغيرة ورقية أو معدنية فيستبدلونها بقطع كبيرة من بعض التجمعات السكانية و يضعونها في المصارف ، ولكن قبل ذلك يغسلونها في المغاسل بواسطة المواد الكيماوية او التجار من أجل إخفاء آثار المخدرات عنها لأنها كانت تتسخ من أيدي الأطفال الذين كانوا يوزعون أكياس المخدرات [1] . وبذلك فأن ظاهرة غسل الأموال تعد من أخطر الجرائم المنظمة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي على مستوى العالم ، ولقد تفشت هذه الظاهرة في المجتمعات الغربية مؤخرا مع انتشار وتشعب الأنشطة الإجرامية المرتبطة معها ، ويلاحظ من بعض الدراسات والتقارير ضخامة نسبة حجم الأموال غير المشروعة مقارنة بحجم الإنتاج القومي الإجمالي ، إذ بلغت هذه النسبة عام (2004) (8.5 %) في الولايات المتحدة الأميركية و (7.5 %) في ايطاليا و (16.5 %) في الهند و(50 %) في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابقة و(60 %) في البيرو [2] .

(1) صلاح الدين السيسي: القطاع المصرفي وغسيل الأموال ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، مصر ، 2003 ، ص145.

(2) فاديه قاسم بيضون : مصدر سابق ، ص9.

1- تعريف ظاهرة غسل الأموال *

وسنركز في هذا الجانب على أهم التعاريف التي وردت في تفسير ظاهرة غسل الأموال والمراحل التي يتم بها وآثارها.لقد تعددت تعريفات مصطلح غسل الأموال سواء في الاتفاقيات والوثائق الدولية أو في القوانين والتشريعات القانونية المتعارفة التي صدرت عن الدول لتجريم عمليات غسل الأموال ، ومن جملة هذه التعريفات ، التعريف الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية في (فينا) عام (1988) الذي ينص على إنها (العملية التي يلجأ إليها من يعمل في تجارة المخدرات والاتجار الغير المشروع لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل أو الموارد غير المشروعة والقيام بأعمال أخرى للتمويل كي يبدو الدخل وكأنه تحقق من مصدر مشروع)[1]. وجاء في تعريف إعلان بازل بأنها (جميع العمليات المصرفية التي يقوم بها الفاعلون وشركاؤهم بصدد إخفاء المصدر الإجرامي للأموال وأصحابها)[2] .هذا من ناحية الاتفاقيات أما من ناحية التشريعات القانونية ، فقد عرف القانون الفرنسي رقم (392) لسنة (1996) ، غسل الأموال بأنه (تسهيل التبرير الكاذب بكل الوسائل لمصدر الأموال والدخول لمرتكب جناية أو جنحة)[3] .

---

* يطلق البعض على هذه الظاهرة مصطلح (غسيل الأموال) والبعض الآخر (تطهير أو تبييض الأموال) إلا أن تعبير (غسل الأموال) يعد الأكثر دقة لغويا ، فكلمة (غسل) هي مصدر الفعل الماضي (غسل) وتفيد وقوع عملية غسل الأموال غير المشروعة مرة واحدة لتتحول بموجبها الى أموال مشروعة، وتتم هذه العملية على مراحل متعاقبة أو متداخلة ، أما كلمة (غسيل الأموال) فهي صيغة مبالغة تعمل على اسم المفعول وبالتالي فهي تعبير عن الشيء المغسول ذاته ، أي الذي وقع عليه فعل الغسل ، ولذلك نقول (غسل الأموال غسلا ولا نقل غسل الأموال غسيلا).وللمزيد أنظر : ابراهيم مصطفى وأخرون : المعجم الوسيط مادة (غ/س/ل) ، المكتبة الاسلامية ، ج 2 ، استانبول ، تركيا ، 1960 ، ص 652 -653.

(1) هيام الجرد: المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص90 .

(2) حسام الدين زكي بنيان : دور المصارف في غسيل الأموال ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، م4، ع16، 2005 ، ص4 .

(3) عبد الله محمود الحلو : الجهود الدولية والعربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1،بيروت لبنان ، 2007 ،ص18 .

أم ما جاء في القانون اللبناني في تعريف غسل الأموال ذو الرقم (318) عام (2001) والمعدل بموجب القانون رقم (547) عام (2003) ، بأنها(كل فعل يقصد منه إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء تبرير كاذب بهذا المصدر بأي وسيلة كانت)[1].إلا أن منظمة (FATF) ، لم تكتف بهذا ، بل أضافت إليها التهرب الضريبي والأموال الناتجة عن الفساد وسرقة المال العام والرشاوى والعمولات المدفوعة للممول على صفقات ومشاريع عامة[2] . كما عرفت ظاهرة غسل الاموال بأنها (كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف بها أو أدارتها أو إخفائها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها او استثمارها أو نقلها او تحويلها او التلاعب في قيمتها اذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم التي تشكل الأموال غير المشروعة ، وكان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو طبيعته ومصدره ومكانه وصاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل الى الشخص الذي ارتكب الجريمة المتحصلة منها المال) [3] .

ويرى الباحث ومن خلال ماتقدم من تعاريف بأن التعريف الأخير هو الأكثر شمولا ودقة من التعاريف السابقة .

(1) غسان رياح : جريمة تبييض الأموال ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،ط2 ،طرابلس ، لبنان ،2005 ، ص38.

(2) أحمد هادي سلمان ، لهيب توما : الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ع67 ، بغداد العراق ، 2007 ، ص215 .

(3) المصدر نفسه ، ص216 .

2- مراحل غسل الأموال

تتم عملية غسل الأموال من خلال ثلاث مراحل أساسية تمر بها وهي :

(1) مرحلة التوظيف

وتتمثل بإدخال الأموال النقدية غير المشروعة في نطاق الدورة المالية ، وهي المرحلة الأصعب بين المراحل نظرا للتعاطي المباشر بين غاسل الأموال ومؤسسات الغسيل ، وهذا التوظيف يهدف الى تحويل المال القذر المتمثل بأوراق نقدية الى ودائع مصرفية وتوظيفات لمداخليها في عدة حسابات لدى مصرف واحد أو أكثر أو لدى شركة تامين او شركات مالية في ذات البلد او خارجه مما يسمح ببدء الخطوة الأولى في عملية الغسل ، وقد يتطلب الغسل في هذه المرحلة استخدام أكثر من مؤسسة واحدة لاسيما تلك التي تتعاطى بالسيولة النقدية مثل الكازينو والمطاعم ومكاتب القطع وغيرها ، وتستمر وقتا طويلا قد يتعدى السنة[1] .

(2) مرحلة التجميع

وهي عبارة عن سلسلة من العمليات المالية والحسابية المعقدة تهدف الى التضليل والتمويه عن طريق إيداع المال في مؤسسات مالية ومصرفية وللوصول لذلك تجري عمليات تحويل متطورة والتي تشمل اكثر من منطقة جغرافية وبلد ، ومن الطبيعي ان يجري فتح الحسابات المصرفية باسم أشخاص بعيدين عن الشبهات او باسم شركات وهمية او شركات مالية متواطئة او متعاونة ، ويستعمل لهذه الغاية سلسلة متشعبة من العمليات المالية التي تتميز بنسبة عالية من التعقيد والغموض والتي تصب عادة في خانة تحويل الودائع وغسلها الى منتجات مختلفة كسندات الدين والأسهم وكتب الاعتماد وتمليك العقارات والبضائع وإعادة بيعها أو تحويلات مالية الكترونية ... الخ [2] .

---

(1) صادق راشد حسين الشمري ، فالح داوود سلمان : غسل الاموال – الآثار والمعالجات ،بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع16 ، بغداد العراق ، 2008 ، ص188 .

(2) خوله رشيج حسن :غسل الأموال ، المفهوم والأساليب والآثار الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع9 ، بغداد، العراق ، 2004 ، ص260 .

(3) مرحلة الدمج

وفي هذه المرحلة يعاد ضخ الأموال التي يتم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى ، كأموال عادية سليمة وتكتسب مظهرا قانونيا ، وذلك بأن تشترك الأموال الناشئة من الفعل غير المشروع في مشروع تجاري آخر يعرف عن مشروعيته ومشروعية مصدر رأسماله ، بحيث يصعب الفصل بين المال المتحصل عليه من مصدر غير مشروع والمال المتحصل عليه من مصدر شرعي ، وتشكل هذه المرحلة تتمة للحلقات السابقة التي مرت خلالها الأموال غير المشروعة بعدة مستويات من التدوير مما يجعل من الصعب اكتشافها خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الطويلة التي يتطلبها الغسل[1] .

3- منابع ومصادر الأموال التي يتم غسلها

ترتبط أنشطة غسل الأموال بأنشطة غير قانونية (محظورة) وغير شرعية لأموال عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية ومعترف بها من قبل القوانين نفسها التي كانت تجرمها ، ومن هذه الأنشطة[1]: -

- التجارة غير المشروعة لمختلف أنواع الأسلحة النارية والذخائر .
- التجارة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية .
- جرائم الرشوة والاختلاس والابتزاز والإضرار بالمال العام والتعدي عليه .
- جرائم الإضرار بالبيئة (النفايات السامة والنفايات النووية) .
- الفساد الإداري والمالي والسياسي .
- الإرهاب والقرصنة وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن للمطالبة بفدية .
- جرائم الغش والاحتيال وخيانة الأمانة وعمليات الغش التجاري والتهرب الضريبي .
- السرقة بمختلف أنواعها بما فيها سرقة الآثار وحقوق الطبع ....الخ .
- التزوير بأشكاله وأنواعه بكافة.
- التهريب ومعاملات أسواق العملات الأجنبية والبضائع غير المرخصة (السوق السوداء).
- تجارة الرقيق والبغاء والدعارة واستغلال الأطفال والنساء وأعضاء الجسم البشري.

(1) خوله رشيج حسن ، مصدر سابق ، ص 262 .

(2) وضاح نصرت جمال ، بلاسم جميل خلف : ظاهرة غسل الاموال في العراق ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، شعبة نظم المعلومات ، جامعة بغداد ، العراق ، 2007 ، ص424 .

4- الطرق المستخدمة في عمليات غسل الأموال

عند تتبع هذه الطرق نلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الطرق او الأساليب قد حصل في المراكز المالية الدولية الكبرى والتي توزعت في (لندن – جنيف – باريس – نيويورك وهونغ كونغ) مع الفرض ان محاولات هذه الدول لمكافحة هذه الجريمة قد أدت الى عدم توطين هذه الأموال والى هجرتها وتحويلها الى دول أقل تشددا .

ومن أهم هذه الطرق هي :

(1) **التحويل والإيداع من خلال المصارف** : ويتم بموجب هذه الطريقة إيداع الأموال الناجمة عن الأنشطة الإجرامية وغير المشروعة في مصرف يعود لدولة لا يوجد فيها ضوابط او تشديد في موضوع الإيداع وان قوانينها وتعليماتها المصرفية قد تسمح بذلك ، وبعد ان يتم إيداعها يقوم بتحويل هذه الأموال الى الوطن الأصلي لصاحب هذه الأموال غير المشروعة أو للمودع ومن خلال ذلك الاسلوب فان المصرف قد قام بصورة او بأخرى بعملية غسل الأموال الناجمة عن أنشطة إجرامية وجعلها وكأنها أموال ناجمة عن مصادر مشروعة قانونية بعيدة كل البعد عن أي نشاط إجرامي وبذلك فقد تم إضفاء صفة الشرعية على تلك الأموال[1] .

(2) **إعادة الإقراض** : وذلك بان يقوم غاسلو الأموال غير الشرعية بإيداع أموالهم لدى احد المصارف في بلد لا توجد فيه رقابة شديدة على العمليات المالية والمصرفية ثم يقوم هؤلاء بطلب قرض من المصرف المحلي في بلد بضمان الأموال في المصرف الأول ليتم استخدام قيمة هذا القرض في شراء ممتلكات ومشروعات أو عقد صفقات تجارية لتظهر بصورة مشروعة تماما وإيداعها في المصرف الأجنبي نفسه ، وعندها فأن عملية إضفاء صفة الشرعية على هذه الأموال قد تمت وبإمكان مرتكب الجريمة أن يقوم بعدها بعقد صفقات لشراء سيارات مرتفعة الثمن وكذلك شراء قطع فنية نادرة نقدا وسهلة الحمل وبدون إبلاغ السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال[2] .

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الإدارية: بحوث وأوراق عمل تبييض الأموال وسرية أعمال المصارف ، آليات مكافحة ومعالجة غسيل الأموال ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص52 .
(2) عادل عبد العزيز السن : مصدر سابق ، ص22 .

(3) **الصفقات النقدية** : يقوم غاسلو الأموال من خلال هذه الطريقة، إذ أنه بالإمكان بيعها في خارج البلد مقابل عملات أجنبية قوية وإيداعها في المصرف الأجنبي نفسه ، وعنها فإن عملية إضفاء صبغة السر على هذه الأموال قد تمت وبإمكان مرتكب الجريمة أن يقوم بعدها بعقد صفقات لشراء سيارات مرتفعة الثمن وكذلك شراء قطع فنية نادرة نقدا وسهلة الحمل وبدون إبلاغ السلطات المصرفية المصدر الحقيقي للأموال[1] .

(4) **الصيرفة الموازية السرية** : إذ تتظاهر هذه المكاتب بممارستها لأعمال مصرفية أوانها تمارس أعمال وأساليب متقنة من خلال الاستعانة بخبراء قانونيين وماليين يقوموا برسم سيناريوهات مختلفة على كيفية تحويل هذه الأموال الناجمة عن أنشطة إجرامية وتمويه وإخفاء مصدرها الأصلي فتقوم بتحويلها الى أنحاء مختلفة من العالم دون الأضطرار الى تهريبها خارج البلد مع الفرض أن هناك مصارفاً عالمية تقبل ودائع بمبالغ كبيرة تحت حساب سري وعن طريق وسيط دون ان تحاول معرفة مصدر تلك الأموال[2].

(5) **عمليات الاستيراد والتصدير** : فصاحب الأموال المغسولة يقوم بإنشاء او شراء عمل تجاري في البلد الذي تجلب منه الأموال ويقوم بالشي نفسه في البلد الذي تودع الأموال فيه، وتتمثل عملية الغسل هنا في شراء أو بيع السلع والخدمات عن طريق عمليات صورية إذ يشتري الغاسل للأموال سلعا من الشركة التي يراد تحويل الأموال إليها وذلك بإحدى الصور والتي تتمثل في رفع قيمة السلع أو الخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول أو إرسال فواتير مزورة فيكون المال الأجمالي هو المال المغسول[3] .

---

(1) صادق راشد حسين الشمري ، فالح داوود سلمان : مصدر سابق ،ص119 .

(2) خوله رشيج حسن : مصدر سابق ، ص259 .

(3) صادق راشد حسين الشمري ، فالح داوود سلمان : مصدر سابق ،ص120 .

(6) **النقود البلاستيكية أو بطاقات الائتمان (بطاقات الدفع البلاستيكي) (credit card):** وبموجب هذه الطريقة يتم صرف الأموال من المصارف بواسطة ماكنات الصرف الآلي الخاصة بكل مصرف والمنتشرة في جميع أنحاء العالم وهي تعد من الطرق النقدية الحديثة في الأنشطة المصرفية .إذ تقوم معظم المصارف حاليا بإصدارها من أي ماكنة صرف آلي في بلد أجنبي لكي يقوم الفرع الذي يصرف من ماكنته بطلب تحويل المال إليه من فروع مصدر البطاقة ليقوم الأخير بالتمويل تلقائيا وبخصم القيمة على حساب عميله الذي يكون قد تهرب بدوره من القيود التي قد تكون مفروضة على التحويلات [1].

(7) **الطرق التكنولوجية لتحويل النقود** : أسهمت التكنولوجيا الحديثة في إحداث ثورة في الممارسات والنظم المصرفية الحالية ومع نجاح استخدام هذه التكنولوجيا تزداد شدة فرص نجاح غاسلي الأموال في القيام بعملياتهم المشوهة ، ومن أبرز تلك الطرق في نقل وتحويل النقود بنوك الإنترنت ونظام الكارت الذكي[2] .

5- الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال

حظيت قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة باهتمام متزايد في السنوات الماضية من غسل الأموال التي شملت مختلف أشكال المعاملات المالية والمصرفية . وقد يسّر ذلك التطور التقني والتنوع في الابتكارات المالية والاستثمارية ، وتزايد ارتباط الأنظمة المالية والمصرفية وتنامي حركة التدفقات النقدية والاستثمارية عبر الحدود ، وقد تعزز هذا الاهتمام بصورة ملحوظة بعد أحداث 2001/9/11.وسنشير الى أهم تلك الجهود ومنها:-

(1) مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF)

Financial Action Task Force on Money Laundering .

تعد مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسل الأموال والتي أُسست عام (1989) ، من قبل المجموعة الدولية الصناعية السبعة بمثابة الإطار أو التجمع الدولي الأهم في جهود محاربة غسل الأموال ، ويصل عدد أعضائها حاليا إلى (29) دولة تمثل أهم المراكز المالية في القارات الأوربية والأمريكية والآسيوية فضلاً عن عضوية منظمتين هما الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي ، كما توجد (21) من المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية التي تتمتع بصفة مراقب ، منها (5) لجان أو هيئات تمثل طبقتها مجموعات إقليمية مماثلة لمجموعة العمل المالي الدولية

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الإدارية : مصدر سابق ، ص9 .

(2)عادل عبد العزيز السن : مصدر سابق ، ص23 .

وقد أصدرت هذه المجموعة في عام (1990) التوصيات الأربعون لمكافحة غسل الأموال ، وقد تم تعديل هذه التوصيات في عام (1996) ، كما إنها قيد المراجعة حاليا .وتمثل المحور الأساسي لمكافحة غسل الأموال[1]. وتتمثل أهم المتطلبات في هذه التوصيات بالأتي[2] :-

أ- تجريم عمليات غسل الاموال ، ومصادرة الممتلكات والاموال المرتبطة بها .

ب- التأكيد على مسؤوليات المؤسسات المالية والمصرفية ، في التعرف على هوية عملائها والاحتفاظ بالسجلات اللازمة ، وأيضا في رفع تقارير بالعمليات المشبوهة الى السلطات المعنية ، ومطالبتها بتطبيق إجراءات شاملة لمكافحة غسل الاموال في إطار أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية .

ج- أهمية وجود أنظمة وإجراءات ذات كفاءة عالية للرقابة على المصارف والمؤسسات المالية ، لغاية مكافحة غسل الاموال

د- الحاجة الى وجود تشريعات محلية تسمح بالتعاون الدولي على المستويات كافة ، وضرورة الانضمام الى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة لمكافحة غسل الاموال.

(2) الأمم المتحدة

تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فينا) في عام (1989) ، والتي دخلت حيز التنفيذ دوليا في عام (1995) ، واحدة من أولى الجهود الدولية على صعيد محاربة غسل الأموال ، فقد تم في إطارها تجريم عمليات غسل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة ، والعمل على اتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة غسل الأموال ، كمصادر الأموال والممتلكات ، وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه العمليات بما في ذلك تبادل المعلومات وتبادل المتهمين . وقد عدت الاتفاقية عمليات غسل الأموال واحدة من أربعة أنواع رئيسة من الجرائم المرتبطة بعمليات الجريمة المنظمة [3].

(3) لجنة بازل للرقابة المصرفية

تقوم لجنة بازل بدور مهم في السعي لتعزيز سلامة الأنشطة المصرفية ومنع استخدام العمليات المصرفية لغايات جرائم غسل الأموال . ويتم ذلك من خلال المبادئ والأوراق والإرشادات التي تصدر عنها . وكان أول جهودها إصدار بيان في عام(1988) بخصوص منع استخدام النظام المصرفي لإغراض غسل الأموال [4].

---

(1) صندوق النقد العربي: التوجيهات الدولية والاجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال،أبو ظبي،2002،ص13.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : غسيل الاموال واثاره وضوابط مكافحته، الكويت،202،ص6.

(3) مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق النقد الدولي : قانون نموذجي بشان غسيل الاموال وتمويل الارهاب ،2005،ص22.

(4) رمزي نجيب القوس: غسيل الاموال ،دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن ،2002،ص77.

(4) المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSC)

International Organization of securities Commission.

تهدف الإرشادات والتوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية على صعيد مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية ، الى تجنب استخدام أنشطة الوسائط في الأوراق المالية لإغراض غير مشروعة ، وقد أصدرت هذه المنظمة عام (1992) ، قرارا تضمن مجموعة من الاجراءات لمكافحة غسل الأموال[1] .

(5) الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAES)

Intrnational Association of Ensurance Supervisors

تستهدف الإرشادات الصادرة على صعيد مكافحة غسل الأموال ، الى إرساء قواعد وأسس عامه لكيفية تعامل الهيئات أو الجمعيات المسئولة عن رقابة شركات التأمين وأنشطتها مع قضايا جرائم الأموال ، بغية تجنب استخدام أنشطة وعمليات التأمين لغايات غسل الأموال . وقد أصدرت الجمعية في عام (2000) المبادئ الأساسية للتأمين والتي بينت دور السلطات الرقابية في معالجة الجرائم المالية وغسل الأموال وأهمية تبادل المعلومات مع السلطات الأجنبية المماثلة . كما أصدرت في عام(2002) ، إرشادات شاملة ودقيقة لمكافحة غسل الأموال في أنشطة التأمين[2] .

(6) مجموعة اجمونت لوحدات المعلومات المالية (EFIU)

Egmont Group of Financial Intelligence unite.

يرتكز نشاط مجموعة (اجمونت) التي باشرت اجتماعاتها في عام (1995) ، بخصوص العمل على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الوحدات الوطنية لمكافحة غسل الأموال على مستوى العالم ، بغية تطوير الخبرات الفنية والمؤسسية لهذه الوحدات في مكافحة عمليات غسل الأموال ، ويمكن في هذا الجانب حصر إنجازاتها في ثلاث نواحي :- إنشاء آلية فاصلة لتبادل المعلومات بين الوحدات الوطنية عبر شبكة الإنترنيت ، وتقديم الدعم الفني والمؤسسي والتنظيمي للوحدات الوطنية وإصدار مبادئ متعلقة بنواحي وشروط تبادل المعلومات بين الوحدات الوطنية وقد صدرت هذه المبادئ في عام (2001)[3].

وهناك العديد من المنظمات والاتفاقيات الاخرى والقوانين التي تشكلت بخصوص مكافحة غسل الأموال والتي لا يسع المجال لذكرها ونكتفي بهذا القدر .

---

(1) www.oced.org,what is monylaundering,2002,p.14

(2) world bank and IMF : global dialougue series,anti money laundeving and combating the finacing of terroisim,2003,p.33

(3) الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات :مراحل غسيل الأموال ، الفصل الاول، نيويورك ، الامم المتحدة ،1995،ص 16.

وعلى الرغم من الجهود الدولية للمنظمات والدول في إطار مكافحة غسل الأموال ، إلا إن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات تحول دون نجاح عملية مكافحة غسل الأموال منها الآتي :-

1- الضعف التشريعي والقانوني أو عدم اكتماله في كثير من الدول وأن كان موجوداً فهو غير فعال .

2- ضعف المواجهة الدولية لعملية غسل الأموال وعدم وجود تعاون متكامل بين الدول مع ضعف التنسيق والتعاون الدولي[1].

3- تمتع بعض السياسيين بالحصانة ، وهم طرف فعال في عمليات غسل الأموال إذ لا يمكن توجيه الاتهام إليهم إلا بعد خروجهم من السلطة وفي هذه الحالة تكون الأموال قد خرجت من البلد[2].

4- عدم ارتباط البعض باتفاقيات دولية لتسليم المجرمين أو وجود دول تشجع على عملية غسل الأموال للاستفادة من الأرباح . أو كون الأرباح المتحققة من ظاهرة غسل الأموال تشكل موردا رئيسا لها ، أو أن بعض الدول لا تحرم نشاط معين أو تقوم بزراعة وصناعة المواد المخدرة مثلا، وتعد من الموارد الاقتصادية المهمة في الدخل القومي . أو الكازينوهات أو منظمات الدعارة أو التجارة بالرقيق[3].

5- إن التشريعات قد تختلف في تحديد التجريم من دولة لأخرى ، مما يمكّن الأشخاص المتهمين من الهروب ، أو قد ترفض الدولة تسليم المطلوبين ، أو قد تسلمهم على وفق سياسات العلاقات بالمثل، وهذا يبرهن عن حالة غير متوازنة في التعاون .

6- إن وجود نظام آليات السوق وتحرير التجارة والخدمات ورأس المال وما يسمى بالانفتاح الذي أصبح سمة عالمية في ظل العلاقات الدولية . قد تشكل عقبة أمام عملية المكافحة وبالتالي تشكل معارضة لمواجهة عمليات غسل الأموال ولو بشكل غير مباشر ، مثلا يرى البعض إن مناخ الاستثمار قد يتأثر بفعل مجموعة القرارات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وهذا ينعكس على التدفقات النقدية وعلى حجم الإيداعات المصرفية معا ، مما يترتب عليه فقدان فرص الاستثمار والتشغيل وارتفاع الأسعار[4] .

---

(1) أنطوان جورج سركيس: السرية المصرفية في ظل العولمة ،منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1،لبنان ،2008 ، ص207.

(2)نصر شومان : اثر السرية المصرفية على تبيض الأموال ، مكتبة زين الحقوقية ، ط1، القاهرة ، مصر، 2007،ص145.

(3) سالم محمود عبود : ظاهرة غسيل الأموال ، المشكلة والآثار والمعالجة ، دار المرتضى ، العراق ،2007، ص246.

(4) مصطفى كامل رشيد محمود النعيمي: ظاهرة غسيل الاموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والاجراءات الدولية لمكافحتها، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2005، ص 92.

7- لا تزال بعض الدول غير متعاونة في مجال مكافحة غسل الأموال ، أو كونها غير ملتزمة بالتوصيات المقرة في اتفاقيات الأمم المتحدة أو المؤتمرات المتخصصة بكل أنواعها مثل مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)[1] .

8- عدم توافر قناعة عامة بأهمية مكافحة غسل الأموال أو بعدم تواجده أساسا في البلاد [2] .

9- نظام السرية المصرفية المعمول به في بعض الدول ، إذ تقف السرية المصرفية عقبة في سبيل مكافحة غسل الأموال ، ذلك إن غاسلي الأموال قد إتخذو من قواعد السرية المصرفية والمهنية حاجزا لإخفاء مصادر هذه الأموال وملكيتها . ولعل المثال الأوضح على ذلك المصارف السويسرية ، الأمر الذي يمكن معه القول أن مكافحة غسل الأموال تتناسب عكسيا مع التمسك بقواعد السرية المصرفية .

10- من الصعوبة الحكم أو الإثبات على إن الأموال غير النظيفة هي متأتية من جريمة أو عمل غير مشروع . والحكم والإثبات هنا ترجيح للشك أو الاحتمال ، ومن هنا فإن مكافحة غسل الأموال غير قائمة على أساس ثابت أو على اليقين [3] .

---

(1) رمزي نجيب القسوس : مصدر سابق ،ص81.

(2) صندوق النقد العربي : مصدر سابق ، ص15.

(3) سالم محمود عبود : مصدر سابق ، ص 248 .

ثانيا :- ظاهرة المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر غير الرسمية

لم تحظ المشاريع الصغيرة بأهتمام كبير من القرن الماضي إذ كانت المشاريع الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ماتحققة من أقتصاديات الحجم الكبير من وفورات كبيرة تساهم في تحقيق معدلات نمو سريعة إلا إن هذه الرؤية تغيرت وأصبح الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المهتمة بالشؤون الاقتصادية الدولية بأهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء. وزاد الاهتمام في المدة الاخيرة بالمشروعات الصغيرة لما لها من مساهمات فاعلة في التشغيل والدخل وتنمية الانتاج ومساندة الشركات الصناعية الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية فضلاً عن تحقيقها نتائج إيجابية في تعزيز النمو والحد من الفقر.

1- تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر (غير الرسمية)

مما لاشك فيه أن المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر غير الرسمية تشكل الجانب الاكبر من الاقتصاد غير الرسمي الى جانب الأنشطة القانونية غير المحظورة (الاقتصاد غير المنظم) . وبما أنه لايوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة الرسمية والمتناهية في الصغر الرسمية فبطبيعة الحال لا يوجد تعريف محدد للغير رسمية، إذ لايوجد اتفاق حول تعريف المشروعات الصغيرة بين المنظمات الدولية .فالبنك الدولي يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة ((بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها حتى (50) عامل ، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى (3) مليون دولار)) والمشروعات المتناهية في الصغر ((بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها حتى (10) عمال وإجمالي المبيعات السنوية حتى (100) ألف دولار))[1] . بينما وفقا لمصادر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) يتم تعريف المشروعات الصغيرة ((بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها من 20- 100عامل))[2] . وفي العراق تَعرف المشاريع الصغيرة بأنها ((المشروعات التي تستخدم مابين (1-9) عمال وتكون قيمة المكائن أقل من (100) الف دينار)) [3].

---

(1) عبد الغفور عبد السلام وآخرون : إدارة المشروعات الصغيرة دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2001 ، ص2 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الإدارية : المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، القاهرة ، 2007 ، ص5 .

(3) نبيل جعفر عبد الرضا : الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط ، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، ط1،ص59.

جدول(2)

أمثلة لتعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول

الدولة	محدد العمالة	معايير أخرى
الولايات المتحدة الأمريكية:-		
- مشروعات صغيرة	- اقل من (500) عامل	مبيعات أقل من (5) مليون دولار سنويا .
الاتحاد الأوربي :-		
- مشروعات صغيرة	- اقل من (50) عاملاً	مبيعات أقل من (7) مليون يورو* سنويا أو (5) مليون يورو في الأصل.
- مشروعات متناهية الصغر	- أقل من (10) عمال	لايوجد
تركيا:-		
- مشروعات صغيرة	- من (19-49) عاملاً	لايوجد
- مشروعات متناهية الصغر	- أقل من (10) عمال	
تايلاند:-		
مشروعات صغيرة	- من (15- 50) عاملاً	أقل من (50) مليون باهت** حجم الأصول .

المصدر:البنك الأهلي المصري :المنشأت الصغيرة والمتناهية في الصغر في ظل القانون 141 لسنة 2004,النشرة الاقتصادية ،ع4،م57،القاهرة،ص75.

* الدولار يساوي (0.79634) يورو

** الدولار يساوي (32.2075) باهت.

ونستطيع ان نورد بعض الاختلافات بينها وبين المشروعات الرسمية الأخرى .

وكما في الجدول (3) .

جدول (3)

المشروعات الرسمية الصغيرة وغير الرسمية .

المشروعات الصغيرة الرسمية	المشروعات الصغيرة غير الرسمية
1. صعوبة الانضمام لسوق العمل .	1. سهولة الانضمام لسوق العمل .
2. الاعتماد على موارد غير محلية .	2. الاعتماد على الموارد المحلية .
3. الشركات تمثل نمط الملكية في الغالب.	3. الملكية العائلية للنشاط .
4. اتساع نطاق الأعمال .	4. محدودية نطاق الأعمال .
5. ارتفاع استخدام رأس المال والاعتماد على تقنية مستوردة .	5. ارتفاع الكثافة العمالية والاعتماد على تقنيات محلية .
6. الاعتماد على مهارات بشرية من خلال المؤسسات التعليمية ومع الاستعانة بخبرات من الخارج	6. مهارات مكتبية خارج النظام التعليمي أو التدريبي .
7. التعامل في أسواق تتوفر لها سبل الحماية (تراخيص تجارية ، رسوم كمركية ، حصص استيراد) .	7. التعامل في أسواق تنافسية غير منتظمة

المصدر:البنك الاهلي المصري :المنشأت الصغيرة والمتناهية في الصغر في ظل القانون 141 لسنة 2004,النشرة الاقتصادية ،ع4،م57،القاهرة،ص76.

ويمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر غير الرسمية بانها((تلك المشاريع التي تشغل (5) عمال فاقل ، ورأس مالها منخفض نسبيا لا تمسك سجلات محاسبية متكاملة ، وتفتقر الى تنظيم العلاقة بين المالك والعاملين على أساس قانون منظم للعمل وكذلك لا يوجد فصل بين حسابات المالك والمنشأة))[1].وقد تم استثناء المهنيين المختصين الذين تتطلب مهنهم تأهيلا علميا عاليا مثل الأطباء ، المهندسين ، المحاسبين ، ومن في وضعهم من هذا التعريف .

وتختلف المشروعات غير الرسمية عن المشروعات العائلية غير الرسمية إذ تعرف الأخيرة على إنها((تلك المشاريع التي تنشئوها الأسرة او احد أفرادها بهدف تامين مصدر دخل او فرصة عمل دون تحقيق شروط المشروع الصغير غير الرسمي عليها « مكان محدد ، مالك او مدير ، نشاط اقتصادي محدد » وتعتمد عملية التوظيف فيها في الغالب على العلاقات الاجتماعية وصلة القرابة او العلاقات الشخصية)) . وقد تم استثناء الأنشطة الزراعية من التعريف بسبب عدم توفر إطار للحيازات والحائزين الزراعيين لهذه الأنشطة فضلا عن حاجتها لمنهجية مختلفة للدراسة لضمان عدم الازدواجية في توفر المؤشرات وخاصة الاقتصادية [2] .من خلال الجدول(3) يتضح أن هناك جملة من الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية.

2- خصائص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية

للمشروعات الصغيرة غير الرسمية خصائص هي [3] :-

(1)غياب التسجيل في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها . أي عدم تسجيل الوحدة للمشتغلين بها . وبالتالي يحرم هؤلاء من التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية .

(2) تتصف المشاريع الصغيرة وغير الرسمية بصغر حجم التشغيل فيها ، ويمكن هنا أن يقاس التشغيل بعدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم أو بدون أجر .

(3) وكما تتصف المشاريع الصغيرة غير الرسمية بمحدودية رأس المال المستمر فيها ، واعتمادها على عنصر العمل بشكل كبير .

(4) غلبة الطابع العائلي للملكية فيها . إذ تظهر تلك المشروعات على شكل مشروعات عائلية .

(5) تدني مستوى التعليم فيها ، أو انعدامه . وكذلك تدني مستوى المهارة فيها .

(6) توفر فرص عمل غير مستقرة للعاملين فيها . كما ان العاملين فيها غير منظمين نقابيا .

(1) سفيان عوض البرغوثي : القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول المنعقد في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية ، فلسطين ، 2007 ، ص6 .

(2) سفيان عوض البرغوثي : المصدر نفسه ، ص7 .

(3) جهاد عبد الله عفانة ، قاسم موسى أبو عبد : إدارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري العلمية ، عمان الأردن ، 2007 ، ص6 .

3- سبل دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي

يختلف الامر بهذا الجانب من الاقتصاد الرسمي (جانب الاقتصاد غير المنظم) ، إذ أن الأمر يختلف جذريا ، كون أنشطة هذه المشروعات هي مشروعة ، إلى إنها غير مسجلة لدى الدولة . ومن خلال ذلك تسعى الدول لدمج هذه المشروعات ضمن آلية عمل الاقتصاد الرسمي والاستفادة منها في عملية التنمية ، وظهرت محاولات جادة في العديد من الدول لاسيما النامية في محاولة دمج هذه المشروعات في الاقتصاد الرسمي كما في مصر والسودان ونيجيريا وأندونسيا ، من خلال إجراء إصلاحات هيكلية في النظام الضريبي ونظام التسجيل والتمويل . كما قد ظهرت العديد من المقترحات التي تروج لإدماج هذه المشروعات ضمن نطاق عمل الدولة الرسمي نذكر منها:-

1- توضيح وتحسين اللوائح التنظيمية والقانونية، عن طريق إلغاء القوانين المزدوجة والزائدة عن الحد التي تزيد كلفة تأسيس العمل وتستقطب الفساد .

2- تبسيط إجراءات التسجيل العقاري وانتقال الملكية وتخفيض رسومها ، وجعلها متاحة للجميع .

3- تبسيط تصاريح ورخص العمل وتخفيض تكاليف التسجيل ، والترويج للدخول في الاقتصاد الرسمي من قبل الحكومات ، بحيث تصبح عملية الالتحاق بالاقتصاد الرسمي سهلة [1] .

4- وضع إجراءات لصنع القرار تتصف بالشفافية والشمولية وتوجز فرص منتظمة للحضور العام للتعليق على القوانين والأنظمة الحالية والمقترحة [2] .

5- إصلاح الأنظمة الضريبية لكي يتسنى تشجيع المشروعات غير الرسمية في الدخول ضمن نطاق العمل الرسمي وتشجيع الالتزام [3] .

6- إصلاح وتحسين قوانين العمل للسماح بمزيد من المرونة .

7- إصلاح المؤسسات الحكومية التي تعاني من بيروقراطية مفرطة ، وتقوية قدراتها الإدارية لكي تتم إدارة القوانين والأنظمة بكفاءة وفعالية[4] .

---

(1) سيمون دجانكوف ، إراء ليبرمان وآخرون : العمل في القطاع غير الرسمي (المنافع والتكاليف) ، البنك الدولي ،2005،ص15.

(2) جون د سوليفان ،جين روجرز ، كيم اريك بتشر: اهمية حقوق الملكية للتنمية ،مجلة كليب للدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) مطبعة جامعة (جونز هوبكنز) م27 ، 2007 ، ص18.

(3) المركز المصري للدراسات الاقتصادية : مصدر سابق،ص68.

(4) احمد جلال: الرابحون و الخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مجلة الاصلاح الاقتصادي، ع14،نصر ،2004،ص5

8- تحسين أوضاع العاملين في المشروعات غير الرسمية والاهتمام بالمرأة وحظر عمالة الأطفال ، وإزالة المعوقات التي تحول دون الدخول في الاقتصاد غير المنظم . من خلال زيادة اهتمام الحكومات بمشروعات الاقتصاد غير المنظم[1] .

9- التوسع في إنشاء حاضنات المشروعات ، إذ تعمل هذه الحاضنات على نشر ثقافة فكر العمل الحر وتنمية قدرات الشباب والحرفيين على إدارة المشروعات ، وتسهيل بدء المشروعات والمساهمة في إنشاء قاعدة معلومات عن احتياجات أصحاب المشروعات والورش ، كما تعد الحاضنة كوكالة أهلية نموذجية للتشغيل بما تمتلكه من قواعد بيانات عن طريق تسجيل راغبي العمل وتخصصاتهم وكذلك توفير الفرص اللازمة لتمويل شراء المعدات ورأس المال العامل وتقديم الاستشارة الفنية والإدارية والتسويقية للمشروعات.

10- قيام الحكومات بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذه المشروعات ، ودعم حركة العمل داخليا . والتعامل مع المشروعات بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية . وكذلك تشجيع الانضمام الى الاقتصاد الرسمي من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية وتقديم الإعفاءات الضريبية ، مثال على ذلك بان يحصل المشروع غير الرسمي على القروض أو الإعفاء الضريبي في حال تسجيله لدى الدولة . ومحاولة السلطات الى الاستماع الى مشاكل العاملين وحلها[2].وعلى الرغم من كل ما تقدم ،فأن التجاوب من قبل أصحاب المشروعات غير الرسمية كان ضعيفا،ويقف وراء هذا الضعف عدة أسباب نذكر منها[3]:-

(1)غالبية المشروعات الأسرية تعود لإفراد يعملون لحسابهم أو أصحاب عمل ، إذ تتسم هذه المشاريع بتقديمها للخدمات والسلع في نقاط متحركة سواء داخل السوق أم أماكن إقامة المستهلكين كأنشطة الإنشاءات والتمديدات ، ونادرا ما يقوم هؤلاء المشتغلين بالتسجيل نظرا لطبيعة عملهم وإمكانية ارتباطه بالموسمية والتسجيل يتطلب الانتظام .

(2)غالبية المشاريع الصغيرة يملكها أفراد ذوي تحصيل علمي متواضع والبعض منهم غير مدرك للأنظمة والقوانين .

(3)عدم القدرة على تحمل الالتزام لأن الاستحقاقات المالية خارج إمكانيتهم وربما تنطوي على إغلاق أعمالهم .

(4)البعض منهم قادر على الإيفاء بشروط وأنظمة العمل إلا إنه يرى في عدم التجاوب وسيلة لتخفيف التكاليف وزيادة حجم المبيعات من خلال الاستفادة من القدرة على المناورة بمستوى التكاليف والأسعار .

---

(1) منظمة العمل العربية : مصدر سابق ،ص23.

(2) حسين عبد المطلب الاسرج :مصدر سابق ،ص155.

(3) سفيان عوض ألبرغوثي في :مصدر سابق ،ص21.

(5) إن عملية التجاوب مع الأنظمة والقوانين في أغلب الأحيان تستلزم نفقات إضافية مثلا (بناء مقرات ومرافق مناسبة لممارسة النشاط) والتي لا تكون ضمن قدرة المشاريع في ظل غياب إمكانية الوصول للموارد وخاصة التمويل والائتمان . علما إن التجارب الدولية تشير إلى إنه من غير الممكن الاستجابة الكاملة للأنظمة واللوائح والتشريعات المنظمة لأعمال المشاريع والتي قد تكون صعبة حتى على كثير من مشروعات الاقتصاد الرسمي ، فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية تكلفة الإيفاء بالمتطلبات القانونية والتنظيمية تتراوح بين(17%- 70%) من حجم الإيراد السنوي لهذا النوع من المشاريع ، فقد قدر إيراد المشاريع غير الرسمية سينخفض بنسبة (48%) إذا طبقت جميع القوانين والأنظمة بشكل كامل .وبذلك تبرز حالة المفاضلة (Trade-off) بين العمل والإيفاء بالقوانين والأنظمة ، فالبعض يرجح العمل على تخصيص موارد لتغطية تكاليف الإيفاء بمتطلبات القوانين والأنظمة التي تخص ممارسة النشاط رغم أن بعض الإجراءات تنطوي على أهمية واهتمام اجتماعي[1].

(1)سفيان عوض البرغوثي :مصدر سابق ،ص2.

المبحث الثاني

الاثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي

اولا :- الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسل الاموال

1- الآثار الاقتصادية لظاهرة غسل الأموال

تترك ظاهرة غسل الأموال آثاراً سلبية على الاقتصاد القومي نذكر منها[1] :-

(1) تؤثر عمليات غسل الأموال على مناخ الاستثمار الدولي والمحلي عند عدم مراعاة اعتبارات الربحية ، فتكون المنافسة غير متكافئة بين المستثمر المحلي والأجنبي وهذا ما يؤثر على حركة رؤوس الأموال وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة ، مما يترتب على ذلك آثار سلبية على مصداقية السياسات الاقتصادية واستقرار أسواق المال دوليا .

(2) تؤثر ظاهرة غسل الأموال في صحة القرارات الاقتصادية كونها تعتمد بشكل أساسي على إحصائيات اقتصادية مضللة عن الدخل القومي ونظراً لاعتمادها على الإحصائيات فأنها تظهر العوائد متحققة عن العمليات الإنتاجية وهي عكس ذلك .

(3) زيادة حدة الفجوة بين الدخل القومي الرسمي والدخل القومي الحقيقي ، مما يسبب خللا في وضع الخطط الناجحة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(4) إن نجاح تسرب الأموال المغسولة الى الاقتصاد القومي يؤدي الى حدوث تشوه في خطط الإنفاق والاستهلاك ، مما يؤدي الى نقص المدخرات اللازمة للاستثمار وبالتالي حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمار النافع للمجتمع .

(5) إن نجاح خروج الأموال المغسولة من الاقتصاد القومي للدول يؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات حدوث سيولة في النقد الأجنبي مما يهدر احتياطيات الدولة لدى البنك المركزي من العملات المدخرة .

(6) إن الذين يقومون بعمليات غسل الأموال لا يهتمون بالجدوى الاقتصادية للاستثمار ولا يسعون للحصول على عائد مرتفع لأموالهم التي يروَمون غسلها ، بل أن الهدف هو توظيف الأموال في الاستثمارات التي تمكنهم من إضفاء صفة الشرعية على أموالهم .

(7) تؤدي عملية غسل الأموال في أغلب الحالات الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج يقابل ذلك انخفاض في معدلات الادخار المحلي ، إذ أن العلاقة بين غسل الأموال عن طريق تهريبها الى الخارج ومعدل الادخار المحلي هي علاقة عكسية ، حيث تخفض المدخرات التي يمكن أن توجه للاستثمار كلما زادت عمليات غسل الأموال.

---

(1) انظر :- أحمد هادي سلمان ، لهيب توما : مصدر سابق ، ص223-226 .

(8) ازدياد معدلات البطالة التي تنشأ عن عدم وجود الفرص الاستثمارية المنتجة، إذ عادة ما يبحث غاسلو الأموال عن الربح السريع.

(9) زيادة التكلفة الحدية للاقتراض بسبب تردد مؤسسات الإقراض في تقديم المزيد من الائتمان، فضلاً عن انخفاض الإنتاج المحلي بسبب انتقال رأس المال الى الخارج وانخفاض الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تعطيل تنفيذ السياسات المالية مما ينعكس سلبا على الميزانية العامة للبلد وبالتالي على الموارد الحكومية[1] .

(10) فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة لسد النقص الحاصل في الإيرادات العامة نتيجة التهرب الضريبي وبالتالي ارتفاع الأسعار الأمر الذي سيدفع الأفراد إلى تحويل أموالهم إلى العملات الأجنبية وارتفاع عرض النقد بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحاصلة في إنتاج السلع والخدمات وانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع حدة التضخم[2] .

(11) انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية ، حيث يكون اللجوء الى شراء الأوراق المالية من البورصة ليس بهدف الاستثمار ولكن من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسل الأموال ، ثم يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة .ومن ثم انهيارها بشكل مأساوي .

(12) أثبتت إحدى الدراسات التي أعدت في الولايات المتحدة الأمريكية أن غسل الأموال يؤدي الى انخفاض الإنتاج بنسبة (27%) في المتوسط ، إذ كما هو معروف ان الاقتصاد غير الرسمي ينمو بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد الرسمي[3] .

---

(1) أحمد هادي سلمان ، لهيب توما : مصدر سابق ، ص227.

(2) خوله رشيج حسن : مصدر سابق ، ص34 .

(3) صادق راشد حسين الشمري ، فالح داوود سلمان : مصدر سابق ، ص121 .

2- الآثار الاجتماعية لغسل الأموال

(1) إثراء المجرمين بسبب غير مشروع ، مما يؤدي الى صعود هؤلاء المجرمين الى قمة الهرم الاجتماعي ، وتراجع فئة العلماء والمفكرين والمكافحين الى قاعدة الهرم[1] .

(2) الاختلال في البنية الاجتماعية من خلال انشاء الفجوة بين الفقراء والأغنياء[2] .

(3) ان عملية غسل الأموال تجعل المال معيار لقيمة الإفراد في المجتمع بصرف النظر عن مصادر تلك الأموال[3] .

(4) انتشار الابتزاز وعمليات السطو المسلح والقتل ، وزعزعة الأمن ، أي انه يؤدي الى انتشار الجريمة في كل المجتمعات ، وان قناة غسل الأموال الكفوء هي المدخل الرئيسي للجريمة . وبالامكان توظيف نظريات العرض والطلب لتحليل عمليات غسل الأموال وحسب الشكل «2».

الشكل «أ» :- يوضح مستوى الجريمة(Q) يكون محددا بنقاط كلفة المجرمين الحدية (*) لارتكاب الجريمة (MC) وإيرادات المجرم الحدية من القيام بعمل إجرامي آخر (MR) ، والذي يمكن ان يرى ببساطة على ان قائمة فرص الجريمة التي تراوحت من الأكثر ربحية (على اليسار) الى الأقل ربحية (على اليمين) وسيستمر العنصر الإجرامي بارتكاب الجرائم (مغتنما فائدة فرص الجريمة) متى تستهلك تكاليف القيام بذلك كل أرباح الجريمة .

الشكل «ب» :- يوضح تأثير تخفيف كلفة غسل الأموال (بتخفيض خطرها قليلا) للمجرم ، ويتحول خط (MC) الى اليمين لان المجرم يكون بإمكانه القيام بمزيد من الجرائم وبالكلفة نفسها (أو المقدار نفسه من الجرائم لقاء كلفة أقل) . وتقاطع خط (MC) الجديد ونفسه خط (MQ) (نفس فرص الجريمة) تعني ان مزيدا من الجرائم (تكون Q أكبر) وعند الحاجة فان هذه الجرائم الإضافية ستصبح اصغر واكثر بؤسا بالطبع إذ ان كل جرائم القيمة الأعلى سيستمر ارتكابها وهذه الإجراءات الأعلى للجريمة يمكن ان تصبح بعد ذلك أموالا محلية مغسولة . والتي بموجبها تكون مصادر استثمارها في المزيد من النشاط الإجرامي.

(*) لتبسيط الشكل التخطيطي فأن خطر الوقوع بيد السلطات والمعاقبة يكون مندمجا على إنه كلفة يتحملها المجرم.

(1) صادق راشد حسين الشمري ، فالح داوود سلمان : مصدر سابق ، ص123 .

(2) خوله رشيج حسن : مصدر سابق ، ص36 .

(3) أحمد هادي سلمان ، لهيب توما : مصدر سابق ، ص227 .

كل (2)

تزايد الجريمة بتزايد عمليات غسل الأموال

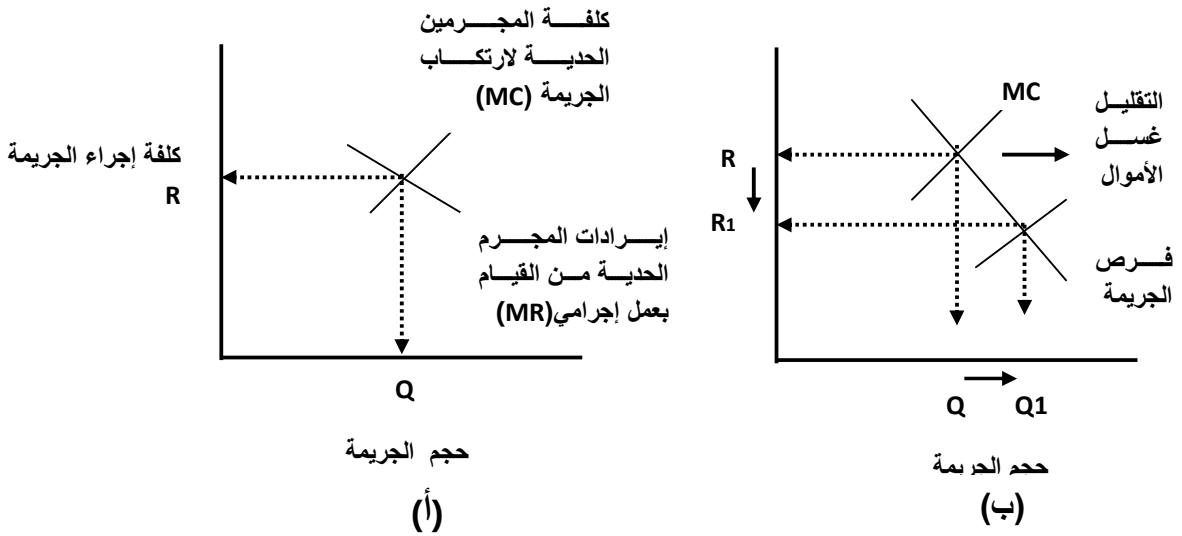

Source: - Asian development Bank, money laundering the Financing of Terrorism, 2003, P341.

ولقد اختبر البروفيسور (Panato Masciandaro) هذه الظاهرة عندما اختبر العلاقة في إيطاليا بين فرص الأنظمة والقوانين المناهضة لغسل الأموال ونشاط غسل الأموال المغسولة ، والجريمة الممكن تحديدها في (95) منطقة إيطالية خلال الثمانينيات[1] .

(1) ميادة صلاح الدين تاج الدين : مصدر سابق ، ص 55.

ثانيا:- الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية

إن للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية آثارا إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الرسمي ومن هذه الآثار :-

1 - الآثار الايجابية للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر غير الرسمية

(1) إنها تساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل وخصوصا ممن يكونون ضمن إطار البطالة الناقصة والتي يندرج تحتها خريجوا المعاهد والجامعات الذين لايجدون فرص عمل تناسب مع ما يمتلكونه من شهادات علمية . إذ تساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات فيستدل من البيانات المتوفرة أن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية قد وفرت ما يزيد على (700) ألف فرصة عمل خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي[1] .إذ يتميز قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بحركة كبيرة في التشغيل والعمل للحساب الخاص وبتجدد مستمر تميزها عن المشروعات الرسمية[2] .

(2) تساهم في تكوين قاعدة عريضة من العمالة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني . وتوفير خدمات إنتاجية بتكلفة أقل، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حدة الفقر والدخل .

(3) عدم أو قلة تأثر تلك المشروعات (غير الرسمية) بالأحداث الإقليمية والدولية إذ ان وحدات هذه المشروعات تعمل على تلبية حاجات معظمها محلية[3].

(4) تُسهم هذه المشروعات في تشجيع التشغيل الذاتي وروح الإبداع والمبادرة ، وبصفة خاصة الاستفادة من الطاقات البشرية والإمكانيات الموجودة والمعطلة.

(5) التخفيف من حدة الأزمات لاقتصادية والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي قد تحدث وذلك من خلال الاستمرار في توفير فرص عمل ولو كانت متواضعة أمام العاطلين عن العمل والباحثين عن أول عمل[4] .

---

(1) حيان سلمان : مصدر سابق ، ص18 .

(2) عبد القادر النيال : مصدر سابق ، ص143 .

(3) منظمة العمل العربية : موجز التقرير العربي الموحد الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، 2008 ، ص22 .

(4) محمد مطيع مؤيد ، مصدر سابق ، ص 11.

6- تتيح هذه المشروعات المجال في زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ، وتطوير قدراتها الذاتية والفنية .

7- تعبر هذه المشروعات نيابة عن مراكز تدريب واكتساب الخبرة للقوى العاملة حتى لو كان تم اكتساب الخبرة والمهارة خلال فترة طويلة ، إذ أن فرص الالتحاق بالعمل في هذه المشروعات أسهل بكثير من فرص العمل في المشروعات الرسمية[1].

2- الآثار الاقتصادية السلبية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية

إن المشاريع الصغيرة على الرغم مما تتركه من آثار إيجابية فإنها تترك آثاراً سلبية منها :-

(1) إن عدم تسجيل مثل هكذا أنشطة ، تؤدي إلى عدم دقة البيانات الخاصة بحسابات الدخل القومي ، وضعف الإلمام بحركة النظام الاقتصادي في دوراته المتعددة مثل دورة الإنتاج ودورة الإنفاق ، ودورة توزيع الدخل ....الخ[1] .

(2) صعوبة تحليل النشاط الاقتصادي في المجتمع ، وصعوبة قياس وتتبع حركة التدفقات والصفقات التي تتم بين تلك المشروعات ، وعدم دقة تقييم أداء الاقتصاد القومي وعدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن معظم المتغيرات الاقتصادية وارتفاع درجة عدم التأكد التي تحيط بالحجم الحقيقي للمجاميع الكلية الرئيسة .

(3) ترويجها لسلع وبضائع بعضها مهرب وبعضها الآخر قد يكون مضرا بصحة المستهلك ولا تتفق مع المواصفات القياسية .

(4) تؤثر المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر غير الرسمية بصورة غير مباشرة على ربحية المشروعات الرسمية ، إذ تقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثير عن السلع المعروضة من المنتجات الأخرى الرسمية[2] .

3- الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية

إن وجود المشروعات غير الرسمية يساعد على تخفيف حدة مستويات الفقر ، وذلك من خلال تقليل التفاوت الطبقي بين طبقات المجتمع ، إذ أنه كما هو معروف فأن مشروعات الاقتصاد غير الرسمي لا تتطلب أي إجراء أو تعقيدات للدخول الى سوق العمل ، فضلاً عن أن إمكانية الدخول متاحة لجميع الأطراف ذوي المهارة وبدون المهارة ، كما إنها تُسهم في حل جزء من مشكلة البطالة من خلال امتصاص الأيدي العاملة العاطلة ، وكذلك خريجي المعاهد والكليات ، عندما لا يتمكن الاقتصاد الرسمي من استيعابهم جميعا

---

(1) محمد مطيع مؤيد : مصدر سابق ، ص11 .

(2) المكتب الاستشاري في كلية دهوك : مصدر سابق ، ص78 .

(3) حسين عبد المطلب الاسرج : المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة، مصر، 2006.ص 123.

على الرغم من تدني إلاجور لهؤلاء[1]إلا إن هنالك تخوفاً وحيداً يجعل من الممكن أن تكون مشروعات الاقتصاد غير المنظم خطرا على الاقتصاد والمجتمع ، فيما إذا بقي هؤلاء الأفراد الذين يعملون في المشروعات غير الرسمية يعانون من سوء المعاملة والإهمال والأمور المتدنية الأمر الذي يجبرهم على التحول نحو الجانب الآخر من الاقتصاد غير الرسمي جانب (اقتصاد الجريمة) وذلك للحصول على دخل أعلى ، وكذلك في حالة ضعف الموارد ونقص التحويل وملاحقة العاملين من قبل السلطات القانونية ، ولا يقتصر الآمر على حاملي الشهادات فقط ، وكذلك النساء والأطفال والمتسولين والباعة المتجولين . إذ تمثل هذه الفئة حقلا خصبا للدخول ضمن آلية عمل الاقتصاد الأسود والانخراط في عالم الجريمة . الأمر الذي يشكل خطرا على المجتمع . مما يستدعي أن تولى هذه الفئة نظرة واهتمام ورعاية خاصة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لأجل أن لا تكون خطرا يهدد حياة الآخرين ، وتلافي الأمر في بدايته قبل أن يكون مشكلة قد يصعب مع الوقت حلها .

(1) سفيان عوض البرغوثي : مصدر سابق ، ص31 .

المبحث الثالث

حجم الاقتصاد غير الرسمي

اولا:- حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم

لقد تم التركيز على حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم وذلك بأخذ المتوسط لحجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم للمدة من (1999-2000/2004-2005)

1- حجم الإقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة

يوضح الجدول (4) حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في دول منظمة (OECD)* للمدة من (1999-2000/2004-2005) .

ويظهر من خلاله أن منظمة (OCCD) هي الوحيدة التي حققت معدلات منظمة من الاقتصاد غير الرسمي إذ انخفض حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها من(16.8%) عام (1999- 2000) ليصل إلى (15.6%) عام(2004 -2005)وبمعدل انخفاض في النمو بمقدار (1%) على مدى السنوات المذكورة وقد سجلت دول (OECD) انخفاض في حجم الاقتصاد غير الرسمي الا أن النسبة الأقل كانت من نصيب كل من (النمسا و سويسرا والولايات المتحدة الأميركية) إذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي إلى (10.3% ، 9% ، 8.2 %) وبمعدل قدرة (10.52% ، 9.16% ، 8.48%) على التوالي لعام (2004-2005) وهي الدول الأكثر تطوراً في المجموعة بينما سجلت دول (اليونان ، ايطاليا ، البرتغال واسبانيا) وهي أقل تطوراً من الأولى أعلى نسبة من حجم الاقتصاد غير الرسمي للمدة نفسها إذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها إلى (27.6% ، 24.4%، 21.3% ، 21.1%) وبمعدل قدرة (28.2% ، 25.88% ، 22% ، 22.08%) على التوالي في حين كانت النسب المتوسطة من نصيب كل من (اليابان وهولندا) إذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي فيها إلى (10.9% ، 11.7%) وبمعدل قدرة (10.64% ، 12.42%)

---

*(OECD) (Organization for Economic Co-operation and Development) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : وهي منظمة دولية مكونه من مجموعه من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر. نشأت في عام 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي يتزعمها الفرنسي روبير مارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. بعد مدة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية ،وفي عام 1960 تم إصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

جدول(4)

الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) في الدول المتقدمة للمدة (99-2000/2004-2005)%

الدولة	2000/99	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	المعدل العام
استراليا	14.3	14.1	13.5	13.2	12.6	13.54
النمسا	9.8	10.6	10.9	11.0	10.3	10.52
بلجيكا	22.2	22.0	21.0	20.7	20.1	21.2
كندا	16.1	15.8	15.2	15.1	14.3	15.28
الدنمارك	18.0	17.9	17.3	17.1	16.5	17.36
فنلندا	18.1	18.0	17.4	17.2	16.6	17.46
فرنسا	15.2	15.0	14.5	14.3	13.8	14.56
المانيا	16.0	16.3	28.8	16.1	15.4	16.12
اليونان	28.7	28.5	16.8	28.1	27.6	28.22
ايرلندا	15.9	15.7	15.3	15.2	14.8	15.38
ايطاليا	27.1	27.0	25.7	25.2	24.4	25.88
اليابان	11.2	11.1	10.8	10.7	10.9	10.64
هولندا	13.0	13.0	12.6	12.5	11.7	12.42
نيوزلندا	12.8	12.6	12.3	12.2	11.7	12.32
النرويج	19.1	19.0	18.4	18.2	21.2	18.46
البرتغال	22.7	22.5	21.9	21.7	21.3	22
اسبانيا	22.7	22.5	22.0	21.9	21.1	22.08
السويد	19.2	19.1	18.3	18.1	12.0	18.44
سويسرا	8.6	9.4	9.4	9.4	9.0	9.16
بريطانيا	12.7	12.5	12.2	12.3	12.0	12.34
أميركا	8.7	8.7	8.4	8.4	8.2	8.48
المتوسط	16.8	16.7	16.3	16.1	15.6	16.03

Source: Friedrich Schneider :Size The Shadow Economy in (21)OCED countries ,2004,p2.

المعدل العام والمتوسط استخرجهما الباحث.

2- حجم الاقتصاد غير الرسمي في آسيا

يوضح الجدول (5) حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي وللمدة من (1999-2000/2004-2005) في (31) دوله من دول آسيا وفيها يظهر من خلال هذا الجدول أن معدل الاقتصاد غير الرسمي قد أستمر بالارتفاع ولكن بمعدلات أقل كما هي عليه في (أفريقيا وأمريكا اللاتينية) إذ وصل المتوسط العام لحجم الاقتصاد غير الرسمي كسبة من الناتج القومي إلى (32.1%) في عام (2004-2005) بعد أن كان في عام (1999 -2000) (28.1%) وبمعدل نمو مقداره (0.8%) على مدار السنوات المذكورة .

ويظهر من خلال الجدول أن كل من (كمبوديا والصين وتايلاند وكازاخستان) سجلت أعلى نسبة من حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في عام (2004-2005) إذ وصلت النسب كالأتي (53.5% ، 48.3% ، 56.8% ، 47.5%) على التوالي وبمعدل عام قدرة (51.98% ، 47.24% ، 54.44% ، 45.26%) على التوالي .

في حين ظهرت أقل نسبة من حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في عام (2004 -2005) في كل من (هونغ كونغ وفيتنام وسيريلانكا والسعودية) بنسب مقدارها (18.2% ، 17.4% ، 14.5% ، 19.8%) وبمعدل مقداره (17.3% ، 19.6 % ، 21.46 % ،19.34%) على التوالي .

في حين كانت النسب المعتدلة أو المتوسطة في عام (2004 - 2005) من نصيب كل من (إيران وسنغافورة) حيث وصلت النسب في هذه الدولة إلى (21.7% ، 20.7%) وبمعدل مقداره (20.02% ، 19.36%)على التوالي .

ويرجع أغلب الاقتصاديين بإن حجم الاقتصاد غير الرسمي في آسيا كان أقل من أفريقيا ذلك لجملة من الأسباب منها التطور الاقتصادي الذي تشهده العديد من هذه الدول مثل (هونغ كونغ وفيتنام وسيريلانكا) وقيام العديد من دول آسيا بإدخال الإصلاحات الاقتصادية في أنظمتها الاقتصادية[1] .

(1)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :تقرير التنمية البشرية،مؤشرات التنمية البشرية،2005،ص223.

جدول(5)

الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) في اسيا للمدة

%(2005-2004/2000-99)

الدولة	200/99	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	المعدل العام
بنغلادش	35.6	36.5	37.7	38.4	39.6	37.56
بوتان	29.4	30.5	32.7	32.6	33.7	31.58
كمبوديا	50.1	51.3	52.4	52.6	53.5	51.98
هونغ كونغ	16.6	17.1	47.2	17.4	18.2	17.3
الهند	13.1	24.2	25.6	26.2	37.3	25.28
اندونسيا	19.4	21.9	22.9	23.3	24.5	22.38
ايران	18.9	19.4	19.9	20.2	21.7	20.02
كوريا الجنوبية	19.4	20.5	21.6	22.7	23.5	21.54
الكويت	27.5	28.1	28.8	29.6	30.3	28.96
لبنان	25.1	20.7	21.6	22.3	23.8	21.7
ماليزيا	34.1	35.6	36.2	37.5	38.2	36.32
منغوليا	31.1	31.6	32.2	33.5	34.3	32.54
النيبال	18.4	18.6	20.4	33.5	22.5	20.44
عمان	38.4	39.7	40.8	21.3	42.2	38.78
الباكستان	18.9	19.4	19.8	41.3	21.8	38.46
غويانا الجديدة	36.8	37.9	38.7	20.6	40.7	46.1
الفلبين	36.1	37.23	38.6	39.8	40.18	15.4
الصين	47.4	44.5	46.6	47.5	48.3	47.24
فيتنام	13.1	14.4	15.6	16.7	17.4	19.6
السعودية	15.6	26.9	17.9	16.5	19.8	19.34
سنغافورة	18.4	19.1	19.7	18.9	20.7	19.36
سيريلانكا	13.1	13.4	47.2	20.1	14.5	21.46
سوريا	44.6	45.9	21.6	14.1	49.5	21.46
تايوان	19.3	20.4	27.7	48.6	29.4	27.52
تايلاند	52.6	53.36	54.1	55.7	56.8	54.44
الأمارات	26.4	27.1	27.8	28.4	28.9	27.72
اليمن	27.4	28.4	29.1	30.6	30.4	29.38
كازاخستان	43.2	44.1	45.2	46.3	47.5	45.26
قيرغستان	39.8	40.3	41.9	41.9	42.3	41.1
اوزبكستان	34.1	35.7	39.5	39.5	40.6	37.42
المتوسط	28.1	29.1	30.1	31.1	32.1	30.1

Source: Friedrich Schneider :Size and measurement of the informal Economy in (110) countries around the world,Australian tax centre(ANU),Australia,2005.p10

المعدل العام والمتوسط استخرجهما الباحث.

3 - حجم الاقتصاد غير الرسمي في أوربا الشرقية

يوضح الجدول (6) حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في (23) دوله من دول أوربا الشرقية ولمدة (1999-2000/2004-2005) .

إذ يظهر من خلال الجدول أن دول أوربا الشرقية سجلت معدلات عالية من الاقتصاد غير الرسمي حيث ظهرت فيها أعلى نسبة مسجلة من الاقتصاد غير الرسمي وفي دولة جورجيا حيث وصلت نسبة الاقتصاد غير الرسمي لعام (2004 - 2005) إلى (69.3%) وبمعدل عام قدرة (68.16%) وجاءت بعدها كأكبر نسبة مسجلة من الاقتصاد غير الرسمي في أوربا الشرقية في كل من (أذربيجان و أوكرانيا) إذ وصل فيهما حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي للسنة نفسها إلى (62.3% ، 50.6 %) وبمعدل (61.38% ، 54.58%) على التوالي.حيث وصل معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي في دول أوربا الشرقية إلى (0.9%) للسنوات المذكورة .ويظهر المتوسط المرجح أن حجم الاقتصاد غير الرسمي أرتفع من (37.1%) في عام (1999 - 2000) ليصل إلى (50.6%) لعام (2004-2005) .في حين ظهرت النسبة الأقل حجماً للاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج من القومي في كل من (التشيك وسلوفاكيا) إذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي لعام (2004 / 2005) إلى (22.1% ، 22.6%) وبمعدل مقداره (20.5% ، 20.4%) على التوالي .في حين سجلت كل من (هنغاريا وبولندا) نسباً معتدلة لحجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي إذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها إلى (27.2% ، 30.2%) وبمعدل عام قدرة (26.2% ، 28.9 %) على التوالي للمدة نفسها .

جدول (6)

الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) في اوربا الشرقية للمدة

%(2005-2004/2000-99)

الدولة	2001/99	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	المعدل العام
ألبانيا	33.4	34.6	35.3	36.6	37.3	35.44
أرمينيا	46.3	47.8	49.1	50.2	51.3	48.94
أذربيجان	60.6	60.1	61.3	61.6	62.3	61.38
بيلاروسيا	48.1	49.3	50.4	51.3	52.4	50.3
البوسنة والهرسك	34.1	35.4	36.7	37.5	38.4	36.42
بلغاريا	36.9	37.1	38.3	39.2	40.4	38.38
كرواتيا	33.4	34.2	35.4	36.3	37.4	35.34
التشيك	19.1	19.6	20.1	21.6	22.1	20.5
استونيا	38.4	39.2	40.1	41.4	42.2	40.26
جورجيا	67.3	67.6	68.0	68.6	69.3	68.16
هنغاريا	25.1	25.7	26.2	26.8	27.2	26.2
لاتفيا	39.9	40.7	41.3	42.6	43.2	41.54
لتوانيا	30.3	31.4	32.6	33.5	34.6	32.48
مقدونيا	34.1	35.1	36.3	37.3	39.3	36.18
مولدا فيا	45.1	27.3	49.4	51.2	52.2	48.94
بولندا	27.6	28.2	28.9	29.6	30.2	28.9
رومانيا	34.4	36.1	37.4	39.6	34.6	37.54
روسيا	46.1	47.5	48.7	49.9	38.1	48.65
صربيا ومونتغريو	36.4	37.3	39.1	40.4	51.7	38.86
سلوفاكيا	18.9	19.3	20.2	21.3	22.6	20.4
سلوفينيا	27.1	28.3	29.4	30.4	31.5	29.34
أوكرانيا	52.2	53.6	54.7	55.6	50.6	54.58
تركيا	32.1	33.2	33.3	35.3	41.1	34.2
المتوسط	37.1	38.1	39.7	40.1	50.6	39.1

Source: Friedrich Schneider : Size and measurement of the informal Economy in (110) countries around the world, Australian tax centre(ANU),Australia,2005,p19.

المعدل العام والمتوسط استخرجهما الباحث.

4 – حجم الاقتصاد غير الرسمي في افريقيا

يوضح الجدول (7) حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج القومي في (37) بلدا أفريقياً وللمدة من (1999-2000/2004-2005) ويظهر من خلال الجدول أن حجم الاقتصاد غير الرسمي قد استمر بالزيادة في هذه البلدان ويشير المعدل العام أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في عام (1999- 2000) قد أرتفع من (41.3%) إلى (45.1%) عام (2004 -2005) وبزيادة مقدارها (0.9%) على مدار السنوات المذكورة وقد سجلت أعلى نسبة للاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في كل من (الكونغو الديمقراطية، تنزانيا ، بنين و نيجيريا) وصلت النسبة إلى (69.3% ، 62.3% ، 62.3% ، 65.1%) في سنة (2004 - 2005) على التوالي إذ وصل المعدل العام لحجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول إلى (68.16% ، 60.28%، 61.38%، 59.6) على التوالي .في حين ظهرت النسب الأقل من حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في كل من (اثيوبيا ، مالي ، وجنوب افريقيا) إذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في عام (2000 - 2005) في هذه الدول إلى (34.6% ،22.2% ، 31.6%) على التوالي وبمعدل عام مقداره (32.48% ، 20.4% ، 29.5%) على التوالي .

في حين سجلت دول (ليسثوا ، الجزائر ، والكاميرون) نسباً معتدلة أو متوسطه من الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي وكانت (34.6% ، 37.3% ، 37.4%) على التوالي في عام (2004 - 2005) وبمعدل (37.54% ، 35.44% ، 35.34%) على التوالي.

وبذلك يظهر أن دول قارة أفريقيا سجلت أعلى نسبة من حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي ويرجع أغلب الاقتصاديين ذلك الى ضعف الاقتصاديات المحلية وزيادة وانخفاض معدل الأجور والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي لأغلب هذه الدول والتي تشكل حاجزاً قوياً يعمل تحت أطار الاقتصاد غير الرسمي[1] .

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مصدر سابق،ص227.

الجدول (7)

الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) في افريقيا للمدة

%(2005-2004/2000-99)

الدولة	2000/99	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	المعدل العام
الجزائر	33.4	34.6	35.3	36.6	37.3	35.44
انغولا	46.3	47.8	49.1	50.2	51.3	48.94
بنين	60.6	60.1	61.3	61.6	62.3	61.38
ليتسوانا	48.1	49.3	50.4	51.3	52.4	50.3
بوركينافاسو	34.1	35.4	36.7	37.5	38.4	36.42
بوروندي	36.9	37.1	38.3	39.2	40.4	38.38
الكاميرون	33.4	34.2	35.4	36.3	37.4	35.34
جمهورية افريقيا الوسطى	19.1	19.6	20.1	21.6	22.1	20.5
تشاد	38.4	39.2	40.1	41.4	42.2	40.26
الكونغو الديمقراطية	67.3	67.6	68.0	68.6	69.3	68.16
الكوت ديفوار	25.1	25.7	26.2	26.8	27.2	26.2
مصر	39.9	40.7	41.3	42.6	43.2	41.54
اثيوبيا	30.3	31.4	32.6	33.5	34.6	32.48
غانا	34.1	35.1	36.3	37.3	38.4	36.18
غينيا	45.1	27.3	49.4	51.2	27.2	48.94
كينيا	27.6	28.2	28.9	29.6	30.2	28.9
ليسثوا	34.4	36.1	37.4	39.6	34.6	37.54
مدغشقر	46.1	47.5	48.7	49.9	38.1	48.65
مالاوي	36.4	37.3	39.1	40.4	41.7	38.86
مالي	18.9	19.3	20.2	21.3	22.2	20.4
موريتانيا	27.1	28.3	29.4	30.4	40.1	29.34
المغرب	52.2	53.6	54.7	55.6	50.6	54.58
موزنبيق	32.1	33.2	33.3	35.3	41.1	34.2
ناميبيا	37.1	38.1	39.7	40.1	50.6	39.1
الكونغو	48.2	49.1	50.1	52.2	53.2	50.56
النيجر	41.9	42.6	43.8	44.7	45.6	43.72
رواندا	40.3	41.4	42.2	43.1	45.6	42.28
السنغال	45.1	46.6	43.8	48.3	42.4	47.46
سيراليون	41.7	42.8	43.9	44.7	49.5	43.74
جنوب أفريقيا	28.2	29.1	29.5	30.1	31.6	29.5
تنزانيا	58.3	59.4	60.2	61.2	62.3	60.28
توغو	35.1	39.2	40.4	41.3	42.3	39.64
تونس	38.4	39.1	39.9	40.2	42.2	39.68
أوغندا	43.1	44.6	45.4	46.6	47.8	45.4
زامبيا	28.9	49.7	50.8	51.6	47.3	50.78

زيمبابوي	59.4	61.0	63.2	64.3	52.9	62.6
نيجيريا	57.9	58.6	59.4	60.4	65.1	59.6
المتوسط	41.3	42.3	43.2	44.1	45.1	43.0

Source: Friedrich Schneider : :Size and measurement of the informal Economy in (110) countries around the world,Australian tax centre(ANU),Australia,2005,p15.

المعدل العام والمتوسط استخرجهما الباحث.

5 – حجم الاقتصاد غير الرسمي في أمريكا اللاتينية

يبين الجدول (8) حجم الاقتصاد غير الرسمي في (21) دوله من دول قارة أمريكا اللاتينية ويظهر من خلال الجدول أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي هو مقارب لحجم الاقتصاد غير الرسمي المسجل في أفريقيا لعام (2004- 2005) فالنسبة المسجلة هي (45.2%) في دول قارة أمريكا اللاتينية للدول (21) في حين كانت النسبة المسجلة في أفريقيا للعام نفسه هي (45.1%) وهذا يرجع إلى ان كلا دول القارتين متشابهة في المستوى الاقتصادي والاجتماعي من حيث درجة التطور الاقتصادي وحجم الدخل وانخفاض الأجور وزيادة والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي وبمعدل النمو الاقتصاد غير الرسمي نفسه والبالغ (0.9%) وبالرجوع للجدول (8) نجد أن أعلى نسبة في حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي في عام (2004 - 2005) كانت في كل من (البرازيل ، غواتي مالا وتشيلي) إذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلدان إلى (62.3% ، 69.3% ، 52.4%) وبمعدل عام قدرة (61.38% ، 68.16% ، 50.3%) على التوالي .

بينما كانت النسب الأقل في حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي للمدة نفسها من نصيب كل من (الاكوادور ، هاييتي اوراغواي) اذ وصل حجم الإقتصاد غير الرسمي فيها الى (22.1% ، 27.2% و 22.2%) وبمعدل عام قدره (20.5% ، 26.2 % و 20.4%) على التوالي . في حين سجلت كل من (فنزويلا وجامايكا) نسبا معتدلة أو متوسطة في دول أمريكا اللاتينية لعام (2004 – 2005) إذ وصل حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الى (31.1 % و 34.6%) وبمعدل قدره (29.34 % و 32.48 %) على التوالي .

جدول (8)

الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) في امريكا اللاتينية للمدة (99-2000/2004-2005)%

الدولة	2000/99	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004	المعدل العام
الأرجنتين	33.4	34.6	35.3	36.6	37.3	35.44
بوليفيا	46.3	47.8	49.1	50.2	51.3	48.94
البرازيل	60.6	60.1	61.3	61.6	62.3	61.38
تشيلي	48.1	49.3	50.4	51.3	52.4	50.3
كولومبيا	34.1	35.4	36.7	37.5	38.4	36.42
كوستاريكا	36.9	37.1	38.3	39.2	40.4	38.38
الدومينكان	33.4	34.2	35.4	36.3	37.4	35.34
الأكوادور	19.1	19.6	20.1	21.6	22.1	20.5
السلفادور	38.4	39.2	40.1	41.4	42.2	40.26
غواتي مالا	67.3	67.6	68.0	68.6	69.3	68.16
هاييتي	25.1	25.7	26.2	26.8	27.2	26.2
الهندورا	39.9	40.7	41.3	42.6	43.2	41.54
جامايكا	30.3	31.4	32.6	33.5	34.6	32.48
المكسيك	34.1	35.1	36.3	37.3	38.3	36.18
نيكاراغوا	45.1	27.3	49.4	51.2	52.2	48.94
بنما	27.6	28.2	28.9	29.6	30.4	28.9
الباراغواي	34.4	36.1	37.4	39.6	40.1	37.54
بيرو	46.1	47.5	48.7	49.9	50.3	48.65
بورتوريكو	36.4	37.3	39.1	40.4	41.5	38.86
أورغواي	18.9	19.3	20.2	21.3	22.2	20.4
فنزويلا	27.1	28.3	29.4	30.4	31.1	29.34
المتوسط	41.0	42.1	43.4	44.1	45.2	43.2

Source: Friedrich Schneider :Size and measurement of the informal Economy in (110) countries around the world,Australian tax centre(ANU),Australia,2005,p18.

المعدل العام والمتوسط استخرجهما الباحث.

ثانيا:- أسباب اختلاف حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم

ظهر لنا من خلال ما تقدم من بيانات بخصوص حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم ، إن دول منظمة (OECD) قد سجلت اقل مستويات الاقتصاد غير الرسمي بخلاف باقي الدول التي استمر فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي بالزيادة وخصوصا في دول قارة أفريقيا وأمريكا الجنوبية إن اختلاف نسب حجم الاقتصاد غير الرسمي يرجع الى عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية نذكر منها التالي :

1- إن أغلب دول قارة أفريقيا وأمريكا الجنوبية تعد من الدول منخفضة الدخل ، إذ لم يتجاوز متوسط نصيب الفرد في هذه الدول أكثر من (875) دولار في عام (2005) على عكس ما هو موجود في الدول المتقدمة والمرتفعة الدخل الذي وصل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل الى أكثر من (10726) دولار في عام (2005)[1].

2- أظهرت النتائج بأن الدول التي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة يرتفع فيها حجم الإقتصاد غير الرسمي ، فمثلا ظهر إن حجم الإقتصاد غير الرسمي في دول منظمة (OECD) كان عاليا في كل من (اليونان ، وأسبانيا) إذ أظهرت الإحصاءات إن معدلات البطالة لعام (2005) كانت في هذه الدول مرتفعة عما عليه في باقي دول منظمة (OECD) ، إذ وصلت معدلات البطالة فيها الى (9.9%) و (9.2%) على التوالي بينما ظهرت النسب الأقل في كل من (أمريكا وسويسرا والنمسا) إذ إن معدلات البطالة في هذه الدول كانت أقل بكثير لكل من (اليونان واسبانيا) إذ وصلت معدلات البطالة في هذه الدول (أمريكا وسويسرا والنمسا) الى (5.1 % , 3.8% ، 4.4%) من العام نفسه[2] . وكذلك الحال في باقي الدول ، إذ تشير الإحصاءات بأن أعلى نسبة من الاقتصاد غير الرسمي سجلت في أوربا كانت في (جورجيا) فأظهرت الإحصاءات بأن معدل البطالة فيها كان (13.8%) كانت نسبة الاقتصاد غير الرسمي في (التشيك) أقل ، إذ وصلت معدلات البطالة فيها إلى (8.9 %) عام(2005) . وهكذا الحال في باقي الدول التي سجلت معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي ، فعلى سبيل المثال وصلت معدلات البطالة في (بنما) عام (2003) إلى أكثر من (13.6%) وفي (البيرو) الى (10.5%) في حين كانت معدلات البطالة أقل في (الاكوادور) التي سجلت نسبا متدنية في حجم الاقتصاد غير الرسمي وكما كان ظاهرا في جدول (8) إذ وصلت فيها معدلات البطالة الى (6.7%) عام (2003) ، وكذلك الحال لدول (قارة افريقيا) إذ وصلت معدلات البطالة في كل من (نيجيريا وتنزانيا) الى أكثر من نصف السكان وسجلت فيها أعلى نسبة من الاقتصاد غير الرسمي في حين كانت النسبة أقل في (جنوب إفريقيا)إذ وصل معدل البطالة الى (26.6%) عام(2003) والتي سجلت اقل نسبة من حجم الاقتصاد غير الرسمي[3] .

---

(1)IMF : op ,cit ,pp. 384,332, 358,467,874,894.

(1)World Bank: year book,2008,p.1.

(2)IMF ,Financial statistics: November,2007,pp.491,609,1029,1068,1152.

3- درجة التطور الاقتصادي للبلد ، إذ وجد أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي كانت منخفضة في الدول المتقدمة مثل (أمريكا ، النمسا و سويسرا) حيث وصلت هذه النسبة الى (2.8% و 9% و 4.9%) عام(2004 – 2005)على التوالي ، بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في الدول الأخرى الأقل تطورا ويبدو هذا واضحا في دول قارة (افريقيا وأمريكا اللاتينية) إذ تعاني أغلب دول هذه القارتين من ضعف الاقتصاديات المحلية وانخفاض المستوى ألمعاشي وارتفاع الضرائب والتلكؤ في انجاز الإصلاحات الاقتصادية[1] .

4- التعقيدات الإدارية والمالية ، إن التعقيدات الإدارية والمالية تعد واحدة من أهم المعوقات التي تقف في وجه ضم الاقتصاد غير الرسمي الى الاقتصاد الرسمي فقد وجد ان الدول التي سجلت نسبا مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي كانت تعاني جملة من التعقيدات الأدارية والمالية وارتفاع في حجم التكاليف فعلى سبيل المثال وجد بان الإجراءات اللازمة لفتح (مخبز) في دولة (مصر) يتطلب (500) يوم فضلاً عن تكاليف تعادل (27) شهر عمل كما تتطلب الإجراءات ما يزيد عن (10) سنوات من الروتين الإداري لتحويل قطعة أرض الى موقع تجاري عامل بشكل قانوني ، وفي (تنزانيا) فقد تتطلب بعض الإجراءات كإجراءات التخمين والتخطيط والدراسة وتسجيل الملكية مايقارب (8) سنوات أما بالنسبة لتخصيص الأراضي لأغراض الاستخدام فقد تتطلب حوالي (7) سنوات وفيما يتعلق بتنظيم الأصول في المدن المكسيكية ، فانه قد يتطلب (6000) يوم بالإضافة الى (96) أجراءاً روتينياً وتكاليف تصل الى (8800) دولار أمريكي ، وفي (غواتيمالا) تتطلب عمليات شراء قطعة أرض وتسجيلها والحصول على تراخيص بناء مايقارب (12) عام الى جانب تكاليف تصل الى (9312) دولار ، وتعد هذه التكاليف أكثر بضعفين من معدل الدخل الفردي ، في حين تتطلب الإجراءات في (الأكوادور) مايقارب (4) سنوات لإيجاد كفالة والحصول على الائتمان[2] ، ولزيادة التوضيح نورد الجدول التالي .

جدول (9)

متطلبات البدء بنشاط تجاري قانوني مشروع

المنطقة	عدد الإجراءات	المدة (بالأيام)	التكاليف كنسبة مئوية من متوسط دخل الفرد
دولة منظمة التعاون والتنمية	6	25	8.0
جنوب آسيا	9	46	45.4
□رق آسيا والباسفيك	8	51	47.1
الشرق الأوسط و□مال افريقيا	10	39	51.2
امريكا اللاتينية والكاريبي	11	70	60.4
صحراء افريقيا الغربية	11	63	225.2

المصدر:حوار الموئل:مجلة فصلية تصدر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،عمان،الاردن ،ع1،ط2007،1،ص5.

(1)Frederich Schnieder: op,cit,pp.17-20.

(2)حوار الموئل: مجلة فصلية تصدر عن برنامج الامم المتحدة لمستوطنات البشرية ،عمان،الاردن،ع1،ط1، 2007،ص5-8

5- الفساد الإداري والمالي : يرتبط الفساد الإداري والمالي ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد غير الرسمي ، فقد أظهر التقرير الذي نشرته لجنة الشفافية الدولية عام (2000) لأكثر الدول فسادا ، أن الدول التي سجلت نسبا عالية من الاقتصاد غير الرسمي كانت أكثر الدول فسادا ، وقد جاءت كل من (بنغلادش – نيجيريا – أوغندا واندونيسيا) في المراكز الأربعة الأولى لأكثر الدول فسادا ، وقد كانت هذه الدول قد سجلت نسبا مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي[1] .

6- الاستقرار السياسي والاقتصادي : وجد إن الدول التي سجلت نسبا عالية من الاقتصاد غير الرسمي وخصوصا في قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تعاني من اضطرابات سياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي ، وازدياد معدلات الفقر إذ تشير الدراسات الى إن مستوى خط الفقر قد وصل الى (80 %) في (زيمبابوي) و (40%) في كمبوديا ، بينما وصل في (أمريكا) الى (16%) عام(2004)، وكذلك تعاني أغلب هذه الدول من انخفاضات في مستويات الصحة والتعليم وغياب حقوق الإنسان والمرأة والطفل بشكل خاص ، والتي تشكل حافزا قويا في الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الدول[2] .

ثالثا: طرق تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

من الصعب التوصل الى تقدير دقيق لحجم الاقتصاد غير الرسمي لأنه وكما بات معروفا لنا أنه لا يظهر في السجلات الرسمية للدولة (الحسابات القومية) إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين من إجراء محاولات للتوصل الى تقدير معين لحجم الاقتصاد غير الرسمي وقد استخدمت طرق عديدة خاصة بهذا الشأن وهي :-

1- طريقة النسبة الثابتة

يعد (جوتمان) (GUTMAN) أول من استخدم اسلوب النسبة الثابتة لقياس الاقتصاد غير الرسمي، إذ استخدم هذا الاسلوب لقياس الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة الاميركية، إذ قدرت قيمته عام (1976) بما يوازي (176) بليون دولار.وفي دراسة اخرى قدره بدلالة الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة عام (1979) بما يوازي (250) بليون دولار وبنسبة (10%) من اجمالي الناتج القومي. وتفترض هذه الطريقة أن ثمة نسبة نقدية للعملات الى الودائع تحت الطلب، كان يمكن ان تظل ثابتة فيما لو لم يتواجد الاقتصاد غير الرسمي وتفترض ايضا وجود فترة ذهبية في الماضي لم يتواجد خلالها اقتصاد غير رسمي[3].

(1)حسام زملط: التقرير السنوي الدولي عن الفساد، الظاهرة ما زالت متأصلة في العالم والجهود لمكافحتها في ازدياد، الشرق الأوسط ،جريدة أسبوعية ،ع8365،الثلاثاء 23 أكتوبر،2001،ص1.

(2)WWW. Nationmaster.com: World fact books ,static tics 4/10/2004,p.3.

(3) عاطف وليم اندراوس : مصدر سابق ، ص 87.

2- طريقة التناقض بين الانفاق القومي وإحصاءات الدخل

تستند هذه الطريقة على التناقض بين الدخل والإنفاق المقاس والدخل المقاس تستخدم كمؤشر لوجود الاقتصاد غير الرسمي، أي ان التعاون بين إحصاءات الدخل والأنفاق في الحسابات القومية يرجع الى ان هناك دخولا تتولد بين إحصاءات الدخل والأنفاق في الحسابات القومية تتولد خارج الاقتصاد الرسمي ، وبالتالي تظهر التناقض بين الدخل والأنفاق بسبب ان الأفراد لا يعلنون عن جانب من دخولهم المتحصل عليها وبالتالي يكون دخلهم المعلن اقل من إنفاقهم ، ولهذا فالفرق بين الدخول المسجلة والأنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي . إلا أنه ما يعاب على هذه الطريقة إن حالات الإغفال أو الأخطاء في الحسابات القومية ستؤثر في تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي ، كما أنها تفتقر الى الدقة[1] .

3- طريقة التناقض بين قوة العمل الرسمية والفعلية

إن أساس هذه الطريقة هو الاختلاف بين نسبة قوة العمل الرسمية والفعلية في الاقتصاد بافتراض إن نسبة قوة العمل الكلية ثابتة ، فان انخفاض المعدل الرسمي للمشاركة يمكن أن يعد كمؤشر لزيادة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي ، إن أوجه الضعف في هذه الطريقة تتمثل في اختلاف المشاركة ، فضلاً عن أنه من الممكن أن يشغل الأفراد وظيفة الاقتصاد الرسمي و وظيفة الاقتصاد غير الرسمي ، وكذلك تمثل مؤشر ضعيف لبيان حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي [2].

4- طريقة الصفقات والمبادلات (المعاملات)

تقوم هذه الطريقة في فكرتها على افتراض أن هناك علاقة ثابتة بين حجم الصفقات (المعاملات) والناتج القومي ، وتنطلق هذه الطريقة من معادلة فيشر الكمية (mv = pt) إذ أن m عرض النقد ، v سرعة دوران النقد ، p الأسعار و t المعاملات ، ومن خلال هذه الطريقة يمكن استخراج الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال طرح الناتج القومي الرسمي من الناتج القومي الفعلي و نفترض ان الناتج القومي الرسمي يجب ان يكون طبيعياً وثابتاً ، و وجود أساس من دون اقتصاد غير رسمي ، إلا أن ما يعاب على هذه الطريقة انها تفترض وجود سنة من دون اقتصاد غير رسمي وهو أمر صعب نوعا ما ، كما ان هناك العديد من الصفقات تتم في الاقتصاد الرسمي ولا يتم الإفصاح عنها ، وهذا يعطي صورة غير حقيقية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي والحقيقي[3] .

---

(1)Friedrich Schneider : op,cit,p.34.

(2)Guillermo Vuletin: Measuring the informal economy in Latin America and the Caribbean ,IMF,2008,p.5.

(3) Friedrich Schneider: Dimensions of the shadow economy ,university of linze,Austria,2000,p.31.

5- طريقة الطلب على العملة

أن الفكرة الرئيسة لهذه الطريقة هي ان كل الصفقات غير الرسمية تاخذ شكل مدفوعات نقدية ، وبذلك فان اي زيادة في حجم الإقتصاد غير الرسمي ، سوف تؤدي الى زيادة الطلب على العملة، ويتم ذلك من خلال معادلة رياضية محددة ويجب ان تتوفر مجموعة من العوامل لتقدير حجم الإقتصاد الغير الرسمي ، مثل نمو الدخل ومعدلات الفائدة وعوامل أخرى مثل التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر والتشريعات الحكومية ومرونة النظام الضريبي والتي تفترض عوامل مساعدة للعمل في الأقتصاد غير الرسمي ، وتكون معادلة التقدير على الشكل التالي :

$$Ln(c/m2)=b0+b1\ Ln(1+Tw)t+b2\ Ln(ws/y)t+b3Ln\ Rt+b4\ Ln(Y/N)t+Ut$$

$$B1>0,B2>0,B3<0,B4>0$$

إذ أن : معدل النقود المدخرة للعملة والحسابات المعوضة C/M2

المتوسط المرجح لمعدل الضريبة Tw

نسبة الاجور والرواتب في الدخل القومي Ws/y

الفائدة المدفوعة على الادخارات المحسومة كلفة الفرصة البديلة للنقود المدخرة R

الدخل الشخصي للفرد Y/N

وبذلك فان اي زيادة في الطلب على العملة تعزى الى ارتفاع التهرب الضريبي وباقي الأسباب التي تقود الأفراد الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي ،أن حجم ونمو الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يحسب في الخطوة الأولى بواسطة مقارنة الاختلاف بين التطور في العملة عندما تكون فيهم التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل منخفضة، والتطور في العملة مع ارتفاع قيم التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل بافتراض ان الخطوة الثانية ثبات سرعة دوران الدخل للعملة المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي[1] .

(1)Ralf Hussmanns: Measuring the informal economy , international labor office ,Geneva ,2004,p.23.

هذه الطريقة تعد من اكثر الطرق المستخدمة ، تستخدم في كثير من دول (OECD) ولكن تشوبها أوجه ضعف عديدة منها[1] :-

1- ليس كل المدفوعات في الأقتصاد غير الرسمي تدفع نقدا ، فهناك الخدمات والعمل بدون مقابل.

2- تفترض ان سرعة دوران النقد في كل أنواع الاقتصاديات ثابتة ، كما أن سرعة دوران النقد في الاقتصاد غير الرسمي تكون صعبة للغاية ، وبدون معرفة سرعة دوران النقد في الاقتصاد غير الرسمي ، يجعل الافتراض غير مقبول .

3- تفترض هذه الطريقة مثل الطريقة السابقة وجود سنة بدون اقتصاد غير رسمي .

6- الطريقة النموذجية (DYMIMIC)(dynamic multiple-indicators multiple- causes)

تختلف هذه الطريقة عن الطرق السابقة بكونها لا تقتصر في تقديرها لحجم الاقتصاد غير الرسمي على متغير واحد هو التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر و يمكن الوصول إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي على وفق هذه الطريقة من خلال الشكل التالي :

شكل (3) حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي

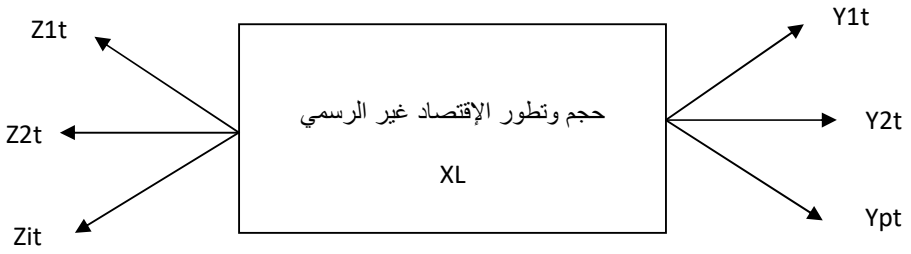

وذلك ومن خلال تفاعل الأسباب (zit =(i=1,2 ……k والمتمثله بـ(**causes**) وهي التي تحفز الأفراد على العمل في الاقتصاد غير الرسمي يظهر لنا حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي (xt) مع المؤشرات الموجودة في الشكل (yjt=(j=1,2,3…..) والتي تتمثل بـ (**indicators**) والتي تبين أن التغير في حجم الاقتصاد غير الرسمي يظهر من خلال تلك المؤشرات

(1)Trevor Brousch:Estimating the underground Economy using (MIMIC), The Australain National University, Canberra. Australia, 2005, p. 15.

و تتمثل تلك الأسباب **(causes)** بالآتي :

- التهرب الضريبي المباشر إذ يمثل ارتفاع التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر حافزا قويا للعمل في الاقتصاد غير الرسمي .
- عبء التشريعات الحكومية ، يفترض ان زيادة عبء التشريعات الحكومية تعطي حافزا للدخول في الاقتصاد غير الرسمي .
- الضريبة الأخلاقية ، وتمثل واجب المواطنين أتجاه الوضع ، والتي توصف باستعداد أو رغبة الأفراد لترك أعمالهم الرسمية والدخول في الاقتصاد غير الرسمي ، تفترض أن انخفاض الضريبة الأخلاقية تؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي[1] .

في حين تمثل المؤشرات **(indicators)** بالاتي :

- نمو مؤشرات النقد : أنه اذا ارتفعت الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي فان مزيدا من الصفقات الإضافية سيتم عقدها .
- نمو سوق العمل : أن زيادة نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي سينتج عنه انخفاض في نسبة العاملين في الاقتصاد الرسمي ، وبالاتجاه نفسه أيضا زيادة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي من المتوقع أيضا أن تعكس انخفاض ساعات العمل في الاقتصاد الرسمي.
- نمو سوق الإنتاج : أن أي زيادة في الاقتصاد غير الرسمي يعني إن المدخلات وخصوصا العمل خرجت خارج الاقتصاد غير الرسمي ولو بشكل جزئي ، وهذا قد يؤثر على معدل نمو الاقتصاد الرسمي[2] ، وتعد هذه الطريقة أفضل من الطرق السابقة كونها تأخذ بنظر الاعتبار أسباب الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك تضم مؤشرات يتم من خلالها الكشف عن الزيادة التي حصلت في الاقتصاد غير الرسمي ، كما إنها تأخذ بعين الاعتبار الجانب غير الشرعي والشرعي في الاقتصاد غير الرسمي على حد سواء ، ورغم انها تعد من الطرق الحديثة والأكثر استخداما إلا أنها تحتاج الى توفر مجموعة من البيانات كبيانات عن سوق النقد والعمل والإنتاج والضرائب وعن التشريعات الحكومية والتي قد لايمكن توفرها في بعض الدول .

7- طريقة الاعتماد على مؤ□رات جزئية : تتمثل هذه الطريقة بالاعتماد على مؤشرات جزئية ، مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء أو الماء أو اعتماد مؤشر التشغيل النظامي ، فمثلا إذا كان حجم الكهرباء اللازم لإنتاج دخل قدرة (20) مليار دولار في بلد ما احتاج الى (21) مليون كيلو فولت . فإذا كان الاستخدام من الكهرباء هو (30) مليون كيلو فولت فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي بعد استبعاد الهدر في الكهرباء[3] .

---

(1)Friedrich Schneider: op,cit,p.34.

(2)Friedrich Schneider: op,cit,p.35.

(3) حيان سلمان: مصدر سابق،ص17.

وتمتاز هذه الطريقة كبيرة بالسهولة وإمكانية توفر البيانات ، إلا أنه يعاب عليها أن كثير من الأنشطة غير الرسمية لا تعتمد في إنتاجها على الكهرباء فقط كما أن العلاقة بين الإنتاج والكهرباء المستخدمة قد يتغير من وقت لآخر . وكباقي الطرق تفترض وجود سنة أساس بدون اقتصاد غير رسمي[1] .

8- طريقة أسئلة الاستقصاء (الاستبيانات)

تقوم هذه الطريقة على توزيع استمارات تسمى (استمارات استقصاء) تحتوي عددا من الأسئلة المنوعة بمعرفة خبراء متخصصين وتهدف الأسئلة إلى جمع معلومات مفيدة عن حقيقة الاقتصاد غير الرسمي ، وهي موجهة إلى البائعين والمشترين في الاقتصاد غير الرسمي ، وفي حالة تطابق الإجابات يمكن الاعتماد على نتائج عملية الاستقصاء ، وفي هذه الحالة يمكن التوصل إلى أرقام تكون قريبة من قيمة الاقتصاد غير الرسمي الحقيقية[2] ، وقد تم تطبيق هذه الطريقة في كل من السويد والنرويج ، ومما يعاب على هذه الطريقة أنها[3] :-

1- تغطي جزءاً معيناً من الاقتصاد غير الرسمي المتمثل في الجانب غير المنظم ، كالباعة المتجولين والمشروعات الرسمية في حين تُهمل الجانب الآخر والمتمثل بالأسود غير الشرعي ، وذلك لصعوبة الحصول على معلومات في هذا الجانب أو رفض العاملين في هذه الأنشطة الغير القانونية الإدلاء بإجابات على قوائم الاستقصاء .

2- تحتاج الى عدد كبير من الباحثين لتغطية واسعة جدا من البائعين .

3- تحتاج الى جهد و وقت كبيرين فضلاً عن احتمال ظهور تحيز في البيانات والأجوبة فضلا عن احتمال عدم تطابق الإجابات بين البائعين والمشترين .

ومما سبق يتضح أنه لا توجد طريقة محددة لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب عدم رسمية هذا الاقتصاد وعدم ظهوره في الحسابات القومية للدولة ، فضلاً عن تعدد أنشطة العاملين فيه وكذلك مصادر دخولهم وعدم توفر البيانات والإحصاءات الدقيقة وصعوبة حصر انشطته وغيرها.مايجعل مهمة تقدير حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي صعبة للغاية على الباحثين في هذا المجال .

---

(1) بودلال علي: مصدر سابق،ص15.

(2) ميادة صلاح الدين تاج الدين: مصدر سابق،ص14.

(3) المصدر نفسه ،ص15.

الفصل الثالث

الاقتصاد غير الرسمي في العراق

المبحث الاول

تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة

(2005- 1970)

المبحث الثاني

حجم الاقتصاد غير الرسمي فى العراق

أولا:- طبيعة الاقتصاد غير الرسمي في العراق

ثانيا:- محاولة قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق

المبحث الاول

تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2005)

قبل الدخول في عمليه قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق ،يقتضي الأمر أن نقدم نبذه مختصره عن الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2005)وهي الحقبة الزمنية التي سيتم فيها احتساب حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق.إذ كما هو معروف يعد الاقتصاد العراقي احد الاقتصاديات النامية المعتمدة أساسا على منتوج (النفط) لأغراض التصدير لذا يوصف بعدم قدرته على امتلاك استقلال كبير في تقرير سياسته الاقتصادية الداخلية والخارجية أي في تحديد ورسم السياسة المالية والنقدية وسياسة الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات. وتعد الشواهد التاريخية والتجربة العملية خير دليل على ذلك.إذ إن السنوات التي تلت تغيير النظام السياسي في نيسان (2003) كانت محمله بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية[1].وبقدر تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي فأن الآراء تكاد تتفق على إن التوازن والاستقرار في الاقتصاد العراقي أضحى مستثنى، وان الأزمات هي الأساس .رغم أن العراق لم يعد يعاني كما كان في المدة الممتدة من (1970 – 2005) قبل التغيير من نقص في العملات الأجنبية وعجز مالي حكومي وتدهور مستمر في سعر صرف الدينار إزاء الدولار وتفاقم المديونية الخارجية إلا انه اخذ يواجه حزمه من المشاكل الجديدة التي يمكن بلورتها في انه رغم تحول الدولة الى اقتصاد السوق إلا إنها لم تجد على ارض الواقع أي برنامج اقتصادي واضح المعالم للحكومة ولاإطار تشريعي للسياسة الاقتصادية للدولة طوال مدة مابعد التغيير ، وعلى الرغم من زيادة الموارد المالية للدولة والإعلان عن موازنات حكوميه غاية في التوسع فأن البلد لا يزال يعاني من ركود اقتصادي حاد وجمود نسبي في جهازه الإنتاجي إزاء ما يحدث من تغيرات في الطلب الكلي[2] .

وأخير ا أحدثت العزله التي عانى منها البلد خلال مدة الحصار فجوه تكنولوجيه كبيره بين العراق وبقية دول العالم فبدون هذه التكنولوجية ووسائل الإنتاج المتطورة سيبقى العراق يعاني من إنتاجيه متدنية وكفاءة منخفضة تقلل من قدراته التنافسية وهذه عقبه أخرى تقف بوجه مؤسسات القطاع الخاص ودورها في تشغيل الموارد الانتاجيه العاطلة وفي مقدمتها الأيدي العاملة وما يترتب على ذلك من تزايد التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي.

---

(1)المكتب الاستشاري في كلية دهوك :مصدر سابق ,ص1 .

(2)المصدر نفسه : ص2.

كما كان للقرارات السياسية المتضمنة حل الجيش العراقي وأجهزة الأمن والشرطة ومؤسسات التصنيع العسكري اكبر الأثر في اندلاع الشرارة الأولى في سوق العمل لتعلن التسريح ألقسري للآلاف من الموظفين عن وظائفهم مما انعكس مباشرةً على مقدار الطلب الداخلي وهو ما نتج عنه تأثير انكماشي على الإنتاج والاستثمار.فضلا عن ارتفاع الاسعار التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي أصلاً وغياب الأُطر المؤسسية لاقتصاد السوق

وللوقوف على الواقع الاقتصادي العراقي سيتم تحليل بعض المؤشرات لهذا الواقع للمدة من (1970 – 2005) من خلال الأتي:

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

2- هيكل التجارة الخارجية

3- مستوى التضخم

4- معدل البطالة

5- السياسة النقدية

6- السياسة المالية

1- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي لذلك البلد ومسار نموه وبشكل خاص إذا اخذ بالأسعار الثابتة للتعرف على حجم النشاط الحقيقي لذلك الاقتصاد.ومن خلال استقراء الأرقام في الجدول(10) نستطيع أن نتعرف على معدلات النمو الحقيقية لهذا الناتج الذي تأثر بشكل خاص بالظروف التي مر بها هذا الاقتصاد خاصة انه كان يعتمد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية مع حالة التشوه التام لأغلب الأنشطة الاقتصادية.وبشكل عام نجد من خلال الجدول (10) بأن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة شهد حالة استقرار ومعدلات نمو معقولة طوال عقد السبعينات وكما يظهر من الجدول فبعد ان كان (6402.6) مليون دينار ارتفع في عام (1974) ليصل الى (14918.2) مليون دينار وهو ناجم عن عمليات تأميم النفط واستمر طوال السبعينات بالارتفاع ليصل عام (1979) الى (32459.05) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (17.6%) بسبب حالة الاستقرار التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة الا انه شهد تراجعا حادا بسبب بدء الحرب العراقية الايرانية مما اثر على الشريان الرئيس للاقتصاد العراقي أي الإيرادات النفطية إذ تم تحويلها لتمويل الحرب مما أدى الى تراجع في معدلات النمو، على الرغم من انها كانت مع ذلك أفضل من التسعينات،فبعد ان كانت قيمته (37876.9) مليون دينار عام (1980) انخفض

بشكل تدريجي خلال هذه المدة ليصل الى (20527.3) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (5.9-%) جدول رقم (11)، ولكن الوضع أصبح يشكل مغاير في التسعينات إذ كان لظروف الحصار الاقتصادي وحرب الخليج الثانية وحرمان الاقتصاد العراقي من إيراداته النفطية بشكل رسمي مع وقوف كل دول الخليج ضد تلك الحرب وبشكل خاص للمدة من(1990 -1995) أدى الى حدوث انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فبعد إن كان في عام (1990) (15658.4) مليون دينار انخفض تدريجيا ليصل الى (3275.2) مليون دينار عام (1995) ولكن بسبب تطبيق قرار الأمم المتحدة (986) (النفط مقابل الغذاء) وعودة تصدير النفط بشكل جزئي شهد الاقتصاد العراقي تحسنا إذ وصل الناتج المحلي الإجمالي الى (4333.1) مليون دينار عام (1996) نتيجة تزايد الإيرادات النفطية،واستمر بالارتفاع حتى وصل الى (6834.02) مليون دينار عام (1999) وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (7.9- %) إلا أن هذا الارتفاع ما لبث أن انخفض عام (2003) إذ وصل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الى(26990.20) مليون دينار بعد إن كان (40344.90) مليون دينار عام (2002) واستمر هذا الانخفاض حتى وصل الى (41115.7) مليون دينار عام (2005) وذلك الأحداث السياسية بين عام (2003- 2005) وبمعدل نمو سنوي مركب سالب ايضا قدره (0.6- %) وكما هو واضح في الجدول (10).

ان هذا الاختلال في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي ساهم وبشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق ، فانخفاض مساهمة باقي القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي أدت الى زيادة حجم البطالة في تلك القطاعات بسبب الأهمال الذي عانت منه هذه القطاعات والذي انعكس في ارتفاع نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب ارتفاع حجم العاطلين في هذه القطاعات الناجمة عن انخفاض إنتاجية هذه القطاعات .

جدول (10)

الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة من (1970 - 2005)

مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته 100=1980	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته 100=1980
1970	6402.6	1988	21820.5
1971	7280.3	1989	20527.3
1972	7135.7	1990	15658.4
1973	7661.03	1990	5179.9
1974	14918.2	1992	7324.7
1975	16231.7	1993	4907.5
1976	18893.3	1994	4626.9
1977	19265.1	1995	3275.2
1978	22300.6	1996	4333.1
1979	32459.05	1997	4336.2
1980	37876.9	1998	5463.8
1981	22746.2	1999	6834.02
1982	22565.3	2000	42330.2
1983	20307.4	2001	43862.8
1984	20757.8	2002	40344.90
1985	21650.4	2003	26990.20
1986	21059.6	2004	33185.6
1987	22552.5	2005	41115.7

المصدر :هيأة التخطيط –الجهاز المركزي للإحصاء ,المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة

جدول(11)

معدلات النمو السنوية المركبة للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (1970-2005)%

المدة	معدلات النمو السنوية المركبة للناتج المحلي بالاسعار الثابته %
1970-1979	17.6
1980-1989	-5.9
1990-1999	-7.9
2000-2005	-0.6
المعدل العام	3.4

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

2- هيكل التجارة الخارجية

يتسم الاقتصاد العراقي بتنوع الطلب الكلي(الاستهلاك،الاستثمار،الإنفاق الكلي) مقابل عدم تنوع العرض الكلي مما شكل عبئا على الموارد الاقتصادية المتاحة لتلبية الطلب المتزايد مما أدى الى تحجيم الفجوة المتولدة بين الطلب الكلي والعرض الكلي[1]. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مايأتي:-

أ- **الصادرات**

تميزت المدة (1970-1979) وكما في الجدول(13) بأرتفاع ملحوظ في حجم الصادرات خصوصا بعد العام (1972) أي بعد تأميم الحقول النفطية العراقية فبعد أن كان حجم الصادرات (437.5) مليون دينار عام (1970) أرتفعت لتصل الى (720.5) مليون دينار عام (1973) وأستمرت في الارتفاع حتى وصلت الى (7974.3) مليون دينار عام (1979) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (27%).

اما المدة (1980-1989) فقد شهدت أنحسارا في حجم الصادرات فبعد أن كانت (8937.1) مليون دينار أنخفضت أنخفاضا شديدا بفعل الحرب العراقية الايرانية وتراجع حجم الصادرات النفطية المصدرة للخارج، إذ وصلت عام (1985) الى (3170) مليون دينار واستمرت في الانخفاض طوال مدة الحرب حتى العام (1986) شهدت تحسنا جيداً إذ وصل حجم الصادرات في ذلك العام الى (2417.8) مليون دينار وأستمرت في الارتفاع الى إن وصلت عام (1989) الى (4482.6) مليون دينار.وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (6.7- %) خلال هذه المدة.

وعاود الانخفاض خلال المدة (1990-1999) فبعد أن كانت (4350.4) مليون دينار عام (1990) انخفضت الى (1730.4) مليون دينار عام (1991) بسبب حرب الخليج الثانية وتوقف صادرات النفط العراقية وكذلك بسبب التخريب الذي طال المنشأت النفطية آبان الحرب فضلاً عن الحصار الاقتصادي وايضا التغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف للدينار العراقي. الا انها شهدت تحسنا آخر بعد العام (1995) إذ وصلت الى (32330.6) مليون دينار بعد أن كانت (7879.4) مليون دينار عام (1994) واستمرت في الارتفاع الى (93926.2) مليون دينار في عام (1997).ثم أنخفضت عام (1998) الى (12033) مليون دينار.وعاودت الارتفاع في العام (1999) إن وصلت الى (25768.1) مليون دينار.

ويرجع هذا التحسن في مستوى حجم الصادرات الى قرار مجلس الامن حول اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام (1996) إذ اتاحت هذه الاتفاقية للعراق زيادة صادراته النفطية.رغم أنه لم يمنع من أن يكون معدل النمو السنوي المركب لحجم الصادرات خلال هذه المدة الى(19.5%).

اما فيما يتعلق بالمدة (2000 - 2005) فقد شهدت انخفاضا اخرا في قيمة الصادرات إذ كانت في عام (2000) (36173.2) مليون دينار.انخفضت تدريجيا بعد ذلك لتصل الى (1880) مليون دينار عام (2003) بسبب الحرب الاخيرة ومارافقها من تدمير للبنى التحتية وتوقف الصادرات العراقية ثم تحسنت بعد ذلك تدريجيا لتصل الى (34882.5) مليون دينار عام (2005).وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (0.72- %) .

(1) مهدي خليل شديد،فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية مختارة، رسالة ماجستير،جامعة كربلاء ،كلية الادارة والاقتصاد، 2007، ص 57.

ب- الاستيرادات

بالنسبة للاستيرادات فقد شهدت المدة من (1970 - 1979) زيادة واضحة في قيمة الاستيرادات وكما يبدو واضحا من خلال الجدول(13) فبعد أن كانت (236.6) مليون دينار عام (1970) ارتفعت لتصل الى (1073.8) مليون دينار عام (1974) وذلك بسبب تأميم النفط وماتبعه من ارتفاع العوائد النفطية والتي انعكست ايجابا على الصادرات والاستيرادات واستمرت الاستيرادات في الارتفاع طوال هذه المدة إذ وصلت الى (3480.1) مليون دينار في عام (1979) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (30.8%).

وقد حافظت الاستيرادات خلال المدة (1980 - 1989) على المستوى نفسه من الارتفاع حتى العام (1984) وقد وصلت الى (4927.5) مليون دينار على الرغم من انخفاض حجم الصادرات وذلك للمحافظة على العرض الكلي بوصفه نوعا من الدعم المعنوي للمجهود الحربي وللأشارة الى ان مسار التنمية مازال حيا[1].وبسبب الانفاق الحربي الذي انصب بشكل كبير على استيرادات عسكرية لمواجهة الحرب. ثم انخفضت عام (1985) الى (4476) مليون دينار وارتفعت تدريجيا بعد ذلك لتصل الى (4667.3) مليون دينار عام (1989) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره(0.4%).

اما المدة (1990 - 1999) فقد شهدت الاستيرادات انحسار شديدا . فبعد ان كانت (4154.2) عام (1990) انخفضت الى (3034.2) عام (1991) وذلك بسبب حرب الخليج الثانية وماتبعها من توقف الصادرات والاستيرادات وكذلك الحصار الاقتصادي الذي اثر كثيرا على حجم الاستيرادات وتدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وانخفاض قيمة الدينار الذي اثر على مستويات حجم السلع والخدمات المستوردة من الخارج.واستمرت التذبذبات في الارتفاع والانخفاض تارة أخرى حتى وصلت الى اعلى قيمة لها عام (1998) إذ وصلت الى (80776.4) مليون دينار ويرجع هذا الى برنامج النفط مقابل الغذاء في العام (1996) إذ مكن العراق من استيراد بعض حاجاته الاساسية ثم انخفضت الى (1794) مليون دينار عام (1999).وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره(8- %).

(1) عامر عمران شديد: دراسة تحليلية للعلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير،جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2000، ص 19.

في حين شهدت المدة(2000 - 2005) زيادة الاستيرادات خلال العامين (2000،2001) إذ وصلت قيم الاستيرادات الى (22649.7 ، 21246.5) مليون دينار وعلى التوالي.الا انها سرعان ماانخفضت عام (2002) الى (20469) مليون دينار واستمرت بالانخفاض حتى العام (2003) وصلت الى (1923.1) مليون دينار وذلك بسبب ظروف الحرب الاخيرة على العراق. ثم شهدت تحسنا عام (2004)بلغت (30952.2) ثم انخفضت بشكل بسيط في العام (2005) لتصل الى (29443.2) مليون دينار. وبمعدل نمو سنوي مركب قدره(6.7%)

جدول (12)

قيمة الصادرات والاستيرادات بالأسعار الجارية في العراق للمدة (1970 - 2005)

مليون دينار

السنوات	الصادرات	الاستيرادات
1970	437.5	236.6
1971	596.5	314.2
1972	505.7	294.2
1973	720.5	382.7
1974	2075.9	1073.8
1975	2079.7	1629
1976	3007.9	1882
1977	3292.2	2392.1
1978	3977.3	2220.8
1979	7974.3	3480.1
1980	8937.1	4977.6
1981	331.2	7068.2
1982	3598.6	8447.6
1983	3288	4758.7
1984	3477	4927.5
1985	3170	4476
1986	2417.8	3873.6
1987	4087.1	4598.4
1988	3825.7	4423.9
1989	4482.6	4667.3
1990	4350.4	4154.2
1991	1730.4	3034.2
1992	4426.8	8933.4
1993	1327.8	2529.5
1994	7879.4	12283.1
1995	32330.6	48400.3
1996	32349.3	34434.2
1997	93926.2	54172.5
1998	12033	80776.4

1794	25768.1	1999
21246.5	36173.2	2000
22649.7	26134.2	2001
20469	25476.1	2002
1923.1	1880	2003
30952.2	25877.9	2004
29443.2	34882.5	2005

المصدر : - هيأة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2007

جدول (13)

معدلات النمو السنوية المركبة للصادرات والاستيرادات العامة في العراق للمدة (1970-2005)%

المدة	معدلات النمو السنوية المركبة للصادرات %	معدلات النمو السنوية المركبة للاستيرادات %
1970-1979	27	30.8
1980-1989	-6.7	0.4
1990-1999	19.5	-8
2000-2005	-0.72	6.7
المعدل العام	9.7	10.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

أن التشوه الحاصل في قيم الصادرات والاستيرادات زاد من حجم الاقتصاد غير الرسمي فأنخفاض حجم الصادرات والاستيرادات ساهم وبشكل كبير في زيادة التهريب وانتشار السوق السوداء وسوق الصرف غير الرسمية وهذا بدوره انعكس في في زيادة رقعة وحجم هذا الاقتصاد داخل الاقتصاد المحلي للبلد .

4- مستوى التضخم

لم يعرف العراق قبل عقد السبعينات من القرن المنصرم أي نوع من انواع التضخم، إلا أنه خلال المدة (1970- 2003) تعرض الى كل الأنواع بدءا من الزاحف أنتهاءاً بالتضخم الجامح، في ظل نظام يفتقر الى الرؤية والارادة لتحقيق التنمية الاقتصادية.كما أن السياسة النقدية لذلك النظام لم يلتزم بوضع الآليات المناسبة لأدارة السيولة النقدية والتي تستلزم تحقيق الاستقرار السعري.

ومن الجدول(15) نجد انه خلال المدة(1979 -1982) زاد التضخم بنسبة(69%) وبمعدل تضخم سنوي بلغ(17%) نتيجة لبدء حرب الخليج الأولى عام(1980) إلا إن المدة اللاحقة من(1983)الى(1986) شهدت انخفاضا في معدل نسبة التضخم التي بلغت(14%) وبمعدل سنوي قدره(3.5%).

جدول(14)

الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في العراق للمدة(1975 -1986)

السنة	الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك 1975=100	التضخم السنوي %
1975	100	6.9
1976	113	12.8
1977	123	9.1
1978	129	4.5
1979	143	10.7
1980	166	16.1
1981	198	19.8
1982	242	22
1983	271	12.2
1984	292	7.8
1985	305	4.2
1986	309	1.3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ,إصدارات مختلفة.

وقد تغير الحال بعد ذلك إذ ظهر اتجاها تصاعديا في كمية النقود ومعدلات التضخم مقابل اتجاهها تنازليا في معدل نمو(GDP) للمدة اللاحقة، فأثناء الحصار الاقتصادي تراجع معدل النمو في(GDP) للمدة(1990-1996) ليصل الى(28%) قابل ذلك ارتفاعا في كمية النقود بمعدل سنوي قدره(139%) فأندفع معدل التضخم الى(221%) مما ولد اختلالا خطيرا نتيجة للفجوة التي أخذت بالأتساع بين كمية النقود وحجم(GDP) الحقيقي لوجود قوه شرائية لا يقابلها إنتاج سلعي محلي،فدفع فائض الطلب هذا بالاسعار الى الارتفاع خصوصا بعد ظهور السوق السوداء واختفاء قسم كبير من السلع الأساسية من الأسواق.وتفاقم هذا الوضع بعد عام(1990) نتيجة للحصار الاقتصادي ولجوء الحكومة الى طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في ميزانيتها مما ادى الى حدوث زيادات هائلة في فائض الطلب الكلي مقارنة مع المعروض السلعي المنخفض وعندها دخل الاقتصاد العراقي مرحلة التضخم الجامح. بعد ان واصلت الأسعار ارتفاعها الجنوني وزادت سرعة دوران النقود الأمر الذي أدى الى تعطيل وظيفة الدينار العراقي كمخزون للقيمة واستخدامها فقط كوسيلة للتبادل [1]. يستعرض الجدول(15) الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة(1993-2005) باعتبار سنة(1993) سنة أساس إضافة الى معدل التضخم السنوي، إلا إن الرقم القياسي شهد ارتفاعات كبيرة عاما بعد عام اثر الحصار الاقتصادي وتدني في مستويات المعيشة بسبب معدلات التضخم حتى وصل معدل التضخم عام(1994) الى(448.5%) إلا أن قرار(النفط مقابل الغذاء) عام(1996) احدث تحسنا في قيمة الدينار العراقي وفي زيادة المعروض السلعي وانخفضت الأسعار بشكل واضح مما احدث انخفاضا في التضخم بشكل كبير ليتراجع الى(16-%) مقارنة بعام(1995) [2].

(1) فلاح خلف الربيعي : تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد الثالث ،العراق، بغداد ، 2006 ، ص 33.

(2)خولة سلمان الويس: الاثار الاقتصادية للحصار الاقتصادي على التنمية والتضخم والتشغيل,اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 1998.ص130.

لكن مستويات الاسعار استمرت بالارتفاع وبدأت معدلات التضخم بالزيادة التدريجية لتصل عام(2003) الى(34%) مقارنة بـ (19%) عام (2002) بسبب بدء حرب الخليج الثالثة عام(2003).

لقد واجهت الحكومات الانتقالية المتعاقبة منذ منتصف(2004) إخفاقات عدة أدت الى استفحال ظاهرة التضخم ، ومنها التدهور المستمر في الملف الأمني واتساع نطاق عمليات التخريب للبنية التحتية والمنشات الخدمية والإنتاجية ، تلاها إخفاق في إعادة اعمار تلك البني والمنشآت مما ادى الى توقف إنتاج الكثير من المنتجات الصناعية والزراعية المحلية والاعتماد على الاستيراد لاسيما بعد التحول الذي طرا على هيكل الطلب خلال عام(2003) ومابعده نتيجة تحسن مستوى الأجور والرواتب التقاعدية الآمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري بين موظفي الدولة.

وخلاصة ذلك،ان رفع اسعار المشتقات النفطية قد ساهم برفع اسعار سلة المستوى العام لاسعار المستهلك(التضخم) وهذا أدى الى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي الذي قاد بدوره الى ظهور الاقتصاد غير الرسمي داخل الاقتصاد.

جدول(15)

الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك في العراق للمدة (1993- 2005)

السنة	الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك 1993=100	التضخم السنوي %
1993	100	207.7
1994	548.5	448.5
1995	2672.9	387.3
1996	2242.1	-1601
1997	2759.2	23.1
1998	3166.7	14.8
1999	3565	12.6
2000	3742.5	5
2001	4355.3	16.4
2002	5196.6	19.3
2003	6943.5	33.6
2004	8815.6	27
2005	12073.8	37

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ,إصدارات مختلفة

5- معدل البطالة

يعد موضوع البطالة في الاقتصاد العراقي من المؤشرات المهمة التي يجب دراستها في الوقت الحاضر كنتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية استشرت فيه منذ مدة زمنية ليست بالقصيرة وتعمقت منذ عام(2003) حتى الوقت الحاضر. اذ إن ارتفاع معدلات البطالة يمثل احد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي في العراق الذي يعود في بداياته الى عام(1980).اذ تعود هذه الظاهرة الى جمله من الأسباب التي أدت الى زيادة هذه المعدلات، فالزيادة الحاصلة في الإنفاق العسكري خلال عقدي الثمانينات والتسعينات(مدة الحرب) وتلكؤ برامج إعادة الأعمار وتوجيه قسم كبير من المنح نحو نشاطات غير إنتاجيه وعدم حصول تحسن ملموس على حالة البنى الارتكازية، فكان لهذه العوامل تأثيراً سلبياً على معدل النمو الاقتصادي منذ عام (2003) الى الان هذا من جانب، ومن جانب اخر عدم وجود خطه مدروسة وإجراءات فعلية مؤثرة اتجاه البطالة باستثناء برامج التشغيل المؤقتة واستحداث درجات وظيفية محدده في بعض النشاطات والدوائر الحكومية كالقطاع الصحي وقطاع التربية والتعليم العالي. أما خلال العام(2003) وهي سنة الحرب الاخيره فقد اتسمت بعدم الاستقرار في الجوانب الامنية والسياسية والذي نجم عنه تسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها الإعلامية والعسكرية والأمنية وكذلك انخفاضاً ملموساً في الموارد المالية والضريبية للدولة مع الاعتماد على مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والذي لايُسهم في تشغيل الأيدي العاملة إلا بنسبة (2%)[1] او اقل،وكذلك تراجع الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي.

لقد كان للدمار والتخريب الذي أصاب العملية الاقتصادية في العراق بسبب ظروف الحرب وما رافقها من سوء السياسة الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وما بعد تغيير النظام كان السبب المباشر لتوقف غالبية المشروعات الاقتصادية كلياً أو جزئياً لانعدام توفر المواد الاوليه والمستلزمات الضرورية لمواصلة العمل الانتاجي ولاسيما تلك التي يتطلب تشغيلها أعداد كبيره من قوة العمل.

(1)عبد الهادي جبار العبودي: التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 1960-1990 أطروحة دكتوراه الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، 1997، ص176.

كل هذة العوامل أدت الى تسريح أعداد كبيرة من الأيدي العاملة التي تدخل ساحة العمل من الفئات العمرية الجديدة والتي تقدر بين(200-250) ألف نسمة سنويا هذا فضلا عن رفد البطالة بإعداد هائلة ممثلة بالمفصولين السياسيين والمهجرين والسجناء السياسيين والخريجين والاختصاصات الفنية والإدارية مما شكل ضغطا مضاعفا في سوق العمل منذ عام(2003)[1] .

لقد زاد من حدة البطالة استمرار الانكماش والركود الاقتصادي اذ ارتفعت نسبة الافراد الذين يمكن تصنيفهم بالعاطلين عن العمل عام (1977) الى (3.6%) من اجمالي قوة العمل ثم أرتفعت الى (4.4%) الى اجمالي قوة العمل[2] ، وفي عام(1997) بلغت نسبة البطالة مايقارب (17%) من إجمالي قوة العمل ثم ازدادت لتصل الى (28%) عام (2003)[3].

خلاصة ذلك، لقد كان تغيير النظام السياسي بعد نيسان(2003) وتلكؤء برامج إعادة الأعمار وتوجيه قسم كبير من المنح نحو نشاطات غير إنتاجية، وعدم حدوث تحسن في البنى التحتية والارتكازية كما ذكرنا سابقا ، فضلاً عن تسريح أعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها العسكرية والإعلامية أسهم في زيادة ظهور النسب المرتفعة للبطالة بكل أنواعها مما انعكس في انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي وهذا بدوره ادى الى توسع الاقتصاد غير الرسمي،إذ أصبح هذا الأخير يمثل الملاذ الوحيد لتوفير فرص العمل للبقاء على المستوى المعيشي السابق نفسه أو للبقاء على قيد الحياة.

(1)المكتبة الاستشاري في كلية دهوك : مصدر سابق ، ص35 .
(2) خولة سلمان الويس : مصدر سابق ، ص 296 .
(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : مصدر سابق ، ص 17 .

6- السياسة النقدية

شهدت المدة من (1970 -1979) حدثا مهماً في الاقتصاد العراقي الا وهو تأميم العراق لحقوله النفطية العام (1972والذي أدى الى زيادة حجم الايرادات النفطية ، بعد إن أنتهجت الدولة سياسة نقدية توسعية خلال هذه المدة ، فبعد أن كان عرض النقد (217.7) مليون دينار عام (1970) أرتفع ليصل الى (322.6) مليون دينار عام (1973).وأستمر الارتفاع حتى وصل الى (1575.8) مليون دينار عام (1979) وكما مبين في الجدول(17).إذ وصل معدل النمو السنوي المركب خلال هذه المدة الى (25.3%) .اما المدة من (1980-1989) فقد زاد عرض النقد من (2650.2) مليون دينار عام (1980) الى (5499.9) مليون دينار عام (1984) ثم أرتفع الى (11868.2) مليون دينار عام (1989) وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (2.6%) .وترجع هذه الزيادة في عرض النقد الى حاجة الحكومة لتمويل نفقاتها وبالذات العسكرية منها لكون العراق في حالة حرب مع إيران خلال هذه المدة[1]. وارتفع حجم الانفاق الحكومي خلال هذه المدة من (895) مليون دينار عام (1980) ليصل الى (523608) مليون دينار عام (1988)[*].اما المدة (1990 - 1999) فقد شهدت دخول العراق في حرب ثانية وهي حرب الخليج التي رافقها تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وماتبعه من حصار اقتصادي اصاب مفاصل الاقتصاد العراقي بشلل تام. وعليه ازدادت الحاجة الى بناء مادمرته الحرب مما ادى الى زيادة عرض النقد من (15359.3) مليون دينار ليصل الى (1483836) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (107.9%).إن الزيادة في عرض النقد بعد الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق لم تكن زيادة حقيقية ناجمه عن زيادة الايرادات العامة ، وذلك لتوقف تصدير النفط بسبب الحصار بل كانت زيادة نقدية ناجمة عن الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) وبدون غطاء لهذا الاصدار.وهذا يؤشر بوضوح الزيادة الحاصلة في صافي العملة في التداول في تكوين عرض النقد خارج الجهاز المصرفي لسد الفجوة الخارجية (الفرق بين الصادرات والاستيرادات) ولتلبية الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية لأعادة بناء البنى التحتية المدمرة بفعل الحرب.

(*) انظر جدول (18) ص92.

(1) فرح علي جسام الشمري : دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1970-2006)،بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية (دبلوم عالي)،جامعة بغداد،2009، ص 155.

ان هذه الزيادة الحاصلة بعرض النقد أدت الى إنخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير وارتفاع معدلات التضخم بمعدلات انفجارية وكما بينا ذلك سابقا خلال هذه المدة فضلاً عن زيادة الفجوة بين اسعار الرسمية وبين سوق الصرف غير الرسمية (الموازية) إذ تغير سعر الصرف للدينار العراقي اتجاة الدولار من (4) دينار للدولار الى (1930) دبنار للدولار للمدة نفسها[1].

اما المدة(2000 - 2005) فقد شهد العراق تغيرات منها الحرب الاخيرة في عام (2003) وتغيير النظام الحاكم في البلد وأستقلال البنك المركزي في أداء وظائفه ، إذ أخذ على عاتقه إجراءات عدة منها الحد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد العراقي من خلال وقف انهيار سعر الصرف وتحسينه وتنمية الاحتياطات الأجنبية من خلال دمج السوق الرسمية والسوق الموازية ووضع الأطر القانونية والمؤسسية للتعامل في السوق ، وتوسطه بالمتاجرة بالعملات الأجنبية وأتباع نظام اسعار صرف ثابتة ومتعددة تتناسب ونشاط الوزارات الحكومية مما أنعكس بشكل ايجابي على تحسن سعر الصرف للدينار العراقي ، كما عمل على إحداث تغييرات هيكلية في أسعار سعر الفائدة المحلية في إطار برنامج التحرير المالي الكامل لسعر الفائدة المحلية بتاريخ (11-2-2004)[2]. فضلاً عن التبديل الذي حصل للعملة الوطنية إذ قام البنك المركزي العراقي بإصدار عملة وطنية جديدة وبمواصفات جيدة وحصول البنك المركزي على الاستقلالية في اتخاذ القرارات. إذ واجه العراق هذا بزيادة المعروض النقدي من (1728006) مليون دينار عام (2000) ليصل الى (11399125) مليون دينار عام (2005) جدول (16) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (7.9%) جدول (17) وترجع هذه الزيادة مابعد (2003) الى الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق وكذلك رفع الحظر عن الصادرات النفطية وعودة العراق الى تصدير النفط مجددا الى العالم.مما أدى الى زيادة العوائد النفطية وبالتالي زيادة عرض النقد جدول رقم (16) .

(1) مهدي خليل شديد : مصدر سابق ، ص 91 .

(2) المصدر نفسه ، ص 92 .

جدول(16)

عرض النقد بالمعنى الضيق في العراق * للمدة (1970 - 2005)

مليون دينار

السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق	السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق
1970	217.7	1988	9848
1971	227.1	1989	11868.2
1972	259.6	1990	15359.3
1973	322.6	1991	24760.2
1974	462.4	1992	42760.2
1975	625.6	1993	72553
1976	754.8	1994	235000
1977	864.4	1995	540000
1978	1245.1	1996	960503
1979	1575.8	1997	1038097
1980	2650.2	1998	1351876
1981	3645.5	1999	1483836
1982	4980.7	2000	1728006
1983	5527.4	2001	2159089
1984	5499.9	2002	3013601
1985	5777	2003	5773601
1986	6736.6	2004	10148626
1987	8316.7	2005	11399125

المصدر: - البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، قسم الاحصاءات الداخلية

- البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي، عدد خاص ، 2003

- البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، النشرات السنوية للأعوام 2003،2004،2005،2006،2007،

* يقصد بعرض النقد بالمعنى الضيق (صافي العملة في التداول مضافا اليها الودائع الجارية).

جدول (17)

معدلات النمو السنوية المركبة لعرض النقد بالمعنى الضيق في العراق للمدة (1970-2005)%

المدة	معدلات النمو السنوية المركبة لعرض النقد بالمعنى الضيق %
1970 -1979	25.3
1980 -1989	2.6
1990 -1999	107.9
2000- 2005	7.9
المعدل العام	24.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

7- السياسة المالية

تمتع الاقتصاد العراقي بفوائض مالية في السبعينات بشكل فاق قدرته على استيعابها وأدت تلك التدفقات الهائلة من الصرف الاجنبي في نفس الوقت الى زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة القدرة المالية وزيادة الرصد في موازنة الانفاق الحكومي الجاري [1].فبعد أن كان حجم الايرادات العامة (403.7) مليون دينار عام (1970) ارتفع ليصل الى (1939.6) مليون دينار بعد تأميم النفط عام (1972) ، وأستمر في الارتفاع الى إن وصل عام (1979) الى (6527.9) مليون دينار وبفائض سنوي قدرة (1266.2) مليون دينار في العام نفسه (جدول 18).وقد وصل معدل النمو السنوي المركب لأجمالي الايرادات العامة خلال مدة السبعينات الى (32%).في حين كان معدل النمو السنوي المركب لأجمالي النفقات العامة (32%) للمدة نفسها.

(1) خولة سلمان الويس : مصدر سابق ، ص142.

الا أن الوضع أختلف كثيرا في الثمانينات بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، إذ أدت الى الغاء الفائض الاقتصادي برمته وخلق فجوة كبيرة بين الانفاق والإيراد المتحصل فعلا إذ انخفض أجمالي الايرادات العامة بشكل كبير في خلال هذه المدة لتوقف تصدير النفط ، فبعد أن وصلت الايرادات الى (11197.2) مليون دينار عام (1980) انخفضت لتصل الى (6534) مليون دينار عام (1984). بينما ارتفع حجم الانفاق الحكومي لاسيما العسكري منه ، إذ كان حجم الانفاق العام في عام (1980) (7621) مليون دينار ارتفع الى (105902.2) مليون دينار واستمر بالأرتفاع طوال مدة الحرب وبعدها حتى وصل الى (13934.2) مليون دينار، وبالمقابل استمر انخفاض أجمالي الايرادات العامة الى أن وصل الى (8882.1) مليون دينار. إذ كان معدل النمو السنوي المركب للايرادات العامة خلال هذه المدة (22- %) في حين كان معدل النمو السنوي المركب لأجمالي النفقات (6.2%) وبهذا فأن هذه المدة قد أتسمت بأرتفاع أجمالي النفقات العامة وانخفاض أجمالي الايرادات العامة وبعجز سنوي مستمر طوال هذه السنوات، اما خلال التسعينات فأن الوضع زاد سوءاً بعد خروج العراق من حرب مدمرة كانت الاطول من نوعها في التاريخ الحديث دخل حربا أخرى عام (1991). واستمرت النفقات بالزيادة مقابل انخفاض حجم الايرادات العامة وخصوصا بعد فرض الحصار الاقتصادي نتيجة اجتياحه للكويت وايقاف تصدير النفط الخام والصادرات العراقية الاخرى وهذا عنى توقف الشريان الوحيد للايرادت العامة .كما أن الزيادة الحاصلة في الايرادات العامة خلال هذه المدة لم تكن زيادة حقيقية ناجمة عن نشاط أقتصادي في داخل الاقتصاد أوخارجه أكثر من كونها زيادة نقدية ناجمة عن الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) وبدون غطاء قانوني لتمويل النفقات العامة. إذ كان حجم النفقات العامة في (1990) (1418.9) مليون دينار ارتفع ليصل الى (17497.1) مليون دينار عام (1991) وذلك وكما اسلفنا سابقا نتيجة الحرب وتوقف صادرات النفط العراقية وبالتالي انخفاض حجم العائدات النفطية.وبعجز سنوي قدره (13269.1-) مليون دينار.الا ان الايرادات الحكومية شهدت تحسنا بعد عام (1996) وذلك يعود الى أتفاقية النقط مقابل الغذاء بحسب قرار مجلس الأمن ()إذ اتاحت هذه الاتفاقية للعراق زيادة صادراته النفطية[1].

(1) رؤى علي حسين الفتلاوي :قياس بعض مؤشرات النمو الاقتصادي العرقي للمدة(1980-2003)، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد،2008، ص 88.

لكن حجم الايرادات عام (1996) (178013) مليون دينار ارتفعت لتصل الى (719065) مليون دينار عام (1999) رغم استمرا العجز في الموازنة خلال هذه المدة إذ وصل عام (1999) الى (314487-) . لكن معدل النمو السنوي المركب للنفقات العامة خلال هذه المدة قد تجاوز معدل الايرادات العامة السنوي المركب ، فبعد ان كان الاول (69.8%) كان الاخير (24.7%).اما فيما يتعلق بالمدة من (2000-2005) فقد شهد العراق خلال هذه المدة تغيرات وتطورات جذرية بالغة الاهمية وخصوصا بعد العام (2003) خلال هذا العام ، إذ تغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق. وقد دخل العراق الالفية الجديدة بعجز مالي قدره (365666-) عام (2000). وارتفع حجم الانفاق الحكومي ليصل الى (1498700) مليون دينار مقابل انخفاض في حجم الايرادات الحكومية التي وصلت الى (1133034) مليون دينار من العام نفسه. كما استمر العجز الى عام (2003) ويعود سبب ذلك للحرب الاخيرة على العراق مما أدى الى ارتفاع أجمالي الانفاق لأعادة بناء البنى التحتية. وقد وصل العجز الى (4636000-) مليون دينار وارتفع حجم الانفاق العام الى (9232000.2) مليون دينار عام (2003) بينما كانت الايرادات العامة (4596000) مليون دينار من العام نفسه.ويرجع ذلك الى ظروف الحرب وتوقف صادرات النفط خلال هذه المدة. الا ان الحال قد تعدل في عام (2004) وحقق العراق فائضاً قدره (685248) مليون دينار ووصل أجمالي الايرادات العامة الى (3298239) مليون دينار في حين كان أجمالي الانفاق العام (32117491) مليون دينار . واستمر الحال كذلك عام (2005) إذ وصل حجم الايرادات العامة الى (40502890) مليون دينار في حين وصلت النفقات العامة قد وصلت الى (26375175) مليون دينار وبفائض سنوي قدرة (14127715) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب للايرادات العامة قدره (104.5%) وللنفقات العامة قدره (77.6%) خلال هذه المدة.ويعود سبب ارتفاع حجم الايرادات العامة بعد عام (2003) الى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق فضلاً عن المساعدات التي تلقاها العراق من العالم بعد عام (2003) .

يظهر من خلال ماتقدم أن العراق كان يعتمد في سياسته المالية على مورد مالي وحيد لتمويل نفقاته كلها الا وهو النفط. وان أي خلل يتعرض له هذا المورد يعني انخفاض الانفاق بشكل عام.اضافة الى ذلك ان الايرادات التي كان يتحصل عليها العراق كانت توجه في غالبها نحو الانفاق الجاري والعسكري لا الاستثماري والذي اثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادية للبلد.

جدول (18)إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2005 – 1970)

مليون دينار

السنوات	اجمالي الايرادات الحكومية	اجمالي النفقات الحكومية	الفائض او العجز الحكومي
1970	403.7	381.5	22.2
1971	534.1	495.2	38.9
1972	406.4	473.9	-167.5
1973	1939.6	689.8	340.8
1974	2061.8	1497.8	564
1975	2141.2	1715.2	426
1976	3342.2	2565.9	776.3
1977	3531.9	2778.1	753.8
1978	4662.8	4123	53.8
1979	6527.9	5261	1266.2
1980	11197.2	7621	4350.4
1981	7427	11329.5	-3902.5
1982	7067.6	14435.3	-7367.7
1983	5814.3	12042.2	-6227.7
1984	6534	10592.2	-4058.2
1985	747.9	10457.3	-2959.4
1986	6276	10030.5	-3754.5
1987	8708.6	11846.3	-3137.7
1988	8267.5	13363	-5095.5
1989	8882.1	13934.2	-5052.1
1990	84191.2	14178.9	-5687.7
1991	4228	17497.1	-13269.1
1992	5046.9	32882.7	-27835.8
1993	8997.1	68953.7	-59956.6
1994	25658.7	199441.5	-173782.8
1995	106986	690784	-583798
1996	178013	542542	-364529
1997	410537	605802	-195265
1998	520430	920501	-400071
1999	719065	1033552	-314487
2000	1133034	1498700	-365666
2001	1289246	2079727	-790481
2002	939291	869705	69586
2003	4556000	9232000	-4636000
2004	3298239	32117491	865248
2005	40502890	26375175	14127715

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة.
الجهاز المركزي للأحصاء،مديرية الحسابات القومية.
البنك المركزي العراق ، النشرة السنوية،2003

جدول (19)

معدلات النمو السنوية المركبة للإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة(1970- 2005)%

المدة	معدلات النمو السنوية المركبة للايرادات العامة %	معدلات النمو السنوية المركبة للنفقات العامة %
1970 -1979	32	32
1980 -1989	-22	6.2
1990 -1999	24.7	69.8
2000- 2005	104.5	77.6
المعدل العام	25.9	25

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18)

المبحث الثاني

اولا : طبيعة الاقتصاد غير الرسمي في العراق

بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ مدة ليست بالطويلة، فالأقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي جدير بالأهتمام، فهو يشغل حيزا نسبيا كبيرا في الناتج المحلي الاجمالي، كما يعمل في إطاره نسبة كبيرة من المشتغلين لحسابهم او حساب الغير، وقبل أن ندخل في عملية قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق يجب أن نميز بين ثلاث شرائح في الاقتصاد غير الرسمي :

الشريحة الاولى :- هي الانشطة الهامشية او الطفيلية في قطاع الخدمات الانتاجية مثل الباعه المتجولين وماسحي الاحذية وبائعي الصحف والحمالين وسائقي السيارات .... الخ.وتتم ممارسة هذه الانشطة بصفة مؤقتة او دائمة بما يكفل الحد الأدنى لتكلفة المعيشة.

الشريحة الثانية :- تتضمن الأنشطة الانتاجية الصغيرة التي يمكن بتأهيلها ودعمها أن تصبح نقطة انطلاق لأعمال اكبر واكثر إنتاجية كالمهن الحرفية مثل الميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة والحدادة والصناعات الجلدية او النسيجية ..... الخ وتمثل الشريحتين الاولى والثانية جانب الاقتصاد غير المنظم من الاقتصاد غير الرسمي [1].

الشريحة الثالثة :- وهي الشريحة التي تدخل فيها أنشطة السرقات والتهريب وغسل الاموال والتجارة غير المشروعة وعمليات النصب والاحتيال والارهاب والفساد بأنواعه..... الخ.والتي تمثل جانب الاقتصاد الاسود (الجريمة) من الاقتصاد غير الرسمي.

وتمثل الشريحتين الاولى والثانية عناصر للتنمية الحركية الجيدة، والتي يمكن بتطويرها أن تصبح صناعات مفيدة للأقتصاد الوطني.بينما تمثل الشريحة الثالثة من عنصر من عناصر زعزعة الاقتصاد وعدم الاستقرار والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

أما الاسباب التي أدت الى تنامي وتعاظم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي فهي[2]:-

1- الاختلال الهيكلي في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، وهو يتمثل في ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل، مما يؤدي الى دخول اعداد متزايدة من الأفراد للقطاعات والانشطة غير الرسمية كوسيلة لمواجهة أعباء المعيشة.

(1) المكتب الاستشاري في كلية دهوك : مصدر سابق،ص 73.

(2) المصدر نفسه : ص74.

2- الاختلال الهيكلي في الناتج المحلي الاجمالي، ويظهر حين يسبق النمو في قطاعات التوزيع والخدمات معدلات النمو في قطاعات الانتاج السلعي،فأتساع قطاع الخدمات دون توافر جهاز إنتاجي متطور ومرن معناه توليد دخول نقدية او اضافية يعجز الجهاز الانتاجي الداخلي عن ملاحقة احتياجاتها لقصور الطاقة الانتاجية او قلة الاستثمارات او ضعف انتاجيته مما يهيء المناخ المناسب لنمو الضغوط التضخمية وهذا بدوره يؤدي الى تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية الامر الذي يترتب عليه زيادة تكاليف المعيشة ممايدفع محدودي الدخل بل ومتوسطي الدخل ايضا الى البحث عن اعمال إضافية بشكل غير رسمي وهو السبب الرئيس في ظهور الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد العراقي.

3- الاختلال في عجز الموازنة العامة للدولة، اي الاختلال بين الايرادات العامة والنفقات العامة بسبب فلسفة الدولة في مايتعلق بدعم كل من المشتقات النفطية والبطاقة التموينية وهي بدورها تثبط الاستثمار في القطاع الخاص لأنها لاتعكس الكلفة الحقيقية وبالوقت نفسه لاتوفر العرض الكلي من خلال هذا الدعم اي بمعنى انها تمارس العمل الغير الرسمي مما شجع في ظهور السوق السوداء ناهيك عن الفساد الاداري نتيجة هذا الدعم الذي ينصب في تشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الظهور والنمو.

4- يتمثل الاختلال الرابع في البيئة القانونية والتنظيمية للنشاط الخاص، فالمنشآت بوجه عام تتأثر بالقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتها، إذ تواجه العديد من المتطلبات القانونية والتنظيمية.وفي الحقيقة أن قرار المنشأة بأن تظل صغيرة و غير رسمية يعتمد على الموازنة بين تكاليف الالتزام بالنظم واللوائح من جهة والمزايا التي تعود على المنشأة نتيجة لهذا الالتزام من جهة اخرى.

5- الدور الذي تؤديه العوامل الاجتماعية والادارية والسياسية والاقتصادية في اتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمي. فألاقتصاد غير الرسمي ينحو الى ان يكون كبير الحجم حينما تنتعش الاضطرابات السياسية والاقتصادية وعندما يسود عدم التنظيم في مؤسسات الاقتصاد واسواقه النقدية والمالية.

6- الفجوة التكنولوجية التي يعاني منها العراق ولاسيما منشآت الاعمال في القطاع الخاص وارتفاع التكاليف الانتاجية بسبب اشتداد حدة التضخم المحلي مقارنة بمثيلة في الدول الأخرى الشريكة تجاريا للعراق وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار كل ذلك قاد الى ارتفاع متوسط كلفة الوحدة الواحدة المنتجة في هذه المنشآت وبالتالي تدهور القابلية التنافسية للمنتجات المصنوعة محليا مقارنة بمثيلاتها المنتجة في الخارج وهذا يعد سببا مهماً في عزوف العديد من رجال الاعمال من الاستمرار في الانتاج وغلق العديد من المصانع والخروج من

السوق. ولم يكن امام شريحة واسعة من العاملين في هذه المنشآت سوى التوجة الى اعمال وأوجه نشاط محدودة رأس المال وذات قدرات انتاجية صغيرة يجد فيها الفرد استمرارية لذاته ويواصل من خلالها ممارسة خبراته المكتسبة عمليا والتي تدخل ضمن إطار الاقتصاد غير الرسمي.

7- انخفاض درجة المهارات والكفاءات الفنية المكتسبة والمستوى التعليمي البسيط لدى شريحة واسعة من السكان يرغم الاخيرة الى الانخراط في اعمال لاتستدعي خبرة واسعة ودرجة عالية من التعليم والتأهيل.واذا اضفنا الى ذلك البيئة السياسية والامنية غير المواتية التي تهيمن على الحياة العامة في العراق يصبح من الطبيعي أن يبحث الافراد عن ملاذ يؤمن لهم معيشتهم بأقل مقدار من المال.

يظهر من ذلك إن الاختلالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ساهمت وبشكل كبير في تفاقم مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق بالشكل الذي جعل منه يشكل حلقة كبيرة من الاقتصاد يعتمد عليه العديد من الافراد

ثانيا : قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق

سنحاول من خلال هذه الفقرة قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق وللمدة من (1976-2005).

1- اختيار الأنموذج

سيتم قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق على وفق طريقة النسبة الثابتة.

تفترض هذه الطريقة أن هناك نسبة نقدية للعملات الى الودائع تحت الطلب، كما يمكن ان تظل ثابتة فيما لو لم يتواجد الاقتصاد غير الرسمي. وتفترض ايضاً أن هناك مدة ذهبية (GOLDEN PERIOD) في الماضي يكون فيها الاقتصاد غير الرسمي اقل من باقي السنوات ووفقا لهذا المنهج، يتم اختيار المدة الذهبية وتقدر نسبتها النقدية، وتقارن بالنسبة السائدة في المدة محل القياس، فاذا كانت النسبة في هذه المدة اعلى يفترض ان الزيادة في العملة ترجع الى وجود الاقتصاد غير الرسمي. إن سبب اختيارنا لهذه الطريقة بالذات يعود للأسباب الاتية :-

(1) أن احد الافتراضات الاساسية لمنهج النسبة الثابتة هو ان معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام العملة. وينطبق هذا الافتراض كثيرا على واقع الاقتصاد العراقي. إذ الاجور المستمدة عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي واتعاب المهنين والحرفين وغيرها وكذلك التدفقات الناتجة عن الانشطة غير المشروعة كغسل الاموال والرشوة والتهريب وغيرها كلها تتم باستخدام العملة.

(2) صعوبة قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق بواسطة الطرق الاخرى كونها تحتاج الى بيانات يتعذر الحصول عليها في الاقتصاد العراقي .

2- توصيف الأنموذج

أن الأنموذج العام لهذه الطريقة يمكن التوصل اليه بدلالة الدخل غير المعلن من اجمالي الدخل القومي بعده متغيراً داخلياً يتحدد داخل الأنموذج .

ولنفترض ان :-

Yf ---------- الدخل القومي المعلن

Yh ---------- الدخل غير المعلن

C ---------- صافي العمله في التداول

D ---------- الودائع الجارية

Kf ---------- نسبة العملة (C) الى الطلب على الودائع (الودائع الجارية) في الاقتصاد الرسمي

Kh ---------- نسبة العملة للطلب على الودائع في الاقتصاد غيرالرسمي

vh ---------- سرعة تداول الدخل في الاقتصاد غير الرسمي

Vf ---------- سرعة تداول الدخل في الاقتصاد الرسمي

ويشير الرمزان (f،h) الى الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي على التوالي.

$C = cf+ch$ ----------(1-7)

$D = Dh+Df$ ----------(1-8)

$Kf = Cf/Df$ ----------(1-9)

$Kh = Ch/Dh$ ----------(1-10)

$Vf = Yf/(Cf+Df)$ ----------(1-11)

$Vh = Yh/(Ch+Dh)$ ---------(1-12)

$Z = Vf/Vh$ ----------(1-13)

إذ (Z)هي النسبة بين سرعة الدخل النقدي في الاقتصاد الرسمي وسرعة الدخل في الاقتصاد غير الرسمي. ولتحديد قيمة الدخل غير المعلن كمؤشر للاقتصاد غير الرسمي يجب ان تعاد صياغة المعادلة (1-12) بدلالة متغيرات الدخل الرسمي.

$Yh = 1/Z^* Yf(Kh+1)\ (C-Kf\ ^*D)/(Kf+1)(Kh^*D-C)$ ---------- (1-14)

وتعبر المعادلة عن الاقتصاد غير الرسمي بدلالة الدخل غير المعلن باعتباره دالة للمتغيرات Yf,C,D

ولتطبيق المعادلة لابد من افتراض :-

(1) ان العملة هي الوسيط الوحيد للتبادل في الاقتصاد غير الرسمي، ويعني ذلك ان (مالانهايه =Kh),(Dh = 0) اذ لاتستخدم الشيكات (الصكوك) في معاملات الاقتصاد غير الرسمي.

(2) ان نسبة العملة الى الودائع تحت الطلب تظل ثابتة عبر الزمن باستثناء التغيرات التي تعتريها نتيجة لوجود الاقتصاد غير الرسمي ويعني ذلك ان (Kf) تظل ثابتة عبر الزمن.

(3) ان قيمة الدخل الناتج من وحدة العملة المتعامل بها في الاقتصاد الرسمي هي ذات القيمة الناتجة من وحدة العملة في الاقتصاد غير الرسمي ويعني ذلك ان سرعة تداول الدخل في كل من الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي متماثلة.

ومعنى ذلك ان Z =1

ومع مراعاة تلك الافتراضات، يصبح حجم الاقتصاد غير الرسمي على وفق المعادلة (13-1) على النحو الاتي :-

$$Yh = Yf *(C-Kf*D)/(Kf+1)*C \quad \text{---------- (1-15)}$$

وقد تم اختيار (1976) سنة اساس كي تكون مدة ذهبية إذ كان فيها أقل اقتصاد غير رسمي[1].

3- مصادر البيانات :تم اعتماد سلسلة زمنية تبدأ من عام (1970) وتنتهي عام (2005) ومن مصادر اهمها :-

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية

(2) وزارة المالية العراقية

(3) نشرات البنك المركزي العراقي

والبيانات المطلوبة هي :-

- صافي العملة في التداول
- الودائع الجارية
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية [*].

ووفقا للمعادلة (15-1) تم التوصل الى النتائج الاتية وكما هو موضح في الجدول (20)

(*) انظر قائمة الملاحق الجداول (1,4)

(1) عاطف وليم اندراوس ، ص 87.

جدول (20)حجم الاقتصاد غير الرسمي بالأسعار الجارية ونسبتة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1976 - 2005)

مليون دينار

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي	نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج المحلي الاجمالي%
1976	-------	------
1977	54.57	1.9
1978	146.95	4.4
1979	550.65	11.3
1980	1412.78	22.8
1981	767.99	9.4
1982	1380.2	14
1983	1351.12	13.7
1984	1520.15	13.7
1985	1299.64	11.2
1986	1536.05	12.2
1987	2148.01	15.2
1988	4586.69	28.9
1989	1793.12	10.7
1990	3220.93	16.4
1991	3281.25	15.4
1992	5080.8	8.5
1993	4215.15	3.4
1994	63906.60	10
1995	2440000.26	9
1996	1188069.22	42
1997	2453098.59	62
1998	2562767.98	47
1999	4382461.09	58
2000	6065904.53	72
2001	3780011.25	35
2002	4850305.82	40
2003	1909882.20	20
2005	16990150.54	54

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعادلة (15-1)

جدول(21)

معدلات النمو المركبة للاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في العراق للمدة (1976-2005)%

المدة	معدل النمو المركب للاقتصاد غير الرسمي %	معدل النمو المركب للاقتصاد الرسمي %
1976 -1979	112.22	114.4
1980 -1989	2.65	2.87
1990 -1999	121.16	123.68
2000- 2005	22.86	7.86
المعدل العام	28.8	20.8

حسبت البيانات من قبل الباحث بالاعتماد على جدول (20)

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (20) فيما يتعلق بحجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق. ولغرض التحليل سيتم تقسيم الجدول الى اربعة فترات زمنية هي (عقد السبعينات والثمانينات والتسعينات مدة النصف الاول من العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين)

1-عقد السبعينات : يتضح من هذه المدة أن هناك تزايداً في حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق، اذ بلغ عام (1977) مايقارب (55.57) مليون دينار وأصبح (146.95) مليون دينار عام (1978) ،ثم أستمر في الارتفاع الى ان وصل الى (550.65) مليون دينار عام (1979)، وتراوحت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى GDP خلال مدة السبعينات بين (1.9%-11.3%). وبحساب معدل النمو المركب للأقتصاد غير الرسمي لهذه المدة وجد انه كان (112.22%) بينما كان معدل النمو المركب للأقتصاد الرسمي خلال هذه المدة (114.4%) وهذا يدل على أن نمو الاقتصاد غير الرسمي كان اكبر من معدل نمو الاقتصاد الرسمي خلال هذا العقد.ومن خلال النسب المذكورة أنفاً، نجد أن حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من GDP في عقد السبعينات جاءت متباينه ، فبعد أن كانت (1.9%)عام (1977)،ارتفعت لتصل الى (11.3%) عام (1979).

أن هذا التباين في النتائج له مايبرره ويفسره من خلال تتبع الوضع الاقتصادي في العراق خلال تلك المدة ،إذ اتسمت هذه المدة بحصول العراق على موارد ماليه كبيرة نتيجة ارتفاع اسعار النفط ونجاح عملية التأميم عام (1972). وهذا أنعكس بدوره على زيادة الإيرادات العامة نتيجة لزيادة العائدات النفطية، فضلاً عن الزيادة الواضحة في عرض النقد نتيجة لعملية التأميم * ، مما أنعكس ذلك على معدلات الدخل الفردي ، إذ سجلت معدلات الدخل الفردي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه المدة إذ ارتفع معدل الدخل الفردي من (349) دينار عام (1975) الى (1161) دينار عام (1979)[1].

وهذا أدى بدوره الى ارتفاع الطلب العام للأفراد مع تقييد الاستيراد لأسباب سياسية تتعلق بالطابع العام للدولة ولكون النظام شمولي يحاول الاعتماد على نفسه في توفير السلع والخدمات في تلك المدة.الامر الذي دفع الافراد لسد النقص الحاصل في المعروض المحلي بالتوجه الى السوق السوداء وغير المنظمة لسد احتياجاتهم الخاصة.مما أدى الى أتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في هذه المدة كنسبة من GDP والتي وصلت ذروتها عام (1979) إذ كانت النسبة (11.3%) وهي نسبة كبيرة مقارنة بسنة (1971) اذ كانت النسبة (1.9%).

2- عقد الثمانينات : أتسمت هذه المدة بأرتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة لعقد السبعينات.اذ وكما يظهر من خلال الجدول(20) أن هناك ارتفاعا ملموسا شهده الاقتصاد غير الرسمي،فقد كان (1412.78)مليون دينار مقارنة بعام (1979) أرتفع ليصل الى (1380.2)مليون دينار عام (1989).وتراوحت نسبته الى GDP بين (11.2%- 22.8%) في هذه المدة.وكان معدل النمو المركب خلال هذه المدة هو (2.65%) بينما كان معدل النمو المركب للأقتصاد الرسمي (2.87%). وهذا الارتفاع في حجم الاقتصاد غير الرسمي جاء نتيجة ظروف أقتصادية وسياسية وأجتماعية جعلت الاقتصاد غير الرسمي يشكل حيزا كبيرا من الاقتصاد العراقي .

* أنظر جدول 16 – 18، ص88/ص92.

(1) نبيل جعفر عبد الرضا: مصدر سابق، ص 7.

فسبب الحرب العراقية الايرانية خلال هذه المدة وما خلفته من أثار سلبية على الوضع الاقتصادي والمعاشي للفرد العراقي وتدمير للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية كان السبب الرئيس في زيادة واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي. إذ نتيجة لهذه الحرب انخفضت إيرادات النفط من (26.1) مليار دولار عام (1981) الى (10.4) مليار دولار عام (1989) فضلاً عن ارتفاع الانفاق العسكري من (3.1) مليار دولار عام (1975) الى (25.9) مليار دولار عام (1984) الى مجموع الانفاق العام وتحول جزء كبير من اليد العاملة في القطاع الصناعي الى العمل في القطاع العسكري ، هذه العوامل أدت الى خفض المعروض المحلي ناهيك عن انخفاض حجم الاستيرادات نتيجة الحرب مع زيادة الطلب المحلي وتراجع متوسط دخل الفرد الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام (1979) خلا سنوات الحرب من (997.8) دينار عام (1980) الى (360.9) دينار عام (1990) ساهم في زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي[1]. إذ بعد انتهاء الحرب وبسبب التدمير الذي حصل في البنى التحتية اضطر المواطنين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي لتعذر قطاعات الدولة عن استقبالهم اما بسبب توقف هذه القطاعات او محدودية طاقتها الاستيعابية وبسبب ذلك وصلت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى GDP الى (28.9%) عام (1988). فضلاً عن ذلك،فقد ارتفع معدل العمالة الوافدة الى العراق خلال تلك المدة والتي توجة اغلبها الى العمل في السوق السوداء او بشكل عماله غير منظمة.وايضا الاختلال الهيكلي الذي اصاب هيكل القوى العاملة وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في GDP بسبب الهجرة الداخلية التي حدثت من الريف للمدينة بحثا عن فرص عمل افضل.اذ انخفضت من (65.17%) عام (1960) الى (31.69%) عام (1989). وهو ماانعكس في توسع حجم السوق السوداء والعمالة غير المنظمة وزيادة حجم المتعاملين فيها، ويبدو ذلك واضحا عام (1988) إذ إن هذه العوامل المذكورة ساهمت وبشكل كبير في زيادة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي[1].

(1) نبيل جعفر عبد الرضا : مصدر سابق ، ص 9 .

(2) خولة سلمان الويس: مصدر سابق، ص 137.

3- عقد التسعينات : في ظل هذه المدة أستمر حجم الاقتصاد غير الرسمي في التزايد وكما يبدو واضحا من الجدول (20) فبعد أن كان حجم الاقتصاد غير الرسمي (1793.12) مليون دينار عام (1989) ، ارتفع الى (485030.82) مليون دينار عام (2002).وتراوحت نسبة الاقتصاد غير الرسمي من GDP بين (16.4%- 72%).

وبينما كان معدل النمو المركب لحجم الاقتصاد غير الرسمي قد وصل في هذه المدة الى (121.16%) بينما كان معدل النمو المركب للأقتصاد الرسمي للمدة نفسها (123.68%) وهذا يدل على ان الاقتصاد غير الرسمي ينمو بالنسبة نفسها التي ينمو فيها الاقتصاد الرسمي تقريبا خلال هذه المدة .وهذا يعود بدورة الى جملة من الأسباب منها، احتلال الكويت وقيام حرب الخليج الثانية عام (1991) والتي أدت الى اثار بالغة الخطورة في الاقتصاد العراقي.والتي تركزت في تدمير المنشات والبنى الأساسية وازدياد معاناة السكان.وقد سبق ذلك بعد أشهر فرض حصار اقتصادي شامل على العراق وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (611) في عام (1990/8/6) بسبب أحتلال العراق للكويت وقد أدى هذا الى انقطاع صلة العراق بالعالم الخارجي وتوقف اي شكل من أشكال التبادل الاقتصادي والتجاري بينه وبين العالم الخارجي.وانحسار العرض الكلي للسلع وبالذات السلع الغذائية منها وانخفاض الاستيراد بعد أن كان العراق يعتمد عليها في تلبية احتياجاته من المواد الغذائية عام (1989).وبعد عجز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية عن تلبية الطلب العام المتزايد اضطرت الدولة الى اللجوء الى الجهاز المصرفي لتمويل نفقاتها بعد انخفاض إيرادات النفط.وذلك من خلال التمويل بالعجز(الإصدار النقدي الجديد) بصورة تكاد تكون مطلقة.وعليه فأن تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الى مستويات دون مستويات معدلات نمو السكان السنوية،فضلا عن تدهور سوق العمل النظامية وشيوع مظاهر الاستخدام الناقص وتشتيت قوة العمل الماهرة بفرص عمل هامشية. وازدياد حالات الفقر وانخفاض الدخول بين السكان وارتفاع الاسعار بشكل كبير جدا خلال هذه المدة والذي تبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية واتساع ظاهرة العمل خارج أوقات العمل الرسمي او خلاله.وغيرها من العوامل الاخرى أدت الى زيادة نطاق وحجم ونسبة الاقتصاد غير الرسمي وكذلك المتعاملين فيه وبشكل واضح خلال هذه المدة.

(1) نبيل جعفر عبد الرضا: مصدر سابق، ص 10.

(2) سنان الشبيبي: ملامح السياسة النقدية في العراق،صندوق النقد العربي،ابو ظبي،2007،ص 4.

1-مدة من (2000 - 2005) : أتسمت هذه المدة بتغيرات جذرية مهمة أسهمت وبشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق.اذ وصل حجم الاقتصاد غير الرسمي عام (2003) الى (1909882.20) مليون دينار ثم أرتفعت لتصل الى (16990150.54) مليون دينار عام (2005).في حين تراوحت نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى GDP بين (20%- 54%).وكانت قيمة معدل النمو المركب للأقتصاد غير الرسمي في هذه المدة (22.86%) في حين كانت قيمة معدل نمو الاقتصاد الرسمي للمدة نفسها (7.86%).وبهذا يبدو واضحا أن الاقتصاد غير الرسمي قد نما بمعدل أعلى من معدل نمو الاقتصاد الرسمي خلال هذه المدة ، وعند مقارنة متوسط نسبة الاقتصاد غير الرسمي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه المدة مع متوسط نسبة الاقتصاد غير الرسمي الى الناتج القومي الاجمالي في الدول المتقدمة يظهر أنه كان أكبر من هذه النسبة ، إذ كانت النسبة (36.8%) في العراق بينما كانت (16.03%) في الدول المتقدمة وللمدة نفسها وكذلك هي أكبر من النسبة المتحصل عليها لدول آسيا والتي هي (30.1%) وأقل من النسبة المتحصل عليها بالنسبة لدول أوربا الشرقية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إذ كانت النسبة هي (39.1% , 43% , 43.2%) وعلى التوالي وللمدة نفسها،وهذا يرجع الى عوامل عدة منها، حرب الخليج الثالثة في عام (2003) والتي اسفرت عن سقوط النظام الحاكم في العراق وحل المؤسسات الامنية والاعلامية اذ وصل عدد العاملين في هذه المؤسسات المنحلة الى (400) الف عامل[1] ، وهذا بدوره دفع هولاء الى الانخراط في العمل ضمن أطار الاقتصاد غير الرسمي سواء بجانبة غير المشروع (الاقتصاد الاسود) أم (اقتصاد الجريمة) كالعمل ضمن صفوف الجماعات المسلحة والارهابية وكذلك السرقات والتهريب وغسل الاموال واما في جانب الاقتصاد الرسمي المشروع (الاقتصاد غير المنظم) على شكل مشروعات صغيرة غير رسمية او كباعة متجولين وغيرها.كما أن انفتاح الذي شهده العراق ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي إذ غطت سوق العراق السلع القادمة من الخارج ومن دون ضوابط وقوانين وبمختلف انواعها المشروعة وغير المشروعة.

(1) جريدة الشرق الاوسط : بريمر يحل القوات المسلحة العراقية ووزارتي الدفاع والاعلام واجهزة الاستخبارات وكالات دولية مختلفة، العدد 8943، 24 مايو 2003، ص 1.

فضلاً عن زيادة ظواهر العنف والجريمة المنظمة والارهاب والفساد الاداري والمالي في البلاد في تلك المدة والتي تمثل حلقة مهمة من حلقات الاقتصاد غير الرسمي بجانبة الغير مشروع خلال هذه المدة بالذات.فضلاً عن ذلك فأن السياسات المتبعة خلال هذه المدة لم تحد من الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي فعلى سبيل المثال و في السياسة المالية نسبة ماهو مخصص للأنفاق التشغيلي من الانفاق العام يفوق أربعة أضعاف ما هو مخصص للأنفاق الاستثماري ، يعود ذلك لحجم الدعم لكل من المشتقات النفطية والبطاقة التموينية بسبب الفساد الاداري والمالي فضلاً عن استنزاف هذه الموارد نتيجة الوضع الأمني ، أما على صعيد السياسة النقدية فأن إلاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي في معالجة التضخم قد انصبت في امتصاص فائض السيولة النقدية من خلال اتباع سياسة انكماشية متمثلة برفع قيمة الدينار مقابل الدولار وكذلك رفع سعر الفائدة لكل انواع الايداع والاقراض، اقترنت بركود اقتصادي وتدني الاستثمار للقطاع الخاص وعدم المساهمة في تأمين فرص العمل وهذا قد شجع الاقتصاد غير الرسمي الاتساع بعد (2003) [1].ومما تجدر الاشارة إليه انه تم استثناء العام (2004) من القياس وذلك يرجع وحسب رأي الباحث للأسباب الاتية :

1- انخفاض كمية العملة التي اصدرها البنك المركزي بناءا على طلب وزارة المالية بسبب انخفاض صادرات النفط وبالتالي انخفاض ايراد النفط بالعملة الصعبة.

2- الاتجاه نحو الدولرة (أي استخدام العملة الاجنبية في المعاملات المحلية كبديل للعملة المحلية بسبب ضيق وضعف في عمليات السوق المالية ومحدودية أدواتها بالدينار العراقي) في تلك المدة وذلك من خلال دفع الرواتب والأجور بالدولار للأفراد وللعاملين في الأحزاب والدوائر والمنظمات المختلفة فضلا عن المقاولات (الاعمار) التي نفذتها سلطة الائتلاف ، مضافا اليها نفقات القوات متعددة الجنسيات المرتفعة والتي أسهمت بإيجاد الفجوة بين سعر الصرف الحقيقي(المرتفع) وسعر صرف الدينار الاسمي(المنخفض على الرغم من استقراره).

3- زيادة رغبة الافراد بالاحتفاظ بالدولار قياسا بالعملة الوطنية مما ولد طلباً قليلاً على العملة المحلية.

(1) المكتب الاستشاري في كلية دهوك : مصدر سابق ،ص 51.

4- على الرغم من قرار تبديل العملة في (2003/10/15)والذي تم بموجبه استبدال العملة القديمة بأخرى جديدة[1].الا أن ذلك لم يغير من إقبال الأفراد على الاحتفاظ بالدولار بسبب الاوضاع الأمنية وخوف الافراد من تبديل العملة المحلية بأخرى كون الأوضاع المتردية في العراق كانت عائقا امام هذا الشي. إضافة عن عزوف الافراد عن الوقوف بطوابير طويلة لأجل تبديل العملة فأتجه طلبهم للدولار مما ادى الى أرتفاع الطلب على الدولار وانخفاض الطلب على العملة المحلية[2].

5- زيادة الطلب على الدولار لتمويل الاستيرادات من قبل التجار التي تدفع بالدولار مما انعكس في انخفاض الطلب على العملة المحلية

6- الأعوام السابقة لعام (2003) كان التعامل فيها أصلا بالعملة المحلية والتي كان الإصدار النقدي فيها يتم بدون غطاء من العملة الأجنبية. وهذا انعكس في انخفاض نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية قياسا بنسبة سنة الأساس وهذا انعكس على القيمة المحسوبة نظريا للاقتصاد غير الرسمي في هذا العام.

---

(1) وليد عيدي عبد النبي، عبد الله محمد: تطور العملة وتنظيم استبدالها بعملة جديدة،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المديرية العامة للإصدار والخزائن، 2005، ص 6 .

(2) رجاء عزيز بندر ألعقيدي: اثر إحلال النقد الاجنبي في فاعلية السياسة النقدية، دراسة تحليلية تجارب بلدان نامية مختارة للمدة (1991-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،2009، ص160.

الاستنتاجات العامة

1- ان مفهوم الاقتصاد غير الرسمي مازال يعاني من الاهمال في جانب الدراسات ، وتعدد التفاسير والرؤى حول هذا المفهوم ،فالبعض يفسره من جانب اقتصادي او اجتماعي او شرعي. وبالتالي لم نجد تعريفاً واضحاً وشامل لهذا المفهوم ، فضلاً عن قلة الدراسات وضعفها من الناحية الميدانية والتطبيقية.

2- يضم الاقتصاد غير الرسمي جانبين من الانشطة احدهما قانوني مشروع والمتمثل بجانب الاقتصاد غير المنظم والاخر غير قانوني وغير مشروع والمتمثل بجانب الاقتصاد الاسود (الجريمة).

3- يمثل الاقتصاد غير الرسمي قاعدة عريضة للعاطلين عن العمل والخريجين والذين لايجدون فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، هذا فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم ، في حين يمثل قاعدة للمجرمين والمرتشين والفاسدين وغيرهم فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الاسود (الجريمة).

4- تختلف متطلبات العمل في الاقتصاد غير الرسمي وكذلك التكاليف والاجور.فمن ناحية لايحتاج العاملين في جانب الاقتصاد غير المنظم الى مهارات عالية للعمل.وكذلك تكون تكاليف العمل في هذا الجانب منخفضة وذات أجور متدنية مقارنة بالذين يعملون في جانب الاقتصاد الأسود (الجريمة) إذ يتطلب العمل في هكذا اعمال مهارات على مستوى عالي من والدقة في العمل فضﻻً عن ذلك تكون التكاليف عالية للدخول والعمل في هذا الجانب وتشتمل تلك التكاليف على المخاطر التي يتحملها العاملين في هذا الاقتصاد وعليه تكون اجورهم مرتفعة قياساً بالعاملين في الاقتصاد الرسمي.

5- اختﻻف اسباب العمل في الاقتصاد غير الرسمي ، فالبعض منها يكون لأسباب تنظيمية كارتفاع الضرائب وتعدد اللوائح وصعوبة الحصول على. والبعض الاخر يكون لأسباب اقتصادية كانخفاض الدخول وصعوبة الحصول على فرص عمل مناسبة او قد تكون الاسباب اجتماعية تتعلق بالبيئة الاجتماعية والنفسية للعاملين فيه.

6- أوضحت الدراسات والإحصاءات المتعلقة بحجم الاقتصاد غير الرسمي بارتفاع حجمه في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة بسبب عدم وجود الإجراءات القانونية الﻻزمة لردع ظاهرة غسل الاموال في هذه الدول فضﻻ عن تلكؤها بالالتزام بالتوصيات الدولية الﻻزمة لمكافحة هذه الظاهرة هذا فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الأسود (الجريمة) اما فيما يتعلق بالاقتصاد غير المنظم فمازالت هذه الدول تعاني من الفساد الإداري والتأخر في تنفيذ الإصﻻحات الاقتصادية الﻻزمة لدمج الاقتصاد غير المنظم مع الاقتصاد غير الرسمي ، وكذلك كثرة الإجراءات والتعقيدات الﻻزمة

لأنجاز المشاريع وضعف الدعم المادي والمعنوي وغياب التنسيق بين الدولة والعاملين في الانشطة غير الرسمية.

7- ان ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي آثار ايجابية واخرى سلبية على الاقتصاد الوطني ومنها أنه يؤدي الى حرمان الدولة من موارد مالية وبشرية مهمة فضلاً عن تشوه الحسابات القومية جراء ذلك.

الاستنتاجات الخاصة بالعراق

1- عانى الاقتصاد العراقي من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية كالحروب والتضخم والبطالة المرتفعة وانتشار الفساد بأنواعه وغيرها من العوامل التي ساهمت في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال مدة الدراسة.

2- يتمثل الاقتصاد غير الرسمي في العراق بثلاث شرائح هي ، شريحة الانشطة الهامشية في قطاع الخدمات الانتاجية مثل الباعة المتجولين وماسحي الاحذية وسائقي السيارات وغيرهم، في حين تتضمن الشريحة الثانية الأنشطة الانتاجية الصغيرة مثل المهن الحرفية كالميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة ..... الخ . وتمثل هاتان الشريحتان جانب الاقتصاد غير المنظم (المشروع) من الاقتصاد غير الرسمي. اما الشريحة الثالثة فهي الشريحة التي تدخل فيها أنشطة السرقات والتهريب وغسل الاموال والتجارة غير المشروعة والفساد .....الخ، والتي تمثل جانب الاقتصاد الأسود (غير المشروع) من الاقتصاد غير الرسمي .

2- يتابين حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق كان متباينا خلال مدة الدراسة ولم يأخذ نمطا معينا. إذ بلغ في عقد السبعينات (112.22%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي و(2.65%) في عقد الثمانينات و(121.16%) خلال عقد التسعينات و(22.86%)في المدة (2000 - 2005). وهذا يدل على ان العراق طوال مدة الدراسة لم يتبن أية سياسات كفيلة بالحد منه.

3- عانى الاقتصاد العراقي من بطالة مرتفعة مقارنة بباقي الدول ، إذ وصل معدل البطالة في اخر احصائية الى (28%) في عام (2005) وهي اكبر من معدل البطالة الذي حدث في ازمة الكساد العظيم في عام (1929) وعليه فأن العاطلين لن يجدوا من سبيل لهم سوى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذ شكل الاقتصاد غير الرسمي في العراق قاعدة كبيرة بسبب ارتفاع معدلات الفقر وقلة فرص العمل وانتشار الفساد والارهاب فيه.

4- غياب التنسيق بين مخرجات القطاع التعليمي متمثل بالجامعات والمعاهد مع دوائر الدولة . الامر الذي كان من شأنه تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال توفير فرص العمل للمتخرجين.والحد من ظاهرة البطالة الناقصة.

5- غياب التسجيل الرسمي للعديد من الانشطة القانونية المشروعة فيما يخص جانب الاقتصاد غير المنظم . وضعف القوانين والإجراءات المتبعة للحد من الانشطة غير القانونية وغير المشروعة فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الأسود (الجريمة).

6- عدم اهتمام الدولة بجانب الاقتصاد غير المنظم كالمشروعات الصغيرة غير الرسمية وعدم اصدار التشريعات الـلازمة لتنظيمها وحمايتها ودعمها ماليا وفنيا واداريا وتسويقيا وذلك لما تلعبة من دور كبير في الاقتصاد الرسمي للدولة.

7- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وشاملة عن هذا الاقتصاد سواء كان غير المنظم أم الأسود بسبب قلة الاهتمام والرعاية بالاقتصاد غير الرسمي. وبالتالي ظهور التشوة والنقص بالمعلومات حول وضع العاملين في هذا الاقتصاد وكذلك صعوبة ايجاد السبل الـلازمة للتعامل معه كل بحسب نشاطه.

التوصيات العامة

1- زيادة الاهتمام بدراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من قبل الباحثين والمختصين والدول وخصوصا النامية منها، سواء على مستوى البحث أم التطبيق للوقوف على اهم المشاكل والاسباب التي تؤدي الى زيادة هذه الظاهرة ومحاولة وضع الحلول المناسبة.

2- ضرورة الفرز بين انشطة الاقتصاد غير الرسمي اثناء الدراسة والبحث والمعالجة. وذلك لأختـلاف طبيعة الانشطة التي تدخل ضمن هذا الاقتصاد.فجانب الاقتصاد غير الرسمي القانوني الشرعي والمتمثل بجانب الاقتصاد غير المنظم تتمثل طرق معالجته من خـلال دمجة في الاقتصاد الرسمي للدولة .على العكس من جانب الاقتصاد غير الرسمي غير القانوني وغير الشرعي والتي تتمثل بالقضاء عليه ومحاربة انشطته لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

3- على الدول النامية التي تعاني من ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بذل المزيد من الجهد من خـلال الاهتمام اكثر بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، لمعرفة اهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة حجم هذا الاقتصاد ومعالجتها .

4- العمل على تشريع قوانين واجراءات جديدة للعمل في الاقتصاد غير الرسمي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم كتحديد الاجور وشروط الحماية والتأمين وسن العمل وكذلك وضع اليآت وقواعد جديدة من شأنها تنظيم وحماية عمالة الاطفال والنساء الى حين دمجهم في الاقتصاد الرسمي .

5- بذل المزيد من الجهد من قبل المنظمات الانسانية والاجتماعية والدولية للوقوف على وضع العاملين ضمن اطار الاقتصاد غير الرسمي لتكوين صورة واضحة عن وضعهم الاجتماعي والاقصادي والصحي ومحاولة معرفة الاسباب التي تقف وراء اتجاهم للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

6- على الدول النامية ولاسيما تلك التي تعاني من ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاداتها بذل المزيد من الجهد لأدخال الاصـ□حات الاقتصادية وتطبيقها للحد من حجم هذه الظاهرة خصوصا فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم وكذلك بذل المزيد من الجهد في محاربة الفساد والارهاب والجريمة المنظمة والتنسيق مع الدول الاقليمية والمنظمات الدولية في الالتزام بالتوصيات الدولية فيما يتعلق بجانب الاقتصاد الاسود (الجريمة) .

7- ضرورة العمل على تسجيل جميع انشطة الاقتصاد غير الرسمي فيما يتعلق بجانب الاقتصاد غير المنظم من اجل توفير قاعدة بيانات ومعلومات كاملة عن تلك الانشطة والعاملين فيها.لتقليل التشوه في الحسابات القومية الناجم عن عدم تسجيل مثل هكذا انشطة.وكذلك الاستفادة من تلك الموارد المالية والمادية والبشرية لهذه الانشطة.

8- العمل على اقامة المزيد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعنى بهذا الشأن وكذلك الأسباب التي تدفع الافراد للعمل في الاقتصاد غير الرسمي وكذلك معرفة أحوال العاملين في هذا الاقتصاد والوقوف على أخر التطورات بهذا الخصوص .

التوصيات الخاصة بالعراق

1- معالجة الاختـ□لات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كالتضخم والبطالة وتدني الاجور ومحاربة الفقر والفساد والتدهور الامني للبلد.

2- معالجة الاختـ□ل بين عرض الايدي العاملة والطلب عليها . والمتمثل في ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل.مما يؤدي الى دخول اعداد متزايدة من الافراد في الاقتصاد غير الرسمي كوسيلة لمواجهة اعباء المعيشة.

3- معالجة الاختـ□ل الهيكلي في الناتج المحلي والمتمثل في نمو قطاعات التوزيع والخدمات مقابل الانخفاض في معدلات نمو قطاعات الانتاج السلعي، فأتساع قطاع الخدمات دون توافر جهاز انتاجي متطور ومرن معناه توليد دخول نقدية يعجز الجهاز الانتاجي عن مـ□حقة احتياجاتها لقصور الطاقة الانتاجية الامر الذي يزيد من التضخم وكذلك تآكل القوة الشرائية مما ينعكس في زيادة

تكاليف المعيشة مما يدفع محدودي الدخل وحتى متوسطي الدخل الى البحث عن اعمال اضافية بشكل غير رسمي.

4-ضرورة التنسيق بين مخرجات القطاع التعليمي وقطاعات الدولة المختلفة من خ□ل استيعاب جميع الخريجين كمحاولة للقضاء على حجم البطالة والبطالة الناقصة.

5- دعم القطاع الخاص في العراق وتسهيل عمل الشركات الاجنبية وتوفير المناخ الم□ئم لها وزيادة حجم الاستثمار سواء المحلي أم الأجنبي الذي من شأنه توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.

6- دعم المشروعات الصغيرة غير الرسمية من قبل الدولة وذلك من خ□ل دمجها في الاقتصاد الرسمي وهذا يتم من خ□ل :-

- اص□ح القواعد والانظمة الضريبية وتقليل درجة التعقيدات التي تعاني منها المشاريع الراغبة بالتسجيل مثل تقديم الاعفاءات الضريبية او تخفيض الضرائب على مبيعات تلك المشاريع.

- سهولة الحصول على التراخيص المطلوبة وتوفير السبل الكفيلة بأنجاح انضمام تلك المشاريع الى الاقتصاد الرسمي كافة.

- تقديم المزيد من الدعم المادي والمعرفي والتسويقي وحتى الاداري والاستشاري حتى تستطيع تلك المشاريع من الوقوف على قدمها وتتمكن من الانضمام ل□قتصاد الرسمي.

- وضع إجراءات وتشريعات التي من شأنها حماية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي ولاسيما النساء والاطفال كتوفير التأمين الاجتماعي والصحي لهم.

7- تحديد الإجراءات والتشريعات ال□زمة للحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتعلقة بجانب الاقتصاد الأسود (الجريمة) وذلك من خ□ل محاربة جرائم غسل الاموال والفساد والتهريب والرشوة المستشرية في البلد من خ□ل اتباع معايير الشفافية والالتزام بالتوصيات الدولية ومحاسبة المسيئين .

8- يوصي الباحث بأنشاء لجان أو هيئات مختصة تأخذ على عاتقها متابعة ومراقبة تطور الاقتصاد غير الرسمي في العراق ومتابعة أحوال وأوضاع العاملين في هذا الاقتصاد وحصر أنشطته، وأيضا معرفة أخر التطورات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي كحجمه وأنواع أنشطته وحجم العاملين فيه ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وضمها ضمن المجموعات الإحصائية للبلد .

الاستنتاجات

و

التوصيات

المصادر

المصادر العربية

القرآن الكريم

أولا : الكتب :-

1- الجرد، هيام : المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، بيروت ، لبنان ، 2004 .

2 - الحلو، عبد الله محمود: الجهود الدولية والعربية لمكافحة جريمة تبييض الأموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1،بيروت لبنان ، 2007.

3- السن، عادل عبد العزيز: غسل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ،2008 .

4- السيسى، صلاح الدين : القطاع المصرفي وغسيل الأموال ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، مصر ، 2003.

5- القسوس، رمزي نجيب: غسيل الاموال ،دار وائل للنشر، ط1، عمان، الاردن ، 2002 .

6- اندراوس ،عاطف وليم: الاقتصاد الظلي ،مؤسسة شباب الجامعة، مصر ،الاسندرية،2005.

7- بيضون، فاديه قاسم: من جرائم أصحاب السياقات البيضاء الرشوة وتبييض الأموال ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2008.

8- جمال، وضاح نصرت ، بلاسم جميل خلف : ظاهرة غسل الاموال في العراق ، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، شعبة نظم المعلومات ، جامعة بغداد ، العراق ،2007 .

9- رباح، غسان: جريمة تبييض الأموال ، المؤسسة الحديثة للكتاب ،ط2 ،طرابلس ، لبنان ، 2005.

10- سركيس، انطوان جورج: السرية المصرفية في ظل العولمة ،منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1،لبنان ،2008 .

11- شومان، نصر: اثر السرية المصرفية على تبيض الأموال ، مكتبة زين الحقوقية ، ط1، القاهرة ، مصر،2007 .

12- عبد السلام، عبد الغفور، وآخرون : إدارة المشروعات الصغيرة دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ،2001 .

13- عبد الرضا ، نبيل جعفر : الاقتصاد العراقي في مرحلة مابعد السقوط ، مؤسسة وارث الثقافية ، العراق ، ط1 ، 2008.

14- عبود، سالم محمد: ظاهرة غسيل الأموال ، المشكلة والآثار والمعالجة ، دار المرتضى ، العراق ، 2007.

15- عفافه، جهاد عبد الله، قاسم موسى أبو عبد : إدارة المشاريع الصغيرة ، دار اليازوري العلمية ، عمان الأردن ، 2007 .

16- مصطفى، ابراهيم، وأخرون : المعجم الوسيط ، المكتبة الاسلامية ، ج 2 ،استانبول ، تركيا ، 1960.

ثانيا : البحوث والدراسات :-

1- البرغوثي، سفيان عوض: القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول المنعقد في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية ، فلسطين ،2007.

2- احمد، فوزي: اثر السوق الموازية في الاقتصاد ، بحث منشور على الانترنت – كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، الجزائر ، 2000 .

3- الاسرج، حسين عبد المطلب: دور المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر،وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة ، مصر، 2006 .

4- الشبيبي، سنان: ملامح السياسة النقدية في العراق،صندوق النقد العربي،ابو ظبي،2007 .

5- الشمري، صادق راشد حسين، فالح داوود سلمان : غسل الاموال – الآثار والمعالجات ،بحث منشور في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع16 ، بغداد ، العراق ، 2008 .

6- الربيعي، فلاح خلف: تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة الاصلاح الاقتصادي ، العدد الثالث ،العراق، بغداد ، 2006 .

7- المركز المصري للدراسات الاقتصادية: دراسات من الاقتصاد العالمي والعربي، القاهرة مصر ، 2004

8- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية : دراسة حول القطاع غير المنظم ، صنعاء ، اليمن ، 2004 .

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : غسيل الاموال واثاره وضوابط مكافحته، الكويت، 2006.

10- النيال، عبد القادر: القطاع غير المنظم في سوريا ودوره في الحياة الاقتصادية ، محلية بحوث اقتصادية عربية، ع 33/32 ، سوريا ، 2004 .

11- الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات : مراحل غسيل الأموال ، الفصل الاول، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 1995 .

12- بنيان، حسام الدين زكي، دور المصارف في غسيل الأموال ، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، م4، ع16، 2005 .

13- جلال، احمد : الرابحون و الخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، مجلة الاصلاح الاقتصادي، ع14، مصر ، 2004 .

14- حسن، خولة رشيج: غسل الأموال ، المفهوم والأساليب والآثار الاقتصادية ، بحث منشور في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع9 ، بغداد، العراق ، 2004.

15- حوار الموئل: مجلة فصلية تصدر عن برنامج الامم المتحدة لمستوطنات البشرية ،عمان،الاردن،ع1،ط1، 2007 .

16- سلمان، احمد هادي: الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال ، بحث منشور في كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ع67 ، بغداد العراق ، 2007 .

17- عبد النبي، وليد عيدي، عبد عبدالله محمد: تطور العملة وتنظيم استبدالها بعملة جديدة،البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، المديرية العامة للاصدار والخزائن،2005.

18- علي، اسامة الجيلاني: الاقتصاد الخفي في ليبيا ، دائرة البحوث والإحصاء ، مصرف ليبيا المركزي ، 2007 .

19- علي، بودلال: مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر ، الأسباب والحلول ، محلية علوم إنسانية ، الجزائر ، 2008 .

20- مؤيد، محمد مطيع : ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمل في إطار الاقتصاد غير المنظم ، دمشق ، 2006 .

21- ياسين، اسماعيل: أثر الفساد الإداري ، السلوك المعني والنمو الاقتصادي ، مجلة القادسية ، تصدر عن جامعة القادسية ، م1 ،ع8 ، 2005 .

ثالثا : التقارير والمنظمات :-

1- البنك الاهلي المصري : المنشأت الصغيرة والمتناهية في الصغر في ظل القانون 141 لسنة 2004،النشرة الاقتصادية ،ع4،م57،القاهرة، 2004 .

2- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: بحوث وأوراق عمل تبييض الأموال وسرية أعمال المصارف ، آليات مكافحة ومعالجة غسيل الأموال ، القاهرة ، مصر ، 2007 .

3- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، القاهرة ، 2007.

4- برنامج الامم المتحدة الانمائي : تقرير التنمية البشرية،مؤشرات التنمية البشرية، 2005 .

5- صندوق النقد العربي: التوجيهات الدولية والاجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال،أبو ظبي، 2002 .

6- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق النقد الدولي : قانون نموذجي بشان غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، 2005 .

7- منظمة التعاون والدراسات الإستراتيجية : القطاع غير الرسمي في العراق دراسة استكشافية، مطبعة ماردين ، العراق ، بغداد ، 2008 .

8- منظمة العمل العربية: دراسة حول تشغيل الأثاث في القطاع غير المنظم بتونس ، تونس، 2005.

9 - منظمة العمل العربية : موجز التقرير العربي الموحد الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية ، 2008 .

رابعا : الرسائل والاطاريح :-

1- الشمري، فرح علي جسام: دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1970-2006)،بحث مقدم للمعهد العالي للدراسات المحاسبية المالية (دبلوم عالي)،جامعة بغداد، 2009 .

2- العبودي، عبد الجبار هادي: التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1960-1990) ،اطروحة دكتوارة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 1997 .

3- العقيدي، رجاء عزيز بندر: اثر احلال النقد الاجنبي في فاعلية السياسة النقدية، دراسة تجارب بلدان نامية مختارة للمدة(1991-2006)، اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2009 .

4- الفتلاوي، رؤى علي حسين: قياس بعض مؤشرات النمو الاقتصادي العراقي للمدة (1980-2003)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2008 .

5- النعيمي،مصطفى كامل رشيد: ظاهرة غسيل الاموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والاجراءات الدولية لمكافحتها، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2005

6- الويس، خولة سلمان: الاثار الاقتصادية للحصار الاقتصادي على التنمية والتضخم والتشغيل,اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 1998 .

7- تاج الدين، ميادة صلاح الدين: عمليات غسيل الاموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005 .

8- عبد الخالق، ايناس باسم: عمليات غسيل الاموال ومسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عنها، رسالة ماجستير،هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونين، العراق، بغداد، 2006.

9- شديد ، عامر عمران: دراسة تحليلية للعلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق، رسالة ماجستير،جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2000 .

10- شديد، مهدي خليل: فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية مختارة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2007 .

11- كنفوش، محمد: الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة ، رسالة ماجستير ، جامعة البلدية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ، 2005 .

خامسا :البحوث المترجمة :-

1- دجانكوف، سيمون، آراء ليبرمان واخرون: العمل في القطاع غير الرسمي(المنافع والتكاليف) ، البنك الدولي ، 2005 .

2- سوليفان، د جون ،جين روجرز ، كيم اريك بتشر: اهمية حقوق الملكية للتنمية ،مجلة كليب للدراسات الدولية المتقدمة،مطبعة جامعة(جون هوبكينز) م 27 ، 2007 .

سادسا : الوثائق والنشرات الر سمية:-

1-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، قسم الاحصاءات الداخلية .

2- البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث: المجموعة الاحصائية للبنك المركزي، عدد خاص ، 2003 .

3- البنك المركزي ، المديرية العامة للاحصاء والبحوث: النشرات السنوية للأعوام ،2006،2005،2004،2003، 2007 .

4- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: مسح الأحوال المعيشيه في العراق،التقرير التحليلي،الجزء الثاني،العراق، 2004 .

5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: نتائج مسح التشغيل والبطالة(2003)، 2004 .

6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء- مديرية الحسابات القومية: تقارير الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي السنوية .

7- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات: المجموعة الاحصائية السنوية، 2007 .

8- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، دائرة الحسابات القومية .

9- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة.

سابعا : المصادر الانكليزية :-

1- Bruno sifrey , Friedrich Schneider : Informal and underground economy , in ternational Encyclopedia of social and behavioral science , newyork , 2000.

2- Elaine L.edgcomb , Tamara Thetford : The informal economy , The Aspan institute , Washington , 2004.

3- Elia Kacapr : Economy , First edition , Washington , 2003.

4- Enrique Ghersi : The informal economy in Latin America , Cato instate , lima , Peru , 2000.

5- Friedrich Schneider: Size the shadow economy in (21)OCED countries ,2004.

6- Friedrich Schneider: Size and measurement of the informal economy in (110) countries around the world, Australian tax centre(ANU) , Australia,2005.

7- Friedrich Schneider :Dimensions of the shadow economy ,university of linze,Austria,2000.

8- Fridrich Schneider , Paul Tanzi : The Shadow Economy in the world , international encyclopedia of social and Behavioral science, New York, 2000.

9- Guillermo Vuletin: Measuring the informal economy in Latin America and the Caribbean ,IMF,2008.

10- Jakob stouman ,Moving out the shadow economy , Knowledge center for Ethnic Enter premiership , Copenhagen , Denmark , 2006.

11- J.J. Graafland: Tax policies and interaction between Hidden and Official Economy, Wash ton ,1990.

12- International Labour Office (INO): Women and men in the informal economy , employment sector , Geneva ,2005.

13- Mathew H.flaming , Johan Roman : The shadow economy , Journal of international Affairs , Columbia university , newyork , 2000.

14- Maurizio Bovi : The nature of the underground economy , (ESAS) , institute for studies and economic analyses , Rome , 2003.

15- Relf Hussmanns , farhad Mahran : Statistical definition of the informal Sector , international lobour office , Geneva ,2004.

16- Ralf Hussmanns :Measuring the informal economy ,international labor office ,Geneva ,2004.

17- Roderick hill : The underground economy in Canda , university of new brunswick,Canda,2002.

18- Schneider & Others, Shadow Economy, international encyclopedia of social and Behavioral science, New York 2001

19- Trevor Brousch :Estimating the underground economy using(mimic),the Australian National university , Canberra,Australi,2005.

20- Vito Tanzi: The underground Economy in The United States , New York, 1983.

شبكة الانترنت :-

1- جريدة الشرق الاوسط : وكالات دولية مختلفة، العدد 8943، 24 مايو ،2003 .

2- حسام زملط:الشرق الاوسط ،جريدة اسبوعية ،ع8365،الثلاثاء، 2001 .

3- www.worldbank.org\eapsocial\sector\poverty\povcwp3.html,2005.

4- www.oced.org,what is monylaundering,2002.

5- World Bank,year book,2008.

6- IMF ,Financial statistics, November,2007

7- Nationmaster.com ,World fact books ,statictics 4/10/2004

الملاحق الإحصائية

جدول (1) الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق للمدة(1970-2005)بملاين الدنانير

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي
1970	1171.9	809.3
1971	1366.4	858.6
1972	1369.5	969.5
1973	1555.2	991.8
1974	3400.9	1378.2
1975	3974.3	1931.5
1976	5243	2439.3
1977	5858.2	2769.2
1978	7017	3315.2
1979	11167.2	4454.2
1980	15770.7	6176.3
1981	11346.9	8112.6
1982	12714.7	9828.1
1983	12621	9805.7
1984	14550.9	11033.3
1985	15011.8	11585.7
1986	14652	12512.1
1987	17600	14064.7
1988	19432.2	15852.2
1989	20407.9	16668.1
1990	22848.3	19600.1
1991	21313.3	21233
1992	59348.2	59377.2
1993	122997.2	122737.1
1994	630006.1	630670.7
1995	2658696.7	2661538.5
1996	6500924.6	2790496.1
1997	15093144	3940446.2
1998	17125847.5	5379604.6
1999	34464012.6	7537258.7
2000	50213699.9	8378787.9
2001	41314568.5	10515192.3
2002	41022927.4	12001528.6
2003	29585788.6	9236016.6
2004	53235358.7	22426817.1
2005	73533598.6	31153813.9

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء- مديرية الحسابات القومية- تقارير الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي السنوية

جدول (2) حجم الصادرات والاستيرادات العامة في العراق للمدة (1970 – 2005)بملايين الدنانير

السنوات	الصادرات	الاستيرادات
1970	437.5	236.6
1971	596.5	314.2
1972	505.7	294.2
1973	720.5	382.7
1974	2075.9	1073.8
1975	2079.7	1629
1976	3007.9	1882
1977	3292.2	2392.1
1978	3977.3	2220.8
1979	7974.3	3480.1
1980	8937.1	4977.6
1981	331.2	7068.2
1982	3598.6	8447.6
1983	3288	4758.7
1984	3477	4927.5
1985	3170	4476
1986	2417.8	3873.6
1987	4087.1	4598.4
1988	3825.7	4423.9
1989	4482.6	4667.3
1990	4350.4	4154.2
1991	1730.4	3034.2
1992	4426.8	8933.4
1993	1327.8	2529.5
1994	7879.4	12283.1
1995	32330.6	48400.3
1996	32349.3	34434.2
1997	93926.2	54172.5
1998	12033	80776.4
1999	25768.1	1794
2000	36173.2	21246.5
2001	26134.2	22649.7
2002	25476.1	20469
2003	1880	1923.1
2004	25877.9	30952.2
2005	34882.5	29443.2

- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، دائرة الحسابات القومية.

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، 2007

جدول(3) حجم الايرادات والنفقات الحكومية والفائض والعجز في الموازنه العامة للعراق (1970- 2005) بملايين الدنانير

السنوات	اجمالي الايرادات الحكومية	اجمالي النفقات الحكومية	الفائض او العجز الحكومي
1970	403.7	381.5	22.2
1971	534.1	495.2	38.9
1972	406.4	473.9	-167.5
1973	1939.6	689.8	340.8
1974	2061.8	1497.8	564
1975	2141.2	1715.2	426
1976	3342.2	2565.9	776.3
1977	3531.9	2778.1	753.8
1978	4662.8	4123	53.8
1979	6527.9	5261	1266.2
1980	11197.2	7621	4350.4
1981	7427	11329.5	-3902.5
1982	7067.6	14435.3	-7367.7
1983	5814.3	12042.2	-6227.7
1984	6534	10592.2	-4058.2
1985	747.9	10457.3	-2959.4
1986	6276	10030.5	-3754.5
1987	8708.6	11846.3	-3137.7
1988	8267.5	13363	-5095.5
1989	8882.1	13934.2	-5052.1
1990	84191.2	14178.9	-5687.7
1991	4228	17497.1	-13269.1
1992	5046.9	32882.7	-27835.8
1993	8997.1	68953.7	-59956.6
1994	25658.7	199441.5	-173782.8
1995	106986	690784	-583798
1996	178013	542542	-364529
1997	410537	605802	-195265
1998	520430	920501	-400071
1999	719065	1033552	-314487
2000	1133034	1498700	-365666
2001	1289246	2079727	-790481
2002	939291	869705	69586
2003	4556000	9232000	-4636000
2004	3298239	32117491	865248
2005	40502890	26375175	14127715

- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة.

- الجهاز المركزي للأحصاء،مديرية الحسابات القومية.

- البنك المركزي العراق ، النشرة السنوية،2003

جدول(4)صافي العملة في التداول والودائع الجارية وعرض النقد بالمعنى الضيق في العراق للمدة من (1970- 2005)بملايين الدنانير

السنوات	صافي العملة المتداولة	الودائع الجارية	عرض النقد بالمعنى الضيق
1970	173.2	44.5	217.7
1971	179.6	47.5	227.1
1972	207	52.6	259.6
1973	252.5	70.1	322.6
1974	358.6	103.8	462.4
1975	472.8	152.8	625.6
1976	566.2	188.6	754.8
1977	654.5	209.9	864.4
1978	977.3	267.8	1245.1
1979	1238.1	337.7	1575.8
1980	2183.6	466.6	2650.2
1981	2933.1	712.4	3645.5
1982	4191.1	789.6	4980.7
1983	4690.2	893	5527.4
1984	4606.9	893	5499.9
1985	4744.2	1032.8	5777
1986	5645.1	1091.5	6736.6
1987	7105.8	1210.9	8316.7
1988	83141	1533.9	9848
1989	9760.2	2108	11868.2
1990	13412.1	1947.2	15359.3
1991	21873	2797.6	24760.2
1992	36021	7413.6	42760.2
1993	67134	18403.3	72553
1994	199436	35250	235000
1995	584398	81000	540000
1996	881616	78887	960503
1997	929828	108269	1038097
1998	1192530	159346	1351876
1999	1275220	208616	1483836
2000	1474321	253685	1728006
2001	1782691	376398	2159089
2002	2563693	449908	3013601
2003	4629794	1143807	5773601
2004	7162945	2985681	10148626
2005	10968099	2286288	11399125

المصدر: البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، قسم الإحصاءات الداخلية،النشرات الإحصائية للأعوام 2007،2006،2005،2004،2003

Abstract

The phenomenon of the informal economy is one of the old economic phenomena, and it have known in all economies, developed and developing countries alike, however the interest in this phenomenon has not only started since the seventies of the last century. In spite of the agreement the majority of economists on the existence of the phenomenon of the informal economy, but they differ in their definition and appreciation of the magnitude of the phenomenon and analysis of the causes and consequences.
And that failure to record the activities of the informal economy (the legal aspect) and of next to (the irregular economy), and control (the non-legal and illegal) activities of the informal economy and of the side (black economy) or (the crime)

Lead to negative effects associated with lack of accuracy of data and poor knowledge of the movement of the economic system in its various sessions such as ,the production cycle ,the expenditure cycle ,income distribution cycle ….etc . And inaccurate assessment of the performance of the national economy and a high degree of uncertainty surrounding the true size of the aggregated key .

This research aims to put a definition to phenomenon of the informal economy and shows the activities by both sides ,the legal and illegal ,and knowing the economic and social affects that result from this activities on the national economy ,and the ways to deals with this activities all by its type ,and shows the size in the world nation as percentage from GNP for the duration from(1999-2000/2004-2005) and what the ways that estimating this phenomenon .

The research attempted to measure the size of the phenomenon of the informal economy in Iraq for the duration of the (1976-2005), through the analysis of some indicators of the Iraqi economy for the duration(1970-2005). And knowledge of the most important imbalances faced by the Iraqi economy, and then indicate the results of measuring the size of the informal economy and attributed to the gross domestic product in the Iraqi economy. And analysis of those results, and then exit the conclusions and the formulation of relevant recommendations.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

College of Administration and Economics

Analytical study of the informal economy

Iraq a model

Thesis submitted to the council's of College of Administration and Economics

University of Karbala

which is part of the requirements of the master's degree in Economic Sciences

By

Ihab Ali Dawood

Supervision

Prof.Dr

Kazem Ahmed al-Battat

Assistant Professor .Dr.

Safa Jabbar al-Musawi

2010